

الجامعة الاردنية

كلية الاقتصاد والعلوم الادارية
قسم الاقتصاد والاحصاء

الميامة الجمركية فسي الاردن
اهدافها ، ادواتها
آثارها الاقتصادية

.....

٥٨٦١



اعداد

نظمي احمد العبد الله

باشراف

الدكتور احمد خلف ملكاوي

قدمت هذه الدراسة امتكالا لمتطلبات درجة الماجستير فسي
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية في الجامعة الاردنية

سنة ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م

.....

٥٤٤
C. A.
٥٤٦٣

١٤٠٤ هـ

١٠٩١

- ب -

الأهـلـاء

ـهـ الـىـ

والـديـ

ـهـ الـىـ

زوجتي وأطفالي

أهدى هذا البحث

شكر وتقدير

يسعدني ، وقد انتهيت من كتابة هذه الأطروحة تقديم صادق محبتي وعظيم تقديري وامتناني للدكتور أحمد خلف ملكاوي الذي اخلص باهتمامه واشرفه على هذه الدراسة رغم الظروف الصعبة التي مرّ بها في المراحل النهائية لها ، والذي قدّم لي كلّ العون والمساعدة بارشاده ونصحه وكذلك بتزويدي بالمراجع المتعلقة بالموضوع .

كما يطيب لي أيضا أن أقدم شكري لكل الذين قاموا بقراءة هذا الموضوع ووضع الملاحظات القيمة عليه وأخص بالذكر هنا الدكتور محمد الصمادي ، مما أدّى الي تحسينها نحو الأفضل .

كما أشكر أيضا الاخوات والاخوة الزملاء العاملين في دائرة الجمارك الذين قدموا لي كافة التسهيلات من حيث الحصول على المراجع والاحصائيات وكذلك كافة البلاغات والتعهديات .

الى كل هؤلاء شكري وتقديري .

نظمي العهد اللسه

١٤٠٤ هـ

١٩٨٤ م

محتويات الدراسة

رقم الصفحة	الموضوع
ب	الاهتمام
ج	شكر وتقدير
د	محتويات الدراسة
هـ	قائمة الجداول
و	قائمة الملاحق
١ - ٢	المقدمة
	الفصل الاول :
٣ - ٢٢	٠١ السياسة الجمركية
٣	١٠١ لمحة تاريخية
٦	٢٠١ مفهوم السياسة الجمركية
٦	١٠٢٠١ تعريف السياسة الجمركية
٦	٢٠٢٠١ الاجراءات الجمركية
٦	- اجراءات تحصيل الضريبة
٨	- اجراءات وقف تحصيل الضريبة
١١	- اجراءات اخرى
١٢ - ١٩	٣٠١ أدوات السياسة الجمركية :
١٢	١٠٣٠١ القوانين والانظمة التي تصدر عن الدوائر الجمركية
١٣	٢٠٣٠١ جدول التصنيف الجمركي
١٩	٣٠٣٠١ قوانين وانظمة اخرى
٢٠ - ٢٣	٤٠١ اهداف السياسة الجمركية
٢٠	١٠٤٠١ الهدف المالي
٢١	٢٠٤٠١ الاهداف الاقتصادية

٢٣	٣٠٤٠١ الاهداف الاجتماعية
٣٢ - ٢٤	٥٠١ أهمية السياسة الجمركية
٢٤	١٠٥٠١ السياسة الجمركية والسياسات الاقتصادية
٢٢	٢٠٥٠١ الضرائب الجمركية والدول النامية

الفصل الثاني :

٤٦ - ٣٣	٠٢ <u>خصائص الاقتصاد الاردني</u>
٣٣	١٠٢ المساحة الجغرافية والحدود
٣٤	٢٠٢ السكان والقوى العاملة
٣٦	٣٠٢ الناتج القومي الاجمالي
٣٩	٤٠٢ المالية العامة
٤١	٥٠٣ التجارة الخارجية
٤٣	٦٠٢ الانفاق على الاستهلاك

الفصل الثالث :

٤٣ - ٠٨	٠٣ <u>اهداف السياسة الجمركية في الاردن</u>
٥٠ - ٤٢	١٠٣ لمحة تاريخية
٤٢	١٠١٠٣ المرحلة الاولى وتمتد حتى نهاية الحرب العالمية الاولى
٤٨	٢٠١٠٣ المرحلة الثانية وتشمل الفترة ما بين نهاية الحرب العالمية الاولى وحتى منتصف الخمسينات
٥٠	٣٠١٠٣ المرحلة الثالثة وتمتد من عام ١٩٥٨ وحتى يومنا هذا
٥١	٢٠٣ اهداف السياسة الجمركية في الاردن
٥١ - ٢٨	١٠٢٠٣ الاهداف المالية
٥١	أولاً : الأسباب الداعية لفرض الضرائب الجمركية في الاردن

٥٥	ثانيا : وسائل تحقيق الهدف المالي
٥٦	١- الضرائب على المستوردات
٦٧	٢- الضرائب على الانتاج المحلي
٧٢	٣- الضرائب الاخرى
١٦ - ٢٩	٢٠٢٠٣ الأهداف الاقتصادية
٧٩	أولا : وسيلة تحقيق الاهداف الاقتصادية
٨٢	ثانيا : الاهداف الاقتصادية
٨٢	١- حماية الصناعات المحلية وتشجيع التصدير
٩٤	٢- تسهيل التبادل التجاري
١٠٨ - ٩٦	٢٠٢٠٣ الاهداف الاجتماعية
٩٦	١٠٣٠٢٠٣ تأمين السلع الضرورية باسعار مقبولة
٩٨	٢٠٣٠٢٠٣ المساهمة في تطوير قدرات المواطن وتوفير التعليم لسه
١٠١	٣٠٣٠٢٠٣ توفير الخدمات الصحية
١٠٣	٤٠٣٠٢٠٣ تحقيق العدالة وتوزيع الدخل

الفصل الرابع :

١٣٩ - ١٠٩	٠٤ <u>الادوات التنظيمية والتطبيقية للسياسة الجمركية :</u>
١٢٦ - ١٠٩	١٠٤ ادوات السياسة الجمركية في الاردن
١٠٩	١٠١٠٤ مجموعة القوانين والانظمة والتعليمات الصادرة عن دائرة الجمارك
١١٠	- القانون الجمركي
١١٥	- مجموعة القوانين وانظمة وتعليمات المكوس
١١٦	٢٠١٠٤ جداول التعريفات الجمركية
١٢٣	٣٠١٠٤ مجموعة القوانين والانظمة الصادرة عن دوائر اخرى

١٢٣	-	نظام الاستيراد	
١٢٥	-	الاتفاقيات الثانية	
١٢٥	-	انظمة وتعليمات البيطرة	
١٢٥	-	نظام الاجهزة اللاسلكية اللاقطه	
١٢٥	-	قانون ميناء العقبة	
١٢٦	-	وامر الدفاع	
١٢٦	-	قوانين تشجيع الاستثمار	
١٢٢ - ١٣٤	٢٠٤ ✓	الاجراءات الجمركية في الاردن	
١٢٢	١٠٢٠٤	اجراءات تحصيل الضريبة	
١٣١	٢٠٢٠٤	اجراءات وقف تحصيل الضريبة	
١٢٣	٣٠٢٠٤	اجراءات اخرى	
١٣٩ - ١٣٥	٣٠٤ ✓	الهيكل الاداري لدائرة الجمارك في الاردن	
١٣٥	١٠٣٠٤	عدد الموظفين وتوزيعاتهم	
١٣٧	٢٠٣٠٤	التقسيمات الادارية	
١٣٨	٣٠٣٠٤	اهمية الجهاز الاداري في دائرة الجمارك	

الفصل الخامس:

١٤٠ - ١٦٣	٥٠٥	<u>الآثار الاقتصادية للسياسة الجمركية في الاردن</u>	
١٤٠	٢٠٥ ✓	السياسة الجمركية و الموازنة العامة	
١٤١	-	الضرائب الجمركية وحشد الموارد	
١٤٤	-	مرونة الايرادات الجمركية	
١٤٥	٢٠٥ ✓	السياسة الجمركية واثرها على الناتج القومي الاجمالي	
١٤٨	٣٠٥ ✓	السياسة الجمركية والتجارة الخارجية	
١٤٨	-	السياسة الجمركية في الاردن وحجم الاستيراد	
١٥٢	-	السياسة الجمركية و حجم الصادرات	

١٥٤ أثر السياسة الجمركية في توجيه الاستثمار والتصدير ✓

١٥٧ أثر السياسة الجمركية على التهريب ✓

١٥٩ أثر الإيرادات الجمركية في توزيع الدخل ✓

١٦٢ أثر السياسة الجمركية على الأسعار ✓

١٦٢ - ١٦٤

الخلاصة والنتائج

١٧١ - ١٦٨

التوصيات

٢٠١ - ١٧٢

الملاحق

٢٠٩ - ٢٠٢

المراجع العربية

٢١٤ - ٢١٠

المراجع الانجليزية

ملخص الدراسة باللغة الانجليزية

قائمة الجداول

رقم الصفحة	الموضوع	الرقم
٢٩	متوسط دخل الفرد في بعض الدول النامية والمتقدمة لعام ١٩٨١ بالدولار الأمريكي .	١-١
٣١	الاهمية النسبية لضرائب الدخل والانتاج والمستوردات في الإيرادات الكلية لبعض الدول النامية والمتقدمة للفترة ١٩٧٦-١٩٨٠ (نسب مئوية) .	٢-١
٣٥	سكان الضفة الشرقية حسب المحافظات ١٩٧٩ ، ١٩٨٢ .	١-٢
٣٧	الدخل الفردي في الأردن للسنوات ١٩٧٥-١٩٨٢ .	٢-٢
٣٨	تطورات الناتج المحلي الاجمالي والناتج القومي الاجمالي بالاسعار الجارية والاسعار الثابتة للفترة ١٩٧٠-١٩٨٢ .	٣-٢
٤٠	الإيرادات المحلية والنفقات العامة للفترة من ١٩٧٠-١٩٨٢ بالمليون دينار .	٤-٢
٤٤	الانفاق على الاستهلاك (الخاص والحكومي) واهميته النسبية من الناتج القومي الاجمالي .	٥-٢
٤٩	الإيرادات الجمركية للسنوات من ١٩٣٧-١٩٥٧ (بملايين الجنيهات الفلسطينية والدنانير الأردنية) .	١-٣
٥٠	الإيرادات الجمركية للسنوات من ١٩٥٨-١٩٦٩ (بالمليون دينار .	٢-٣
٥٢	المساعدات الخارجية ونسبتها من الانفاق العام .	٣-٣
٥٤	الإيرادات المحلية والنفقات العامة للفترة ١٩٧٠-١٩٨٢ .	٤-٣
٥٧	حصيلة ضريبة الوارد (التعرفة الجمركية) للعوام ١٩٧٠-١٩٨٢ بالمليون دينار .	٥-٣
٥٨	حصيلة الضرائب الاضافية الموحدة لعام ١٩٧٠-١٩٨٢ بالمليون دينار .	٦-٣
٦١	الضريبة الاضافية ونسبتها من حجم المستوردات (بالمليون دينار)	٧-٣
٦٤	معدل ضرائب الانتاج على السلع المستوردة .	٨-٣
٦٧	حصيلة ضرائب الانتاج المحلي للعوام من ١٩٧٠-١٩٨٢ (بالمليون دينار)	٩-٣
٦٩ و ٦٨	معدلات ضرائب الانتاج للسلع المنتجة كما هي في ١٩٨٢/٨/٣	١٠-٣
٧٠	معدلات ضريبة الامانات الموحدة على المنتجات المحلية .	١١-٣
٧٠	معدلات الضريبة الاضافية للسلع المنتجة محلياً .	١٢-٣
٧٦	الإيرادات الجمركية للفترة ١٩٧٠-١٩٨٢	١٣-٣
٧٧	الضرائب الجمركية وضرائب الانتاج واهميتها النسبية من الإيرادات	١٤-٣

٨٠	متوسط الضرائب الجمركية على السلع الخاضعة للرسم لعام ١٩٨١	١٥-٣
٨٦	السلع التي عدت الضرائب الجمركية عليها ونسب ذلك التمدد عام ١٩٧٦	١٦-٣
٨٨	نسب تخفيض المعدلات الضريبية المفروضة على بعض السلع بهدف تشجيع الصناعة المحلية كما هي عام ١٩٨٣	١٧-٣
٩٠	حجم المستوردات التي تمت الموافقة المسبقة على إعفاؤها من دائرة الجمارك (بالمليون دينار) ١٩٧٠-١٩٨١	١٨-٣
٩٣	حجم المستوردات التي أقيمت بقانون تشجيع الاستثمار موزعة حسب القطاعات الاقتصادية للفترة ١٩٧٢-١٩٨٠ بالمليون دينار	١٩-٣
٩٩	حجم المستوردات من السلع الضرورية المعفاة من الضرائب الجمركية للفترة ١٩٧٠-١٩٨١	٢٠-٣
١٠٠	حجم المستوردات من السلع الضرورية التي تستوفي عنها ضرائب مخفضة للفترة ١٩٧٠-١٩٨٠	٢١-٣
١٠٢	حجم المستوردات المعفاة من الضرائب الجمركية لغايات علمية للفترة ١٩٧٠-١٩٨١ (بالمليون دينار)	٢٢-٣
١٠٤	حجم المستوردات المعفاة من الضرائب الجمركية لغايات صحية وطبية للفترة ١٩٧٠-١٩٨١	٢٣-٣
١٠٥	حجم المستوردات من السلع الكعالية وأهميتها النسبية للفترة ١٩٧٠-١٩٨١ بالمليون دينار	٢٤-٣
١٠٧	الإعفاءات الجمركية لغايات اجتماعية وأهميتها النسبية للفترة ١٩٧٠-١٩٨١	٢٥-٣
١٢٠	معدلات الضريبة الجمركية في الأردن وعدد بنودها كما هي عام ١٩٨٣	١-٤
١٣٦	أعداد البعثات الجمركية وقيمة الضرائب الجمركية لعام ١٩٨١	٢-٤
١٤٢	بعض المتغيرات الاقتصادية وأهميتها النسبية للفترة ١٩٧٠-١٩٨٢	١-٥
١٤٦	معدل معامل المرونة في الإيرادات الجمركية في الأردن للسنوات ١٩٧١-١٩٨٢	٢-٥
١٤٨	نسبة مساهمة الناتج من قطاع الصناعة إلى الناتج المحلي من هذا القطاع من ١٩٧٠-١٩٨٢	٣-٥
١٥٠	الضرائب الجمركية على المستوردات وأهميتها النسبية للفترة ١٩٧٠-١٩٨٢	٤-٥
١٥٣	التجارة الخارجية في الأردن للأعوام من ١٩٧٠-١٩٨٢	٥-٥
١٥٥	أهم الصادرات الوطنية (بالمليون دينار)	٦-٥
١٥٦	التركيب السلمي للصادرات والمستوردات للأعوام ١٩٧٠-١٩٨١	٧-٥

١٥٨	الغرامات الجمركية ونسبها من الإيرادات الجمركية للفترة ١٩٢٠ - ١٩٨٢ بالمليون دينار .	٨-٥
١٦٠	عبء الضريبة الجمركية في الاردن	٩-٥
١٦١	الضريبة الجمركية ونسبتها الى الناتج القومي الاجمالي	١٠-٥

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	محتويات	رقم الملحق
١٧٢	الايادات المحلية والخارجية واهميتها النسبية او النفقات المتكررة والانماثية واهميتها النسبية للاعوام ١٩٦١ - ١٩٨٢	١
١٧٣	اعفاءات القانون الجمركي	٢
١٧٩	اعفاءات اخرى	٣
١٨١	اصناعات المعتمدة	٤
١٨٤	البيان الجمركي ومرفقاته	٥
١٩٤	بيان الترانزيت	٦
١٩٥	توزيع موظفي دائرة الجمارك والمراكز الجمركية	٧
١٩٧	الهيكل التنظيمي لدائرة الجمارك	٨
١٩٨	الهيكل التنظيمي لمركز جمرك عمان	٩
١٩٩	الاعفاءات التي الفيت عام ١٩٨٣	١٠
٢٠٠	عدد التراخيص للمشاريع الصناعية واستثماراتها	١١
٢٠١	الانتاج الصناعي للصناعات الرئيسية من عام ١٩٧١ - ١٩٨١	١٢

مقدمة

تعد السياسة الجمركية من أهم الموضوعات الاقتصادية الجديدة بالاهتمام والبحث في الدول النامية والمتقدمة ، لما لهذه السياسة من آثار هامة على جميع الفعاليات الاقتصادية . ولقد حظيت الضرائب الجمركية باهتمام متزايد باعتبارها مصدراً أساسياً من مصادر الإيرادات العامة ، وأداة هامة من أدوات حماية الصناعات المحلية وإعادة توزيع الدخل .

ويمكن القول ان اهتمام الدول بالضرائب الجمركية ليس جديداً بل هو قديم قدم التجارة الخارجية . ومع اختلاف أسباب فرض الضرائب الجمركية الآن الا أهداف المالية والاقتصادية كانت الأساس في فرضها على مر الزمان ، ولقد أنصب اهتمام الدول النامية على الضرائب الجمركية باعتبارها مصدراً للإيرادات ، أملت ظروفها من شح الموارد في تلك الدول وزيادة الميل الحدي للاستيراد فيها ، إلا أن هذا المفهوم أخذ يتطور لحساب الأهداف الاقتصادية التي تبلورت بشكل واضح في مرحلة التمسك الاقتصادية التي تسعى الى تحقيقها تلك الدول للحاق بركب التقدم الذي سبقتها اليه الدول المتقدمة ، لذلك فقد تبوأ مشكلة التنمية الاقتصادية مكاناً هاماً لدى معظم الدول النامية التي وضعت لنفسها أهدافاً طموحة استخدمت في تحقيقها السياسة الجمركية كأداة من أدواتها التجارية والمالية والاقتصادية .

ونظراً لتداخل أهداف السياسة الجمركية وتعارضها في كثير من الأحيان فقد دعت الحاجة الى دراستها دراسة علمية ودقيقة بهدف تسهيل اجراءات تنفيذها من اجل تحقيق الأهداف المرسومة لها .

ولقد وجد الأردن كغيره من الدول النامية في الضرائب الجمركية مصدراً هاماً للإيرادات العامة اللازمة لتغطية النفقات العامة واستمر التركيز على الهدف المالي للسياسة الجمركية حتى بداية التخطيط الاقتصادي الشامل الذي بدأ في السبعينات

والذي أبرز الاهتمام بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية الاخرى .

ويعود اختيار هذا الموضوع الى النقص الكبير في الدراسات المتعلقة به اضافة الى أهميته الخاصة .

ولتوضيح اهداف هذه الدراسة تم تقسيمها الى خمسة فصول رئيسية كان الفصل الاول منها في موضوع السياسة الجمركية من الناحية النظرية ، وبيان ادواتها واهدافها وكذلك اهميتها الاقتصادية بشكل عام واهميتها للدول النامية بشكل خاص .

اما الفصل الثاني فقد تناول خصائص الاقتصاد الأردني الذي يشكل الهيئة التي تطبق فيها السياسة الجمركية تمهيدا لابرز الامسى التي ارتكزت عليها تلك السياسة والاهداف التي سعت الى تحقيقها .

وتطرق الفصل الثالث الى بحث أهداف السياسة الجمركية في الاردن والاعباء الكبيرة التي تقع على عاتق تنفيذها ، تلك الاعباء الناجمة عن تعدد الضرائب الجمركية وضرائب الانتاج وتفاوت نسبها ومعدلاتها .

اما ادوات السياسة الجمركية واجراءاتها فقد أفرد لها الفصل الرابع والذي يتضمن اعطاء فكرة عن الجهاز الجمركي المسؤول عن تنفيذ تلك السياسة .

ويتضمن الفصل الخامس والأخير دراسة الآثار الاقتصادية للسياسة الجمركية على المالية العامة والانتاج القومي والتجارة الخارجية وغير ذلك من المتغيرات الكلية الاخرى اضافة الى النتائج والتوصيات .

الفصل الاول

١. السياسة الجمركية

١.١. لمحة تاريخية:

ليست السياسة الجمركية وليدة للعصر الحديث . بسـل وجدت منذ القدم كضريبة جمركية ، فهي قديمة قدم التجارة الخارجية^(١) ، وقد اشارت كتب التاريخ الى فرضها في عصر لاجيد Lagides لغايات مالية ونسب مرتفعة وصلت الى ٢٥%^(٢) ، ولم تقتصر اهدافها ايضا على كونها مصدرا للايراد بل تعدت ذلك الى هدف حماية الصناعات المحلية ففي عهد اكتوبر بلغت الضرائب الجمركية ما نسبته ٢٠% من القيمة الكلية للاصواف ، ٢٥% للثمار واللحوم ، و $\frac{1}{3}$ ٣٣% للنبذ والتين و ٥٠% للخزير^(٣) .

وفي عهد الامبراطورية الرومانية ساعدت الضرائب الجمركية على اقامة بعض الصناعات بالقرب من مراكز الاستهلاك وهذه ظواهر رغم قدمها الا انها لا تزال اساسا لفرض الضرائب الجمركية .

وعلى الرغم من ذلك فقد اختلفت اهداف فرض الضرائب الجمركية من فترة الى اخرى ومن دولة الى اخرى . ففي نظام الاقطاع اتسمت القيود التجارية بانها وسيلة لخدمة الامراء تبعا لمصالحهم الشخصية ، الامر الذي ادى الى ضعف التجارة الخارجية وبالتالي الى ضعف الصناعات المحلية^(٤) .

وعندما شارف الاقطاع على نهايته ، سن الملوك التشريعات الضريبية الحمايية للصناعات المحلية من اجل تحقيق زيادة في الصنادقات ، فظهرت اقتصاديات البادلة واقامت الاتحادات والاسواق التجارية^(٥) .

(١) Franklin . R. Root, International Trade & Investment 3rd ed (Cincinnati : South Western Publishing Co. 1973) P. 271

(٢) جورج لوفران ، ترجمة هاشم الحسيني ، تاريخ التجارة (بيروت : منشورات مكتبة الحياة ب - ت) ص ٢٢ .

(٣) المرجع السابق ص ٢٢ .
* وقد كان ذلك في الفترة ما قبل القرن الثالث الميلادي .

(٤) عبد الكريم صادق بركات ، دراسة في الاقتصاد الدولي (بيروت : دار النهضة والنشر ١٩٧٥)

(٥) محمد مبارك حجره والضرائب وتطوير اقتصاديات الدول العربية (جامعة الدول العربية/ القاهرة معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٦) ص ٣٢٤ .

اما في العصر الاسلامي فقد شرع ما يسمى بالعشور وكانت كما يلي : (١)

٢٠١ . على المسلمين : ربع العشر وهي كالزكاة تخرج مخرج الزكاة شريطة ان تزيد قيمة التجارة عن مبلغ عشرين مثقالا ، واذا كانت اقل من ذلك فلا شيء عليها وهي ما يقابل الحد الاعلى للاعفاء الشخصي في وقتنا الحاضر .

ب . على اهل الذمة : نصف العشر من القيمة (ومن الحول للحول) .

ج . اما اهل الحرب : فعليهم العشر كاملا ، وفي هذا التقسيم معاملة تفضيلية فسي تحصيل العشور تشابه الى حد كبير المعاملة التفضيلية التي تنشأ بين الدول فسي وقتنا الحاضر * .

وقد روى عن اهل منبج انهم كتبوا الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « دعنا ندخل ارضك وتعشرنا بخشاور عمر اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشاروا عليه به فكانوا اول من عشر من اهل الحرب (٢) .

وفي استشارة ابي موسى الاشعري لعمر بن الخطاب رضي الله عنه تأكيد على ذلك حينما استشاره بما يأخذه من اهل الحرب اذ قال له :

« اخذ انت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين » ، وفي هذا ايضا مبدأ المعاملة بالمثل (٣) .

كما روى عن زياد بن حدير انه قال (استعملني عمر على العشر فأمرني ان اخذ من تجار اهل الحرب العشر ومن تجار اهل الذمة نصف العشر ومن تجار المسلمين ربع العشر) (٤)

ومع ظهور المذهب الميركتيلي واهتمامه بجمع الذهب وتشجيع التصدير فرضت الضرائب الجمركية العالية لمنع الاستيراد خوفا من ذهاب الثروة لابقاء الفائض في الميزان التجاري .

(١) عبد الكريم الخطيب ، السياسة المالية في الاسلام ، القاهرة : دار الفكر العربي (١٩٦١)

(٢) احمد شلبي ، السياسة الاقتصادية في التفكير الاسلامي (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية

(١٩٢٤) ص ٢٦٣
المرجع السابق : ص ٢٦٤ .

(٤) عبد الكريم الخطيب ، مرجع سابق : ص ٦٨ .
* ومثال ذلك الاتفاقيات الثنائية التجارية ، وكذلك لاتفاقية السوق العربية المشتركة .

اما اصحاب مذهب الحرية الاقتصادية فعلى الرغم من مناداتهم بحرية التجارة الخارجية الا انهم قبلوا فرض الضرائب الجمركية في حالات معينة حيث رأى آدم سميث ان الضرائب التي تدفع على المنتجات المستوردة توازي الضرائب التي تدفع على المنتجات المحلية وبذلك تكون المزاخمة بين البضائع الوطنية والاجنبية مزاخمة حرة وعدالة (١) .

اما في القرن العشرين فقد برزت اوضاع جديدة اعطت الدولة دورا كبيرا في النشاطات الاقتصادية فظهرت اساليب التنظيم والبرمجة للموازنة بين الانتاج والاستهلاك، واحتلت الضرائب ومنها الضرائب الجمركية دورا بارزا في الاقتصاديات الحديثة ، وهي تكتسب اهمية متزايدة في الدول النامية وكذلك المتقدمة (٢) ، وتستمد هذه الاهمية من الدور الذي تلعبه الدولة في المجتمعات المعاصرة . فاصبحت من ادوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة في سبيل التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفي توجيه النشاط الاقتصادي الوجهة التي تريدها ، بحيث تستخدم متكاداة لمعالجة دورات الركود والتضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من التفاوت في توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة (٣)

(١) فؤاد دهمان الوجيز في الاقتصاد السياسي ج (١) (دمشق : مطبعة العروسة مطابع دار الهلال) ص ٦٣ .

ايضا : محمد ابراهيم غزلان ، موجز في العلاقات الاقتصادية الدولية وتاريخ الفكر الاقتصادي (الاسكندرية : دار الجامعات المصرية ١٩٧٥) ص ١٩٠

(٢) مجلس الوحدة الاقتصادية . الهيكل الضريبي في المملكة الاردنية الهاشمية : عمان : ١٩٨١ ص (١)

(٣) عبد المنعم فوزي المالية العامة والسياسة المالية (بيروت : دار النهضة العربية للطباعة والنشر ١٩٧١) ص ٩٤ .

٢٠١ مفهوم السياسة الجمركية :

١٠٢٠١ تعريف السياسة الجمركية : (*)

يمكن تعريف السياسة الجمركية بأنها مجموعة من الاجراءات التي تفرض على البضائع التي تجتاز حدود الدولة دخولا وخروجا • وكذلك الاجراءات التي تفرض على السلع المنتجة فيها •

كما يمكن تعريفها ايضا بأنها مجموعة من الاجراءات التي تتعلق بحركة السلع لتحقيق اهداف معينة •

٢٠٢٠١ الاجراءات الجمركية :

الاجراءات الجمركية كثيرة ومتعددة ولتسهيل البحث لا بد من تقسيمها الى مجموعات ثلاث هي :

١٠٢٠٢٠١ اجراءات تحصيل الضريبة :

وهي من اهم الاجراءات الجمركية ، والضريبة هي فريضة من المال تجببها الدولة للانفاق على الخدمات العامة وتستمد الدولة حقها في فرض الضريبة من مبدأ السيادة^(١) وتفرض الضرائب الجمركية على حركة استيراد وتصدير السلع* ، بينما تفرض ضرائب الانتاج على بعض السلع المنتجة محليا وبعض السلع المستوردة المشابهة للانتاج المحلي ، والممول الحقيقي لهذه الضرائب هو المستورد والمنتج بينما الممول الفعلي لكليهما هو المستهلك حيث يتحمل

* لم تتعرض كتب المالية والاقتصاد للحطرك على انها سياسة بقدر ما تعرضت لها باعتبارها ضريبة وباعتبارها عائفا من عوائق التجارة الخارجية ، لذلك فاننا لم نجد تعريفا خاصا بالسياسة الجمركية كما تفرض ايضا على بضائع الترانزيت وتختلف من دولة الى اخرى •

1- Richard E Caves & Ronald W Johnes , An Introduction To World Trade & Payments 3rd ed. (Boston : Little Brown and Company INC , 1977) P.177

العبء النهائي للضريبة (١) :

وتتمثل اجراءات تحصيل الضريبة في تطبيق كافة القوانين والانظمة والتعليمات المتعلقة بحركة الاستيراد والتصدير وكذلك الانتاج المحلي من حيث تقدير قيمة البضائع الخاضعة للضريبة وتصنيفها تبعاً لجدول التعريفات الجمركية والتي تصدر استناداً للقوانين الجمركية لكل بلد ، وسنتمرض لها ببعض التفصيل كأداة من ادوات السياسة الجمركية ، كما تتمثل هذه الاجراءات ايضاً في جباية الضريبة .

وتكون الضرائب الجمركية عادة على نوعين :

أ . ضريبة الوارد : وتفرض على السلع الاجنبية التي تستورد من الخارج وتوضع للاستهلاك المحلي (٢) ، وقد تفرض هذه الضرائب على أساس نسبة معينة من القيمة وتسمى بهذه الحالة الضرائب القيمةية (Ad Valorem Taxes) أو على أساس الوحدة كالوزن ، والعدد أو الحجم ، وتسمى بالضرائب النوعية (Specific Taxes) ، أو تفرض على أساس القيمة والوحدة معا وتسمى بالضرائب المزدوجة (Compound Taxes) (٣)

(١) John F. Due Government Finance And Economic Analysis , 3rd ed (Urban Illinois: Richard D. Irwin Inc. 1963) P. 308

(٢) عبد المنعم فوزي . المالية العامة والسياسة المالية (بيروت : دار النهضة العربية للطباعة والنشر ١٩٧٦) ص : ١١٦ .

وكذلك : يوسف الغرياني الانظمة الجديدة للجمارك (الاسكندرية : هيئة البحوث الجمركية ١٩٦٨) ص ١٦

وكذلك : Myrick Freeman 111 , International Trade an Introduction to Method and Theory . (New York Horper & Row publishers 1971) P. 134 .
Franklin, Op. Cit P. 273.

وكذلك : Miltiades Gocholides, International Trade Theory and Policy (TOKYO : McGraw Hill Xogarakusha Ltd. 1978) P. 442.

ب. ضريبة الصادر : وتفرض على السلع المصدرة ، وتمتحنق
بمناسبة تصدير السلع ^(١) وليس لهذه الضرائب أهمية تذكر فسي
كثير من الدول * كما انها لا تفرض الا على عدد قليل من
السلع حيث ان غالبية الدول تهدف الى تشجيع صادراتها
وبالتالي فان اي ضريبة على السلع المصدرة قد تعيق
عمليات التصدير .

ومن اهم اهداف اجراءات تحصيل الضريبة تحقيق مورد مالي لخزينة
الدولة وبالتالي فان الاعفاء من الضريبة يؤدي الى الحد من تحقيق
هذا الهدف ، كما ان لاجراءات تحصيل ضرائب الانتاج دورا بارزا
في زيادة موارد الخزينة كتصويرها عن نقص الحصيلات التي تنجم عن
النقص في حجم المستوردات المشابهة للمنتجات المحلية كما تستخدم
ضرائب الانتاج كأداة لتوجيه الاستثمار . كان تزيد الدولة ضريبة
الانتاج على السلع غير المرغوب في استيرادها .

٢٠٢٠٢٠١ اجراءات وقف تحصيل الضريبة :

وهذه الاجراءات تتعلق بالنظم الجمركية الخاصة ، حيث انه
ومن مبدأ تسهيل تحصيل الضريبة الجمركية ورغبة في ان لا تكون
الضريبة عقبة في سبيل تداول السلع او في طريق التجارة الخارجية
فقد وضعت عدة نظم لتحقيق هذه الاغراض تسمى بالنظم الجمركية
الخاصة وهي انظمة العبور (Transit) كمواد خال المؤقت

Franklin Op. Cit , P. 272

Michael Rom. The Role Of Tariff Quotas in Commercial Policy أيضا :

(London: The Macmillan Press Ltd , 1979) P.5

* قد تفرض بعض الدول ضريبة صادر على أنواع معينة من منتجاتها عند التصدير
اذا كانت هذه المنتجات ضعيفا للمرونة في البلد المستورد وقد تكون ضرورية للبلد المصدرة
بنفس الوقت .

و الايداع و المناطق الحرة (١) .

١٢ . اجراءات العبور : (Transit) *

وتطبق هذه الاجراءات على البضائع العابرة التي تجتاز ارض الدولة دون ان تستهلك فيها (٢) ، ولما كانت البضائع العابرة غير معدة بداهة للاستهلاك المحلي فلا تفرض عليها الضرائب الجمركية المطبقة في ذلك البلد وانما تركز هذه الاجراءات على اخذ الضمانات الكفيلة *** باخراج البضاعة الى خارج البلاد ، كما تحدد لها طرقا معينة لسلوك وسائل النقل التي تحملها ، وتحقق الدول من تجارة الترانزيت هذه بتشيطا لحركة النقل الداخلي التي تعود بالفائدة على اقتصادها القومي .

ب . اجراءات الادخال المؤقت : * * * Temporary Admission

وتهدف هذه الاجراءات الى تشجيع الصناعات المحلية على التصدير الى الخارج وفي سبيل ذلك تعفى مؤقتا المواد الالوية

(١) انظر : مجلة الجمارك دراسة مقارنة في الاجراءات الجمركية الكتاب الثاني (القاهرة مطبعة الجمارك . ب ت) من صفحة ١٢٠ - ١٣٣ .

وايضا :
توفيق مصطفى جلال الضرائب الجمركية طبعه اولي القاهرة : مطبعة الجمارك (١٩٧٠) ص ٥٨ - ٥٩ .

* الترانزيت : هو اجراء جمركي تنتقل في ظله البضائع تحت اشراف الجمارك من مكتب جمركي الى مكتب جمركي اخر على حد ذاته نفس الاقليم .

** كما يعني ايضاً : البضائع العابرة أي الواردة لبلد يرسم بلد آخر .
قد تكون البضاعة تحت الرقابة الجمركية (أي مصاحبة موظف جمركي الى حين اخراجها من البلاد . وذلك بعد تختمها بالرضاص الجمركي
٢ . عبد المنعم فوزي ، مرجع سابق ص ٢٧٦ .

انظر ايضاً : حسن عواضه المالية العامة ، دراسة مقارنة ، طبعة رابعة . (بيروت : دار

النهضة العربية ١٩٧٨) ص ٧٥٦ .
*** الادخال المؤقت : هو نظام جمركي في ظله يمكن للبضائع ان تستورد الى داخل البلد معفاء اعفاء مشروطا بتصديرها كما هي أو بتصنيع هذه البضائع واعادة تصديرها في غضون فترة معينة (مجلة الجمارك مرجع سابق ص (١) .

المستوردة بقصد التصنيع، من الضرائب الجمركية، وبذلك تنشأ ضرورة وجود اجراءات تنظم دخول هذه المواد واخراجها والتدقيق والاشراف واخذ الضمانات الكفيلة باستعمالها لنفس الغاية المستوردة من اجلها . (١)

ج . اجراءات الایداع*:

وتتعلق هذه الاجراءات بالاحتفاظ بالبضائع لعدد معينة في المخازن الجمركية او المستودعات الخاصة . اذ قد يرغب اصحابها في اعادة تصديرها وبالتالي لا تستوفى عليها ضرائب جمركية ، وعلى العكس من ذلك تستوفى عنها الضريبة اذا ما رغبت اصحابها في وضعها للاستهلاك المحلي (٢) .

د . اجراءات المناطق الحرة**:

وتنظم هذه الاجراءات كيفية دخول البضائع الى المناطق الحرة وخروجها منها خاصة وان المناطق الحرة تعتبر داخل حدود البلد الجغرافية، الا انها خارجة من الواجهة الجمركية ، وللمناطق الحرة اهمية بالغة في تشغيل الایسدي العاملة وتنشيط حركة الملاحة البحرية (٣) .

(١) توفيق مصطفى جلال ، مرجع سابق ، ص ٥٩ .

ايضا : مجلة الجمارك . مرجع سابق ، ص ١١

(٢) المرجع السابق ، ص ١٨٣ .

(٣) توفيق مصطفى جلال ، مرجع سابق ، ص ٥٤ .

Franklin Op. Cit P . 276 - 277

وكذلك :

- * الایداع (التخزين) : وهو نظام تخزن فيه البضائع تحت الرقابة الجمركية في مكان مخصص لذلك دون دفع الضرائب المفروضة عليها (مجلة الجمارك مرجع سابق ، ص ١٨٣) .
- ** المناطق الحرة : هي جزء من اراضي البلد محدد وسور بحاجز فاصل توضع فيه البضائع لغايات التخزين والتصنيع مع تعليق استيفاء جميع الضرائب عليها وتعتبر هذه البضائع وكأنها خارج البلاد .

٢٠١٢٠٣٠٢٠١ اجراءات اخرى:

١٠٢ اجراءات رد الضرائب * (Draw back)

وتتمثل هذه الاجراءات بكيفية رد الضرائب التي استوفيت عن مواد ادخلت في التصنيع وصدرت الى خارج البلاد ، وهذا الوضع هو بدليل عن وضع الادخال المؤقت ، وهذا الرئيس هو دعم الصناعة المحلية للوقوف امام منافسة الصناعات الاجنبية (١)

ب٠ اجراءات مكافحة التهريب٠

وهذه الاجراءات تنطبق على السلع المنوعة او المقيد استيرادها اما بجهات معينة او تحتاج الى توصيه من جهات اخرى (٢)٠

ج٠ اجراءات استيفاء رسوم اخرى او ضرائب لصالح دوائر الدولة كاستيفاء رسوم الميطرة ، او رسوم المرور على الطرق ، وهذه الاجراءات قد تختلف من دولة الى اخرى تبعا للاهداف المتوخاة من ذلك٠

(١) Paul V . Horn , Henry Gomer 4th ed , International Trade principles and policies, (New Jersey: Prentice Hall Lin, 1959) P. 129.

(٢) John F. Due: Indirect Taxation In Developing Economics (Baltimore and London: The Johns Hopkins Press) P. 51.

* رد الضرائب (Draw back):

وهو نظام جمركي ترد بمقتضاه ضرائب الوارد والضرائب المفروضة على البضائع المستوردة او المواد التي تحتويها ، او التي تستهلك في انتاجها كلياً او جزئياً وذلك عند اعادة تصديرها٠ (مجلة الجمارك٠ مرجع سابق ص ٢٨٣)

٣٠١ • أدوات السياسة الجمركية :

للسياسة الجمركية كما لغيرها من السياسات الاخرى أدوات تستعملها لتنظيم الاجراءات الجمركية التي سبقت الاشارة اليها ، وذلك من اجل تحقيق الاهداف المتوخاة من هذه السياسة فالضرائب تحتاج الى قواعد واسس لفرضها وجبايتها وتحديد السلع التي تخضع لها ، والاعفاءات الضريبية ايضا تحتاج الى نصوص قانونية تنظمها كي تسير في قنواتها الصحيحة . وكذلك اجراءات وقف التحصيل الضريبي . الخ . وتتمثل ادوات السياسة الجمركية بحسب يلي :

- القوانين والانظمة والتعليمات التي تصدر عن الدوائر الجمركية :
- جداول التصنيف الجمركية .
- قوانين وانظمة اخرى .

١٠٣٠١ : القوانين والانظمة والتعليمات التي تصدر عن الدوائر الجمركية :

وتختلف هذه القوانين والانظمة من دولة الى اخرى بحيث توضع النصوص القانونية والانظمة والتعليمات تبعا للاهداف التي تتوخاها الدول من سياساتها الجمركية وبالرغم من مسن هذا الاختلاف فانها تتفق في وضع الاسس التي تتعلق بالترانزيت والادخال الموقت والمناطق الحرة وكذلك رد الضرائب الى حد ما .

ونظرا لاهمية فرض الضرائب الجمركية ، فقد برزت الاسس المتعلقة بتحديد قيمة البضاعة للغايات الجمركية خاصة وان معظم الدول تعتمد على الضرائب القيمة اكثر من اعتمادها على الضرائب النوعية . لهذا فقد شغل موضوع القيمة للاغراض الجمركية بابل التجار والهيئات التجارية والمنظمات المعنية بالشؤون الجمركية (١) .

وكان اول مؤتمر دولي ناقش الشؤون الجمركية هو المؤتمر المعقود في نطاق عصبة الامم المتحدة في جنيف عام ١٩٢٣ ، الا ان وضع مقياس عام لتحديد القيمة تحديدا دقيقا لم يتم الا بعد انشاء هيئة الامم المتحدة وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية حيث صدرت اتفاقية التعريفات والتجارة • General Agreement On Tariffs And Trade (GATT) .

(١) توفيق مصطفى جلال ، مرجع سابق ص ٢٦ .

وجاءت الخطوط العريضة لمفهوم القيمة في اتفاقية الجات مؤكده على ما يلي : (١)

- (١) ان تكون القيمة حقيقية بمعنى ان لا تكون تحكيمية او خيالية او اساسها قيمة البضاعة المحلية .
 - (٢) ان يكون اساس تحديد هذه القيمة مستقرا وموحدا او غير منحاز .
 - (٣) احتساب القيمة للاغراض الجمركية على اساس القيمة الحقيقية للبضاعة المستوردة ولا تتضمن اية ضريبة داخلية مطبقة داخل البلد المصدر .
 - (٤) النص على عنصرى وقت البيع و مكان البيع اللذان يحددان الثمن في التشريع المحلي للبلد المستورد .
 - (٥) وفيما يتعلق بتحويل الاثمان بعملة البلد المستورد فان معدلات الصرف الصادرة عن البنوك المركزية لهذه البلدان تعتبر اساس تحويل قيمة البضاعة .
- وقد اصبحت هذه المفاهيم اعلاء اساسا في تشريع البلدان التي تأخذ بمبدأ الضريبة القيمة .
- وليست القوانين الجمركية هي الوحيدة لتنظيم الاجراءات الجمركية بل كثيرا ما تصدر أنظمة وتعليمات اخرى توضح المفاهيم القانونية وذلك لغايات تسهيل الاعمال الجمركية .
- وللقوانين والانظمة الجمركية اهمية كبيرة خاصة وان الاجراءات الجمركية تتعلق بامور مالية وتنعنى الى تحقيق اهداف تكون متناقضة في بعض الاحيان كسرض الضرائب لغايات مالية ، والاعفاء لغايات اقتصادية

٢٠٣٠١ جداول التصنيف الدولية (جداول التعريف الجمركية) :

وهي اهم اداة من ادوات السياسة الجمركية ، وهي عبارة عن جداول مبوبة على شكل اقسام وفصول فرعية ، وتشتمل هذه الجداول على صنف البضاعة ورقم بندها ، كما تشتمل على ملاحظات هامة للتمييز بين اصناف البضائع في مقدمة كل فصل . اما اذا اضيف

(١) توفيق مصطفى جلال ، مرجع سابق ، ص ٢٨ - ٢٩ .

الى هذه الجداول وحدة استيفاء الضريبة ، ونسبة الضريبة فانها تصبح جداول تعريفية جمركية .

وعلى الرغم من اتباع كثير من الدول نظام تصنيف موحد الا أن لكل دولة من هذه الدول جدول تعريفه خاصا بها ، ويختلف عن جدول التصنيف الدولي في اضافة وحدة الاستيفاء ومعدل الضريبة وهي عناصر تفرضها الظروف الاقتصادية لكل بلد على حده .

ومن أهم الأسباب التي أدت الى وجود جداول تصنيف دولية هو ان وضع جدول خاص بكل دولة على حدة قد يحدث اشكالات معقدة لحركة التجارة الخارجية ، خاصة وان هذه الجداول ستختلف من دولة الى اخرى من حيث التقسيم النوعي وتصنيف البضائع نوعا ونوعا . وتحاشيا لحدوث مثل هذه الاشكالات فقد قامت الدول الاعضاء في عتبة الامم المتحدة في عام ١٩٢٣ بوضع مشروع لجدول التعريفية الجمركية ^(١) عرف باسم جدول جنيف حيث بدأت الفكرة بتوصية اعدتها المؤتمر الاقتصادي العالمي ، ثم تبع ذلك جهود هيئة الامم المتحدة ، اذ قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لها تأليف شعبيصة لتحضير مشروع دولي للتجارة ، للتغلب على مشاكل التجارة الدولية ، واتفقت الدول على توقيع اتفاقية التعريفات والتجارة .

وكان من أهم اغراضها :

- (١) خفض مستوى التعريفات الجمركية
 - (٢) ازالة الحواجز التي تعيق حركة التجارة الدولية
- وينقسم نظام التصنيف الدولي الى نظامين اساسيين هما (٢) :

(١) نظام تصنيف مجلس التعاون الجمركي • Custom Co-Operation Council Nomenclature (CCCN) .

(٢) نظام التصنيف الدولي الموحد • Standerd International Trade Classification (SITC) .

(١) محمد عباس زكي ، محمد خليل ، سياسة الاستيراد والجمارك (الجمهورية العربية المتحدة / عالم الكتب ١٩٦٥) ص ٣٤ .

Franklin Root. Op Cit P.274 .

وسوف نتناول كلا منهما بشيء من التفصيل :

١٠٢٠٣٠١ : تصنيف مجلد من التعاون الجمركي : (C.C.C.N)

نشأ هذا النظام في ضوء الدراسات التي قام بها الاتحاد الجمركي الاوروبي عام ١٩٤٨ لانشاء تعريف جمركية تستخدمها الدول المنضمة لهذا الاتحاد ، وقد استخدم الاتحاد جدول جنيف كأساس لاعماله ، وانتهت الدراسة الى التوصية بضرورة العمل على توحيد النظم الجمركية واعداد جداول موحدة للتعريف الجمركية ، وتم تنفيذ ذلك عقد اتفاقيتين هما (١) :

- أ . اتفاقية مجلس التعاون الجمركي .
- ب . اتفاقية جدول التعريف الجمركية .

ثم عقدت اتفاقية في بروكسل في ١٥ / ١٢ / ١٩٥٠ سميت (اتفاقية بروكسل) وهي الاتفاقية الخاصة بجدول التعريف الجمركية (٢) ، وفتح باب التوقيع عليها في نفس الوقت الذي صدرت فيه اتفاقية مجلد من التعاون الجمركي ، واطلق على هذا الجدول جدول تعريف بروكسل .
Brussels Tariff Nomenclature (BTN)

ولم تتوان الدول الاخرى عن تطبيق جدول بروكسل كما اتخذته عدة دول سمات ومنظمات دولية اساسا لاعمالها ، ثم اطلق عليه فيما بعد تصنيف مجلس التعاون الجمركي* .

ويتكون جدول تصنيف مجلس التعاون الجمركي من ١٠٩٢ بندا موضوعة في ٢١ قسما (مجزأة الى ٩٩ فصلا) الا ان الدراسات جارية في الوقت الحاضر لتغيير هيكل هذه الجداول واستبدالها بجدول اخرى اطلق عليها النظام المنسق Harmonized System وسوف تشمل الجداول الجديدة كافة السلع وترتيبها بشكل متناسق مع

(١) توفيق مصطفى جلال ، مرجع سابق ص ١٤٠ .

(٢) هانز باخمان ترجمة مصطفى عبد الباسط وايوب محمد ، العلاقات الاقتصادية للدول النامية

(القاهرة : الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٧) ص ١١٣

* تسميت تسمية جدول تعريف بروكسل الى "تصنيف مجلس التعاون الجمركي" عام ١٩٧٦ (منشورا مركز التجارة الدولية جيفيف عام ١٩٨٢ .

حذف الفصلين الاخيرين من التعريف المعمول بها حالياً ودمجها في فصول اخرى وسينتهي العمل بهذه الدراسة خلال السنوات المقبلة بحيث يبدأ بتطبيق التعريف الجديدة في بداية عام ١٩٨٧ (١) .

ويستعمل تصنيف مجلس التعاون الجمركي في دول اوربا الغربية ودول افريقيا الناطقة بالفرنسية ودول أمريكا الجنوبية وبعض دول الشرق الاوسط ووصل عدد الدول الاعضاء في اتفاقية تصنيف مجلس التعاون الجمركي الى (٤٧) دولة حتى نهاية شهر تشرين اول ١٩٨٢ (٢) .

اما الدول التي تستعمل تعريف مجلس التعاون الجمركي وليست اعضاء بالاتفاقية ، فقد بلغت حتى نفس التاريخ (١٤٨) دولة منها الاردن ، سوريا ، وجمهورية مصر العربية الا ان بعض الدول العربية تستعمل كلا التصنيفين ، تصنيف مجلس التعاون الجمركي للغايات الجمركية والتصنيف الدولي الموحد لغايات التجارة الخارجية ، كالعراق والكويت .

٢٠٢٠٣٠١ : نظام التصنيف الدولي الموحد :

وجاءت فكرة هذا التصنيف من اقتناع كل الدول بان تعد احصاءات تجارتها الخارجية على اساس تبويب سلمي موحد وقد كان ذلك نتيجة مشاورات تمت بين سكرتارية الامم المتحدة ومجلس التعاون الجمركي ومنظمة التعاون الاقتصادي الاوروسي واتحاد الدول الامريكية .

ويرى البعض ان هذا التصنيف ناتج عن اعتبارات اقتصادية محضوخدم التحليل الاقتصادي

(١) التقرير الصادر عن مجلس التعاون الجمركي / لجنة التعريف التي عقدت اجتماعها في ايلول عام ١٩٨٢ / بروكسل .

(٢) International Trade Center UNCTAD GATT . A Guide To The World's Foreign Trade Statistics . (Geneva 1977) P. xvi

للتجارة الخارجية ويتجاهل الاعتبارات المالية الضريبية والجمركية ولا يصلح كأساس
للتعريفات الجمركية (١)

ويستعمل هذا النظام في كثير من دول العالم • كدول أمريكا الوسطى وبعض
دول الشرق الاوسط ، والولايات المتحدة الأمريكية • ويقسم الجدول المعتمد على هذا
النظام الى (١٠) اقسام و ٥٦ فرعاً و ١٧٧ مجموعة و ٦٢٥ جزءاً

هذا مع العلم ان دولاً اخرى تستعمل تعريفات خاصة بها كما في كندا وولندا
ومهما يكن من امر فان لجدول التعريفات الجمركية اهمية بالغة من الناحية الاقتصادية
تتمثل فيما يلي (٢) :

- (١) تسهيل حركة التجارة الخارجية •
- (٢) تطبيق بنود التعريفات على شكل يحقق الاهداف التي تضعها الدول
- (٣) المساهمة في تسهيل وضع الاتفاقيات التجارية والاقتصادية •
- (٤) تبسيط اجراءات التخليص الجمركي •

انواع التعريفات الجمركية :

ان الدول التي تستعمل جداول تصنيف مجلد من التعاون الجمركي غير ملزمة بالبنود
الجزئية لهذه الجداول بل لها حرية تجزئة هذه البنود الى بنود فرعية
كما تليها عليها ظروفها الاقتصادية لذا فقد برزت أنواع مختلفة من التعريفات الجمركية
يمكن التمييز فيما بينها (٣)

(١) من حيث عدد الاعددة •

(٢) من حيث الهدف من وضعها

(١) هانز باخمان / ترجمة مصطفى عبد الباسط وايوب محمد • مرجع سابق ص ١١٥ •
(٢) Michael Rom , OP,Cit P.(6 - 10)

(٣) Franklin OP. Cit P. 274 .

فمن حيث عدد الاعمدة يمكن التمييز بين الانواع التالية :

- أ • تعريف جمركية ذات عمود واحد : وهي الجداول التي تبين نسبة ضريبة واحدة سواء على اساس القيمة أو على اساس الوزن دون اى تمييز بين الدول المختلفة (١) .
- ب • تعريف جمركية ذات عمودين : ويحتوى هذا النوع على فئتين ضمن الضريبة فثقل للحد الأدنى وفئة للحد الأعلى ، وتطبق الفئة الدنيا للبلدان التي ترتبط باتفاقيات اقتصادية وتسمى في بعض الاحيان ، تعريف اتفاقية .
- ج • تعريف ذات اكثر من عمودين : وتستعملها الدول ذات المستعمرات وهي تشبه تعريف العمودين ولكن باضافة عمود ثالث يتضمن رسوما اقل على اساس تفضيلي لتشجيع العلاقات التجارية بين الدول ومستعمراتها (٢) ومن هذا النوع تعريف بريطانيا مع مستعمراتها .

اما من حيث الهدف من وضع التعريفه فهناك :

- أ • تعريف جمركية عادية : وتطبق على كافة المستوردات ولكافة الدول دون تمييز او تفریق ، وهي التعريفه المطبقة لدينا في الاردن وهي ذات عمود واحد .
- ب • تعريف جمركية تفضيلية : وتطبق على السلع المستوردة من دولة معينة رغبتة في تنشيط التبادل التجاري معها ، وغالبا ما تكون هذه التعريفه سببا فسي قيام اتحاد جمركي (٣) .

Franklin Op. Cit P. 275.

Franklin Ibid P. 276.

(١)

(٢)

(٣) توفيق مصطفى جلال • مرجع سابق ص ٣٢

ج • تعريف جمركية اضافية: وتستعمل في بلاد معينه ويلجأ اليها عند حدوث ازمان اقتصادية نتيجة لتدهور قيمة عملة بعض البلدان او قيامها بعمليات اغراق للاسواق الاجنبية او منح اعانات للتصدير لاقتحام اسواق جديدة ومنافسة بعض الدول الاخرى (١) .

٣٠٣٠١ : قوانين وانظمة اخرى :

تصدر في بعض البلدان قوانين وانظمة اخرى غير القوانين والانظمة الصادرة عن دوائر الجمارك وذلك لعلاقتها بالمضاع المستوردة بحيث توكل مهمة تنفيذ بعض من موادها لدوائر الجمركية ، وتختلف هذه القوانين والانظمة من دولة الى اخرى ومن نظام الى آخر وبالتالي فانه لا يمكن بحثها بالتفصيل .

٤٠١ . أهداف السياسة الجمركية :

لا تختلف أهداف السياسة الجمركية عن أهداف السياسة الاقتصادية ولكن الأهداف المرجوة من هذه السياسة قد تختلف من بلد إلى آخر تبعاً للتطور الاقتصادي. لهذا البلد أو ذاك . فما تهدف إليه السياسة الجمركية في الدول النامية قد لا يشابه ما تهدف إليه السياسة الجمركية في الدول المتقدمة . وتعكس أهداف السياسة الجمركية على الأدوات والأسس التي تستعملها هذه السياسة .

ويمكن بيان أهداف السياسة الجمركية على النحو التالي :

١٠٤٠ : الهدف المالي :

تهدف السياسات الجمركية في معظم الدول إلى تحقيق مورد مالي للخزينة وخاصة في الدول النامية^(١) إذ تعادل الإيرادات الجمركية في هذه الدول في كثير من الأحيان ما يقارب نصف الإيرادات المحلية . وثلاث الإيرادات الكلية^(٢) حيث أن الضرائب الجمركية وضرائب الإنتاج من الضرائب غير المباشرة التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق هدف تحصيل الموارد المحلية وذلك لسهولة فرضها وجبايتها وتشير تجارب الدول المتقدمة السني أن الضرائب الجمركية قد شكلت مورداً هاماً من موارد الدول ، ففي المراحل الأولى من تاريخ الولايات المتحدة اتت بما يقارب ٩٠% من إيراداتها المحلية ، ولكنها تناقصت السني ان وصلت إلى ١% فقط أثناء الحرب العالمية الثانية^(٣) .

ولتحقيق الهدف المالي لا بد من اتخاذ الإجراءات التالية :

-
- Richard Bird & Oliver Gldman , Readings On Taxation in (١)
Developing Countries : (Baltimore: The Johns Hopkins Press 1964) P.451
John F . Due Indirect Taxation OP, Cit P.27 . (٢)
(٣) صلاح الدين نامق التجارة الخارجية طبعة ثانية (القاهرة: دار المعارف بصر ١٩٦٧)
ص - ٢٦٧ .
Franklin Reet Op . Cit P. 279 أيضاً

- أ . رفع معدلات الضريبة الجمركية وضرائب الانتاج بمعدلات لا تحد من حجم الاستيراد .
 - ب . زيادة الوعاء الضريبي بفرض ضرائب جمركية على سلح لم تفرض عليها ضريبة من قبل وكذلك ضرائب الانتاج وفي هذا تقليل من حجم الاعفاءات فسي جداول التعريفات الجمركية .
 - ج . تقليل الاعفاءات الجمركية في القانون الجمركي والقوانين الخاصة .
 - د . وضع اسم صحيحة للتقدير وفرض عقوبات تمنع التهرب من دفع الضريبة بكافة اشكاله .
- وتتم كافة هذه الاجراءات وفق القوانين والانظمة التي تصدرها
كل دولة على حده بحيث تتوصل من خلالها الى النتائج التي ترونها
- (٢٠٤٠) الاهداف الاقتصادية :

وتتمثل في حماية الصناعات المحلية من جهة وتشجيع التصدير من جهة اخرى والسياسات الجمركية التي تهدف الى تحقيق اهداف الحماية لا بد لها من فرض ضرائب مرتفعة لتحقيق ما يلي :

- أ . تشجيع الانتاج المحلي وتقليل الاستهلاك من السلع المستوردة .
- ب . تحويل الاستهلاك الى السلع المنتجة محليا .
- ج . تطوير الصناعات الناشئة ودعمها كونها لا تتحمل منافسة السلع الاجنبية وقد اهتمت الدول بهدف الحماية ، ان كتب الكسندر هاملتون الامريكي في عام ١٧٩١ تقريراً عن الصناعة طالب فيه بضرورة رعاية وحماية الصناعات المحلية لاهميتها الاقتصادية وفي عام ١٨٤١ اكمل فريدريك ليست الالمانى (١) دراسة هاملتون ووضع كتاباً عن

Klaus Fredrich, International Economics : Concept and Issues

(New York: McGraw Hill Book Company 1977) P.77

وكذلك : محمد عبد العزيز عجميه الاقتصاد الدولي (الاسكندرية : دار الجامعات المصرية ١٩٧٨) ص ١٥٠

ايضاً : P. T Ellsworth & J. Clarkleith The International

Economy (New York: Macmillan Publishing Co. Inc 1965)

P.228 - 258.

النظام الاهلي للاقتصاد السياسي مطالبا بحماية الصناعات الناشئة
Infant Industries وذلك بوضع الحواجز الجمركية وخاصة
في بداية نشأتها حيث ان الصناعات الناشئة في كثير من الاحيان تقوم باعمال
هي من اختصاص الحكومة كاشادة الطرق واقامة مساكن للعمال .

وقد اتفقت دول امريكا اللاتينية والشرق الاوسط في مؤتمر هافانا الذي
عقد في اعقاب الحرب العالمية الثانية لوضع ميثاق التجارة الخارجية على ضرورة
فرض الحماية ، الا ان البعض طالب بان تكون الحماية (١)

- (١) موقوته فلا تفرض الا لاجل معين ، ثم يعمل على رفعها .
- (٢) معتدلة ومعقولة .
- (٣) ان تكون الصناعة المحمية من الصناعات التي تتوفر لديها
فرص النجاح .

ولتحقيق هدف الحماية للصناعات المحلية تتبع الاجراءات التالية :

١٠ تخفيض تكاليف انتاج السلع المحلية بطرق عدة منها :

- (١) إعفاء المواد الاولية والالات والاجهزة التي تساهم في عملية التصنيع
وتتم بالاعفاء المباشر في جداول التعريفات الجمركية او بوقف التحصيل الجمركي
كما في اجراءات الادخال المؤقت .
 - (٢) تخفيض الضرائب الجمركية لبعض المواد دون اعفاؤها كلياً .
 - (٣) رد الضرائب عن البضائع التي دخلت لغايات التصنيع واعادة التصدير .
- ب . رفع تكاليف واسعار السلع المستوردة المماثلة للانتاج المحلي بفرض معدلات ضرائب
جمركية مرتفعة عليها او بفرض ضرائب انتاج او بكلتا الضريبتين معا (٢) .

(١) محمود نورسي المالية العامة (التقلبات الاقتصادية والنمو الاقتصادي) (حلب ، منشوراً

جامعة حلب ١٩٧٣) ص ٦٤٣ .

Franklin Op. Cit P. 279

ج • عدم السماح للمستوردات الاجنبية بمنافسة السلع المحلية للدولة وذلك بمنع استيرادها كلياً •
والواقع ان تقسيم الضرائب الجمركية على اساس الهدف المقصود من فرضها مسألة دقيقة اذ تحقق الضرائب المفروضة لاغراض الحماية ايراداً غزيراً وتحقق الضرائب ذات الغرض المالي حمايه مناسبة للصناعات الوطنية في الوقت ذاته (١)

٣٠٤.١ : الاهداف الاجتماعية :

- وتتمثل هذه الاهداف في الاهداف الاجتماعية بحيث تساهم السياسة الجمركية بما يلي :
- أ • توفير السلع الضرورية باسعار معقولة وذلك باعفاء المستوردات من هذه السلع من الضرائب الجمركية او تخفيض الضريبة عليها •
 - ب • تحقيق العدالة في توزيع الدخل عن طريق فرض ضرائب جمركية بمعدلات مرتفعة على السلع الكمالية ومنتخضة على السلع الضرورية (٢) •
 - ج • توفير اعلى حد ممكن من الرفاه من خلال تأمين الخدمات الصحية والوقائية باعفاء هذه المستوردات من الضرائب الجمركية •
 - د • المساهمة في تطوير قدرات المواطن بتوفير التعليم والتدريب الضروريين له والسماح له باستيراد المواد التعليمية والاجهزة واللوازم معفاة من الضريبة الجمركية •

(١) عبد العال الصكيان - مقدمة في علم المالية العامة جزء اول - طبعة ثانية (المالية العامة في العراق) هـ (جامعة الموصل : دار الكتب للطباعة والنشر ١٩٧٦) ص: ٢٦٥
(٢) John F Due Indirect Taxation .. OP. Cit P. 37 •

٥٠١ . اهمية السياسة الجمركية:

١٠٥٠١ : السياسة الجمركية والسياسات الاقتصادية :

السياسة الاقتصادية عبارة عن مجموعة من القواعد والافعال التي تستخدمها الدولة للتدخل في الحياة الاقتصادية لتحقيق المنفعة العامة^(١) ومجموعة القواعد والافعال هذه تنظمها الادوات والوسائل الاقتصادية التالية:

- أ . السياسة المالية .
- ب . السياسة التجارية .
- ج . السياسة النقدية .
- د . السياسات الاخرى .

ولبيان اهمية السياسة الجمركية نستعرض علاقة السياسة الجمركية ببعض هذه السياسات .

١٠١٠٥٠١ : السياسة الجمركية والسياسة المالية:

التعريف الجمركية والقانون الجمركي من اهم ادوات السياسة الجمركية ، ومن خلالهما تفرض الضرائب الجمركية ، وتعديل بالارتفاع والانخفاض تبعاً للهدف من ذلك ، ولذلك استعملت السياسة الجمركية ومنذ القدم كوسيلة غايتها الاساسية تأمين الموارد لخزينة الدولة^(٢) . وهي بذلك تعد من اهم ادوات السياسة المالية^(٣) .

وعند فرض الضريبة الجمركية لغايات مالية لا بد من اختيار السلع التي تتمتع بمرونة طلب ضعيفة كوعاء للضريبة الجمركية والا فان فرض الضرائب الجمركية على السلع التسي

(١) فريد الصلح السياسة الاقتصادية (طبعة اولى : بيروت ١٩٦٤) ص ١
انظرا ايضا : سلوى على سليمان السياسة الاقتصادية ، طبعة اولى (الكويت : وكالة المطبوعات ١٩٧٣) ص ٢٠

(٢) فاضل شاكر الواسطي اقتصاديات المالية العامة طبعه اولى (بغداد : مطبعة المعارف ١٩٧٣) ص ٢٢٨

Alexander JYeats Trade Barriers Facing Developing Countries

(London : The Macmillan Press Ltd . 1974) P. 64

تتصف بمرونة طلب عالية تعني زيادة اسعارها وبالتالي نقص الطلب عليها ، الامر الذي يقلل من الاستيراد وبذلك تقل حصيله الضرائب الجمركية ولا تتحقق الغاية من فرض الضريبة* .

٢٠١٠٥٠١ : السياسة الجمركية والسياسة التجارية :

تعتبر السياسة الجمركية من ادوات السياسة التجارية ، اذ هي من الادوات السعرية بينما تعد سياسة الحصص ، وتراخيص الاستيراد من السياسات الكمية . وقد عدّها معظم الاقتصاديين من عوائق التجارة وخاصة اذا فرضت بمعدلات عالية .^(١)

ويمكن استخدام السياسة الجمركية لتحقيق الاغراض التالية :

(٢) تقليل حجم المستوردات بشكل عام^(٢) لتقليل عجز الميزان التجاري حيث ان لفرض الضرائب الجمركية يؤدي الى ارتفاع الاسعار وبالتالي انخفاض الطلب على المستوردات من السلع الخاضعة للضريبة (كالسلع الكالمية مثلا) .

(ب) تغيير التركيب السلمي للمستوردات .

قد لا تحقق السياسة الجمركية غرضها من تقليل حجم المستوردات بقدر ما تحققه من تغيير في التركيب السلمي للمستوردات^(٣) حيث ان ازالة القيود الجمركية واعفاء بعض السلع من الضرائب الجمركية يؤدي الى زيادة حجم المستوردات من هذه السلع وتقليلها من مستوردات سلخ اخرى .

ويظهر ذلك عند ما ترغب دولة ما في حماية صناعاتها المحلية عن طريق اعفاء المواد الخام المستوردة والالات الضرورية للصناعات المحلية ، بحيث تزداد المستوردات

(١) Ibid P. 65

(٢) Paul V. Horn Op. Cit P. 199.

(٣) جيرالد ماير ، ترجمة احمد سعيد ، مراجعته صلاح الدين نامسوق

* التجارة الدولية والتنمية ، القاهرة : دار النهضة ١٩٦٨ ص ١٢٣
وهنا يجب ان تفرض الضرائب الجمركية بمعدلات معتدلة كي تحقق غايتها ، اما اذا فرضت بمعدلات مرتفعة فانها تعتبر حماية اكثر منها ماليه .

من هذه السلع على حساب المواد الاستهلاكية النهائية وهي من النتائج الايجابية للسياسة الجمركية .

(ج) تسهيل التبادل التجاري بين الدول .
ويتم ذلك عند ازالة القيود الجمركية على الاستيراد وقد ظهر هذا الاتجاه بعد الحرب العالمية الثانية عندما عقدت اتفاقية الجات (GATT) التي كان من اهدافها تقليل الضرائب وتحديد العوائق التجارية (١) حيث خفضت الضرائب الجمركية وخاصة بين دول السوق الاوروبية المشتركة .

(د) دعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات .
ويتم ذلك بتشجيع الصادرات بواسطة السماح للمواد الاولية بالدخول تحت وضع الادخال المؤقت معفاة من الضرائب الجمركية لحين اعادة تصديرها بعد ان يتم تصنيعها . وكذلك بواسطة نظام رد الضرائب .

٣٠١٠٥٠١ : السياسة الجمركية أداة للسياسة الاقتصادية :

تعتبر التعريفات الجمركية من اهم ادوات السياسة الاقتصادية حيث انه يفرض معدلات مختلفة من الضرائب الجمركية على السلع يزيد من تكاليفها وبالتالي يقلل من قدرتها على منافسة السلع التي لا تفرض عليها مثل تلك الضرائب وتلجأ معظم الدول للسياسة الجمركية كوسيلة لحماية الصناعات المحلية وكذلك المنتجات الزراعية . ولحماية المنتجات المحلية اما ان تفرض ضرائب جمركية هائلة على السلع المشابهة للانتاج المحلي واما ان يمنع ادخال بعض السلع منعا باتا وذلك عن طريق انظمة الاستيراد * ، وحماية الصناعات المحلية تؤدي الى زيادة التوظيف وتوفير فرص العمل

(١) H. Katrak International Trade And The Balance Of Payment, (Richar Clay , The Chawcer Press Ltd . 1971) P. 108 .

* بالاضافة الى اعفاء المواد الاولية والالات والاجهزة اللازمة لهذه الصناعات .

لذا فالسياسة الجمركية تعتبر من الادوات الهامة للسياسة الاقتصادية .
٤٠١٠٥٠١ : السياسة الجمركية اداة من ادوات المساعدات الانمائية :

ففي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الثاني الذي عقد في نيودلهي عام ١٩٦٨ وضعت التوصيات لايجاد نظام مقبول ومشارك لوضع افضليات لصالح الدول النامية بحيث تمنح الدول الصناعية ودول السوق الأوروبية المشتركة افضليات لصالح دول العالم الثالث ^(١) وكانت خطة الافضية كالتالي :

(أ) تمنح دول السوق الأوروبية المشتركة افضلية بادخال منتجات الدول النامية اليها وتعمل على حماية هذه المنتجات من منتجات الدول الصناعية الاخرى .

(ب) للدول النامية الحق في فرض الضرائب الجمركية على مستورداتها لحماية منتجاتها المحلية من جهة وللحصول على ايرادات مالية من جهة اخرى .

٢٠٥٠١ : الضرائب الجمركية والدول النامية :

من الاهداف الاقتصادية الهامة التي تسعون الدول النامية الي تحقيقها، الاسراع في عملية التنمية وتحقيق معدلات نمو مرضية اضافة الى تحقيق العدالة في توزيع الدخل وغيرها من الاهداف الاخرى ^(٢) ، ولتحقيق هذه الاهداف تحتاج هذه الدول الى رأس المال ، كما تحتاج الى الخبرة الفنية ايضا . ونظرا لانخفاض المدخرات في الدول النامية فانها لا بد وأن تعتمد على رؤوس الاموال الاجنبية وكذلك الخبرات الفنية والاجنبية اذ يتميز البنيان الاقتصادي في الدول النامية بعدة خصائص تنعكس على النظام الضريبي فيها واهم هذه الخصائص مايلي ^(٣)

(١) تتميز اقتصاديات البلدان النامية بحسبنة
الانتاج الزراعي والاستخراجي وضعف الانتاج الصناعي

(١) Michael Rom Op. Cit. P. 155- 174

ايضا : Alexander J. Yeats Op. Cit 152- 155

(٢) عبد الكريم صادق ، مرجع سابق ص (٤٦) .

(٣) عبد المولي السيد ، المالية العامة (كلية الحقوق / القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٧٥) ص ٣٦٩ .

حيث يزيد نصيب القطاع الزراعي والاستخراجي على ٤٠% من مجمل الناتج القومي في بعض الدول النامية بينما لا يتعدى ما نسبته ٢٠% في الدول المتقدمة ، بل وتنخفض هذه النسبة أيضا الى اقل من ذلك وخاصة في دول كالولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا .

بينما يقل نصيب الصناعة في الدول النامية عن ٢٠% مقابل نسبة تزيد على ٥٠% في الدول المتقدمة . ولهذه الصلة انعكاسات تتمثل في انتشار ظاهرة الاستهلاك الذاتي ، حيث ان دخل القطاع الزراعي لا يأخذ الشكل النقدي ، اي ان جزءا من الانتاج الزراعي لا يدخل السوق .

- ٠٢ وجود موارد بشرية ومادية معطلة .
ويعود ذلك الى اسباب كثيرة منها عدم وجود فرص التشغيل الناتجة عن عدم كفاية الجهاز الانتاجي لتشغيل هذه الموارد .
- ٠٣ انخفاض الدخل الفردي والدخل القومي في الدول النامية .
ان اقتصاديات الدول الزراعية تتميز عادة بانخفاض الدخل الفردي وكذلك الدخل القومي وينتج عن ذلك انخفاض المستوى الصحي وكذلك الثقافي والتعليمي . كما ينتج عنه ايضا انخفاض في معدلات الادخار .

والجدول التالي يبين معدل الدخل الفردي لاربعة دول نامية مقارنة مع أربع دول متقدمة
جدول رقم (١-١)

متوسط دخل الفرد في بعض البلاد النامية والمتقدمة
بالدولار الأمريكي ١٩٨١

الدول النامية	معدل الدخل الفردي	الدول المتقدمة	معدل الدخل الفردي
الأردن	١٥٥٠*	النمسا	٩٣٧٢
غواتيمالا	١١٥٢	بلجيكا	٨١٠٠
الباكستان	١٠١٠	الولايات المتحدة الأمريكية	١١٤٧٥
السلفادور	٩٠٠	اليابان	٨٥٣٥

المصدر:

IMF International Financial Statistics 1982 (Washington
D.C. 1983

٤٠ ارتفاع أهمية التجارة الخارجية لاقتصاديات الدول النامية (١)

وهذه الصفة تأتي نتيجة لسيادة الانتاج الزراعي والاستخراجي اذ تستورد الدول النامية حاجاتها من السلع من الاسواق الخارجية نتيجة لتخصصها في عدد قليل من السلع وتكون هذه البلدان معتمدة على التجارة الخارجية لتصريف السلع الأولية التي تنتجها في انتاجها في الاسواق الخارجية واستيراد حاجاتها من السلع الاخرى التي لا تنتجها بسبب عدم تنوع الانتاج لديها مما يؤدي الى حدوث عجز في ميزانها التجاري كما ان قيمة تجارتها الخارجية تشكل نسبة كبيرة من الناتج القومي ، فتكون بذلك عرضة للتقلبات الشديدة التي تحدث في البلاد المتقدمة

* البنك المركزي . انشرة الشهرية ١٩٨٢ ، انظر ص ٣٧

(١) رفعت محجوب المالية العامة دراسة مقارنة طبعة رابعة ، (بيروت : دار النهضة العربية ١٩٧٨) ص ٨٠ - ٨٦

٥٥ . تتميز البلدان النامية أيضا بشح في الموارد الاقتصادية ورأس المال ، وحتى لو توفرت هذه الموارد فإن اكتشافها يتطلب مستوى معيناً من التقنية ورأس المال .

من خلال هذه الخصائص التي سبق الإشارة إليها تبرز ملامح النظم الضريبية في هذه الدول والتي تتميز بما يلي :

(أ) تتميز البلدان النامية بانخفاض معدل الاقتطاع الضريبي ويعود هذا الانخفاض الى انخفاض معدلات الدخل الفردية من ناحية والسي زيادة الميل الحدي للاستهلاك من ناحية اخرى .

(ب) تعتمد النظم الضريبية في هذه الدول على الضرائب غير المباشرة كمصدر اساسي لتمويل نفقاتها العامة وذلك بسبب ضعف دور الضرائب المباشرة الناتج عن انخفاض معدلات دخول الافراد وسوء توزيعها (١)

كما ان الاخذ بالتنمية يقتضى ضغط الاستهلاك وتشجيع الادخار ، الامر الذي يستدعي فرض ضرائب على السلع والخدمات .

(ج) تشكل الضرائب الجمركية وضرائب الانتاج المصدر الاساسي للضرائب غير المباشرة وذلك يعود كما اسلفنا الى اعتماد هذه الدول على التجارة الخارجية ويمثل الجدول رقم (١ - ٢) مقارنة ما بين أربع دول نامية واربع دول متقدمة لبيان أهمية الضرائب في كل منها ، ويؤمن الجدول ان الدول المتقدمة تعتمد بشكل رئيسي على الضرائب المباشرة ومنها ضرائب الدخل اكثر من اعتمادها على الضرائب الاخرى وذلك لارتفاع معدلات الدخل الفردية فيها ، كما تشكل ضرائب الانتاج

(١) حسن عواضه ، المالية العامة ، مرجع سابق ص ٤٨٢ .

ايضا : امين عبدالفتاح سلام ، السياسة الضريبية للدول المتخلفة ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٠) ص ٣٧٣ .

جدول رقم (١ - ٢)

الاهمية النسبية لضرائب الدخل والانتاج والمستوردات في الإيرادات الكلية

لبعض الدول النامية والمتقدمة للفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠

(نسب مئوية)

الدول	ضريبة الدخل التي الإيرادات الكلية	ضريبة الانتاج التي الإيرادات الكلية	ضريبة المستوردات التي الإيرادات الكلية
<u>دول متقدمة :</u>			
النمسا	١٧	٧,٢	١,٧٢
بلجيكا	٢٩,٦	٥,٨	٢,٢
فنلندا	٢٧,٢	١٨	١,٦٦
امريكا	٤٢	٤	١,٥
<u>دول نامية:</u>			
قبرص	٩,٦	١٥,٥	١٨,٦
جواتيمالا	٢٨,٦	١٣,٤	١,٦
الباكستان	٥,٨	٢٦,٤	٢,١
الكامرون	٨,٦	٨	٣٠,٦

المصدر : IMF Government Finance Statistics Year Book Volume ٧١ 1982

وضرائب المستوردات نسبة ضئيلة من حجم الإيرادات الكلية عدا فلندا التي وصلت فيها ضريبة الانتاج الى ما نسبته ١٨% من حجم الإيرادات الكلية .

بينما تعتمد الدول النامية على ضرائب الانتاج والضرائب على المستوردات (الضرائب الجمركية) وتشكل هذه الضرائب حوالي ٤٠% من اجمالي إيراداتها فيما لا تشكل الضرائب على الدخل في هذه الدول نسبة تزيد عن ١٠% من اجمالي تلك الإيرادات .

وعلى الرغم من حاجة الدول النامية الى الموارد المالية الا انها وتحققا لمعدلات نمو عالية اخذت تتشعب الصداقات الوطنية لغايات تشجيع التصدير من ناحية واحلال المستوردات من ناحية اخرى^(١) الامر الذي يوجب ان تدرس سياستها المالية مدس وجهتي نظر متعارضتين بحيث :^(٢)

- تراعي الحد الادنى للإيرادات كمبرغ تحتاجه الموازنة العامة .
- ان لا تتعارض مع اهداف السياسة الاقتصادية العامة بحيث لا تضرب بالاقتصاد ونموه ولتصاهم في تطوير وتنمية القطاعات الاقتصادية .
- وفي هذا المجال تبرز اهمية التخطيط للضرائب الجمركية وضرائب الانتاج وضرورة راسستها دراسة دقيقة وواقعية تؤدى الى تحقيق الاغراض المتعددة المتوخاة من فرضها .

Bala Balassa Trade Policies In Developing Countries: (١)

Reprinted From The American Economic Review. Volume Lxi no 2
May 1971 P.(178- 187)

Jagdish Bhagwati, Trade, Tariffs And Growth (London: C Tinling
And Co. Ltd . 1969)

(٢) باخمان /ترجمة مصطفى عبد الباسط . مرجع سابق ص ١٤٠ .

٠٢ الفصل الثالث

خصائص الاقتصاد الاردني

خضع اقليم بلاد الشام للحكم العثماني نحو أربعة قرون لم يشهد خلالها اي توجه حقيقي نحو التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، بل عملت السياسات المتعاقبة للدولة العثمانية على ابقاء هذه المنطقة متخلفة وبعيدة عن التقدم سواء كان ذلك عن طريق الاهمال او الاستنزاف لمواردها الاقتصادية والبشرية .

الا ان الاردن بدأ يشهد توجهها جادا نحو الاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ انشاء الامارة وبشكل خاص منذ تأسيس المملكة ، وتعمق هذا الاتجاه خلال حقبتَي الخمسينات والستينات ، حيث حقق الاقتصاد الاردني خلالهما نموا ملموسا شمل كافة المجالات بالرغم من المعوقات الكبيرة التي اعترضت مسيرته .

وسرعان ما قوطعت تلك المسيرة بعد وان ١٩٦٧ وما تبعه ونتج عنه من آثار انعكست على كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ، وبالرغم من تلك الآثار تمكن الاقتصاد الاردني من متابعة مسيرته من خلال خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي اخذ في تطبيقها ابتداءً من مطلع عام ١٩٧٣ (١) .

وفيما يلي أهم خصائص الاقتصاد الاردني :

١٠٢ المساحة الجغرافية والحدود .

تبلغ المساحة الاجمالية للمملكة الاردنية الهاشمية حوالي ٩٤٧٤٠ كيلومترا مربعا (٢) منها ٨٨٣٣٤ كيلومترا مربعا مساحة الضفة الشرقية و ٦٥٠ كيلومترا مربعا مساحة الضفة الغربية المحتلة ، اما ال ٧٥٦ كيلومترا الباقية فتمثل المساحة المائية للبحر الميت ولا تزيد المساحة الزراعية عن ١٤% حيث تشكل الصحراء ما نسبته ٨٠% من المساحة الكلية .

(١) جليل بدوي قروض الاردن الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية .

(٢) رسالة ماجستير من الجامعة الاردنية/ عمان ١٩٨٣ - ص ٣٧
مركز التنمية الصناعية للدولة العربية . المسح الصناعي في المملكة الاردنية الهاشمية - التقرير الاقتصادي . دائرة الاحصاءات العامة ١٩٧٦ ص (١) .

تبلغ حدود الاردن مع جيرانه حوالي ١٤٣٩ كيلومتراً^(١) منها ٢١٥ كيلومترا مع سوريا و ١٢٤ كيلومترا مع العراق و ٧٢٧ كيلومترا مع السعودية و ٣٧٣ كيلومترا مع فلسطين المحتلة وهذا الشريط الحدودي الواسع يعكس اعباء خاصة على الاقتصاد الاردني اذا ما تذكرنا ان الضرائب الجمركية في السعودية وبعض دول الخليج العربي تستوفى بنسب منخفضة مسن ناحية كما ان وضع الضفة الغربية الحالي يحتاج الى مراقبة خاصة من قبل السلطات الجمركية منعا لتسرب اى منتجات اسرائيلية الى الاسواق الاردنية من ناحية اخرى .

٢٠٢: السكان والقوى العاملة :

بين التعداد العام للسكان الذي جرى عام ١٩٥٢ أن عدد سكان المملكة بضعفها بلغ ١٣٢٩٠٠٠ نسمة وقد زادت الزيادة السنوية بنحو ٣% ، اما التعداد العام للسكان الذي جرى في أواخر عام ١٩٧٩ فقد بين ان عدد سكان الضفة الشرقية وحدها بلغ ١٤٧٦٥٠ ر ٢ نسمة ، ازداد الى ٢٤١٥٠٠ عام ١٩٨٢ وبلغ معدل الزيادة السكانية ٣٫٨% سنويا^(٢)

وقد نتج عن ذلك توليد ضغوط متزايدة على الموارد المتاحة كالمياه والطاقة وعلى الموارد المالية للدولة لتوفير البنى الاساسية والخدمات الاجتماعية وخاصة التعليم .

كما ادى تركيز اغلبية سكان الضفة الشرقية في محافظة العاصمة ، (الجدول رقم ٢- ١) الى تغيير انماط المعيشة لصالح الاستهلاك التافه . كما ساهم في ارتفاع الميل الحدي للاستيراد .

اما القوى العاملة فقد وصلت نسبتها الى ٢٠٫٩% من مجموع السكان تدنت الى ما يقارب ٢٠% ، وما ساهم في تدني هذه النسبة عدة عوامل منها التقاعد المبكر لعدد مرتفع نسبيا من العاملين ، واهمها استمرار هجرة القوى العاملة وبخاصة اليانعة الى الخارج^(٣)

(١) Dar AL- Handasah Consultants, Tariff & Non Tariff (١)

Protection, task 1.18 (Unpublished Final Draft Report 1981)

P .3

(٢) المجلس القومي للتخطيط . خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١٥ -

(٣) ١٩٨٥ ص ١٤٠
المرجع السابق ص ١٥٠

٣٠٢ : الناتج القومي الاجمالي :

انتم الاقتصاد الاردني بارتفاع معدلات مساهمة قطاع الخدمات في الانتاج المحلي الاجمالي بالاضافة الى استيعابه نسبة متزايدة من القوى العاملة وذلك بمقارنته مع اقتصاديات الدول التي مرت او تمر بمراحل تنمية متشابهة (١) (٢) .

وقد ظلت الزراعة الى عهد قريب هي الغالبة على الحالة الاقتصادية في الاردن بحيث كانت تشكل ما نسبته ١٥ - ٢٠% من الناتج القومي الاجمالي ، ويعتمد الانتاج الزراعي في الاردن على عوامل مناخية ، ولأن سقوط الامطار ليس مستقرا فقد انعكست حقائق اقتصاد يسة معينة منها :

(أ) عدم التنوع في الموارد الطبيعية .

(ب) انخفاض امكانية التنمية الاقتصادية .

كما أن تقلبات العوامل الطبيعية السريعة أدت الى حدوث تغييرات وتذبذبات في الناتج الزراعي الذي أدى بدوره الى هبوط اهميتها لنسبة في الناتج القومي الاجمالي الى ما دون ١٠% (٣)

ومن أهم المنتجات الزراعية ، القمح والشعير والعدس والكرسة الخ من المحاصيل الحقلية ، اما اهم الخضروات فهي البندورة والباذنجان والخيار التي تزرع في وادي الاردن وتعتمد على مياه الري ، وقد توجهت الحكومة لدعم الزراعة المروية وكان لهذا توجهه آثاره في زيادة المساحات المروية وادخال وسائل التقنية والري الحديثة .

اما قطاع الصناعة فتنه ساهم بما معدله من ١٣ - ١٥% من اجمالي الناتج المحلي وتتكون الصناعة الاردنية من بعض الصناعات الرئيسية كالفسفات والاسمنت وتصفية البترول . ولا يزال قطاع الصناعة في المراحل الاولى من تطوره ونموه إذ ان

الموارد الطبيعية المكتشفة ما زالت محدودة ، كما انه يفتقر الى الايدي العاملة المدربة ، وكذلك يتصف بصغر حجم سوقه الامر الذي دعا الحكومة الى رعاية هذا القطاع واعطائه اهتماما متزايدا

- (١) جليل بديوي قروض الاردن الخارجية . . مرجع سابق ص ٣٨ .
- (٢) المجلد من القومي للتخطيط . خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١ - ١٩٨٥ ص ٤ .
- (٣) مجلس الوحدة الاقتصادية . الهيكل الضريبي في المملكة الاردنية الهاشمية ، مرجع سابق ص ٩ .

لتشجيع الاستثمار وذلك من خلال قوانين تشجيع الاستثمار المتعددة والتشريعات الاخرى المتعلقة باعفاء المواد الأولية وبيع الانتاج من الضرائب الجمركية ، الامر الذي أدى الى نمو هذا القطاع مما عكس تأسيس صناعات جديدة متنوعة وتوسع في بعض الصناعات القائمة .

وبالتالي يمكن القول ان الاداء الاقتصادي تميز بتحقيق معدلات مرضية من حيث زيادة الناتج القومي الاجمالي فاقت في بعض الاحيان ما كان مخططا وبالرغم من ارتفاع المستوى العام للأسعار ، الا أن معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي والناتج القومي الاجمالي كانت كبيرة الجدول رقم (٢ - ٣) .

اما الدخل الفردي فقد ازداد بدوره زيادة مرضية خلال فترة المبعينات كما يشير الى ذلك الجدول رقم (٢ - ٢) .

جدول رقم (٢ - ٢)

الدخل الفردي في الاردن للسنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٢

بالدينار الاردني

السنة	الدخل الفردي بالاسعار الجارية	الدخل الفردي بالاسعار الثابتة
١٩٧٥	٢١٢,٧	١٢٠,٧
١٩٨٠	٥١٦,٨	١٧٦
١٩٨١	٥٣٩,٣	١٩٩
١٩٨٢	٧٠٨,٧	٢٠٠

المصدر : البنك المركزي الاردني ، النشرة الشهرية ، اعداد مختلفة : دائرة الاحصاءات العامة ، النشرة الاحصائية السنوية ١٩٨٢

تطورات الناتج المحلي الاجمالي والناتج القومي الاجمالي
بالاسعار الجارية والاسعار الثابتة

(باللغزون وبنسار)

١٩٨٢ - ١٩٧٠

معدل النمو بالاسعار الثابتة %	معدل النمو بالاسعار الجارية %	الناتج القومي الاجمالي الثابتة	الناتج القومي الاجمالي الجارية	معدل النمو بالاسعار الثابتة %	معدل النمو بالاسعار الجارية %	الناتج المحلي الاجمالي الثابتة	الناتج المحلي الاجمالي الجارية	الرقم القياسي لناتج القياس المبشبه ١٠٠=١٩٦٩	السنة
١٨	٦	١٧٤٩	١٨٧	١٤	٦	١٦٣٩	١٧٤٩	١٠٦٩	١٩٧٠
٤٨	١١	١٧٨٩	١٩٩٤	١٥	٦	١٦٥٥	١٨٦٢	١١١٩	١٩٧١
-٠٤	٩	١٨٦٨	٢٢١٥	١٥	١١	١٧٥١	٢٠٧٢	١١٨٣	١٩٧٢
-٠٤	١٦	١٨٣٥	٢٤١٥	-٠٦	٥	١٦٥٨	٢١٨٣	١٣١٦	١٩٧٣
٢٣	٢٨	١٧٧٥	٢٧١٣	-٠٦	١٣	١٥٧٣	٢٤٧٣	١٥٧٢	١٩٧٤
٣٢	٤٨	٢١٨٦	٣٨٥٢	١٥	٢٩	١٨٢٣	٣٢١٣	١٧٦٢	١٩٧٥
٢٧	٤٨	٢١٥٥	٥٧١٨	٢٠	٣٤	٢١١٥	٤٣٠٣	١٩٦٤	١٩٧٦
١٠	١٧	٢١٨٥	٦٧١١	٦	٢٢	٢٣٣٤	٥٢٥٢	٢٢٥	١٩٧٧
٣٣	١٨	٣٢١٥	١٧٣٤	١٤	٢٢	٢٦٧٥	٦٤٤٦	٢٤٠٩	١٩٧٨
١٥٨	١٨	٣٤٠٥	١٣٥٥	١٩	١٩	٢٧١٥	٧٦٧٢	٢٧٤٩	١٩٧٩
١٧٦	٢٨	٣٩٣٩	١١٩٩٣	٣٠	٣٠	٣٢٦٩	١١٨٤٤	٣٠٥٤	١٩٨٠
٤٥	٢٧	٤٦٣٦	١٥٢٥	١٢	٢٠	٣٦٦٦	١٢٠٦	٣٢٨٩	١٩٨١
	١٧	٤٨٤٧	١٧١١	٥	١٣	٣٦٧٥	١٣٦٦٦	٣٥٣	١٩٨٢

المصدر: البنك المركزي الاردني، والنشرة الاحصائية الشهرية، اعداد مختلفة

٤٠٢ : المالية العامة :

تعتمد الحكومة في إيراداتها العامة على مصدرين رئيسيين هما الإيرادات المحلية والإيرادات الأجنبية . وتتمثل الإيرادات المحلية بالضرائب غير المباشرة وتلبيها في الأهمية الإيرادات غير الضريبية ومن ثم الضرائب المباشرة (جدول رقم ٢-٤) والضرائب غير المباشرة يمكن جبايتها بكفاءة وسهولة كما أنها اقتصادية من حيث التكلفة والإيراد . وذلك بالرغم من عدم اتصافها بالعدالة . ويأتي معظم هذه الإيرادات من الضرائب الجمركية على البضائع المستوردة وضرائب الإنتاج المحلي حيث بلغت نسبتها إلى الإيرادات المحلية ٤٦% بينما شكلت ما نسبته ٢٠% من الإيرادات الكلية (الجدول رقم ٣ - ١٤) صفحة ٧٧

أما الضرائب المباشرة (كضريبة الدخل والأرباح) فلا تساهم إلا بنسب ضئيلة من الإيرادات المحلية وربما يعود ذلك إلى أن الغالبية العظمى من الدخل تقع ضمن حدود الإعفاء الضريبي .

أما الإيرادات غير الضريبية والمكونة من الفوائد ، والإرباح والإيراد من البريد والهاتف . . الخ فتحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية .

ويمكن القول أن الإيرادات المحلية بمجملها شكلت ما نسبته ٤٥% من مجمل الإيرادات العامة للفترة ما بين ١٩٢٠ - ١٩٨٢ وما نسبته ٦٤% من مجمل النفقات الجارية لنفس الفترة . الملحق رقم (١) صفحة ١٧٢

هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد كان للإيرادات الأجنبية دور فاق من حيث الأهمية الإيرادات المحلية . بحيث غطت هذه الإيرادات ما نسبته ٥٥% من النفقات العامة للفترة ذاتها وهي تتكون بشكل رئيسي من المساعدات الأجنبية والقروض الخارجية ، وتأتي هذه القروض من عدد من المصادر منها (١) :

مصادر حكومية .

مؤسسات اقراض دولية واقليمية وعربية .

بنوك وشركات خاصة .

أما المساعدات المالية التي يتلقاها الأردن فتأتي من الدول العربية . وبعض السدول

الأخرى .

(١) جليل بديوي مرجع سابق ص ٥٠

جدول رقم (٢-٤)

الايادات المحلية والنفقات العامة للفترة من ١٩٧٠-١٩٨٢ (بالطنون دينار)

١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠
٣٥٩	٣٠٩٦	٢٢٦٦	١٨٧٩	١٥٨٥	١٤٢٢	١٠٧٦	٨٢٦	٦٥٧	٤٦٦	٤٢٨	٣٥٧	٣٠٢
٢١٥	٢٣٣-	١٧٤٦	١٥١٦	١٢٣٣	١١٧٧	٨١-	٥٨١	٤٣٦	٣٤	٢٨	٢٣٣	٢١٤
٢٠٦٧	١٨٤٢	١٣٦٨	١٢٣٣	١٠١٢	١٠١٧	٧٧٦	٤٨٧	٣٧٨	٣٠٢	٢٤٨	٢٠٤	١٨٩
٥٤٨	٤٨٨	٣٤٨	٢٧٨	٢٢١	١٦٦	١١٤	٦٤	٥٨	٣٨	٣٢	٢٩	٢٥
١٧٥	٧٦٢	٥١٥	٣٦٨	٣٥٢	٢٤٥	١٨٦	٢٤٥	٢٢١	١٢٠	١٤٨	١٢٤	٨٠٨
٧٢٢	٦٤٧	٥١٩	٥١٥	٣٦١	٣٣٧	٢٢٢	٢٠٤	١٤٦	١١٦	١٠٥	٨٣	٨٠
٤٥٦	٣٩٢	٢٩٢	٣٢١	٢١٢	١٩٥	١٨٥	١٢٥	١٠٣	٧٨	٧٠	٦٠	٥١
٢٦٦	٢٥٥	٢٢٧	١٩٣	١٤٨	١٤٢	٧٦	٧٩	٤٣	٤٠	٣٥	٢٢	٢١

المصدر : النشرة الاحصائية الشهرية لطلبتك المركزي للاعوم

١٩٨٣ ، ١٩٨٢ ، ١٩٨٠ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٣

وجد ير بالذكر ان حاجة الأردن الى الإيرادات الخارجية هي محصلة لعوامل وظروف واعتبارات سياسية واقتصادية متعددة جعلت الاقتصاد الأردني غير قادر على تحقيق أهدافه في النمو بالاعتماد على قدراته المحلية وحدها (١)

اما النفقات العامة فتقسم الى قسمين رئيسيين هما : النفقات الانمائية • والنفقات المتكررة • وقد شكلت النفقات المتكررة ما نسبته ٧٠% من الانفاق العام في حين كانت نسبة النفقات الانمائية ٣٠% فقط للفترة من ١٩٦٠ - ١٩٨٢ (انظر الملحق رقم (١) • ويمكن ان يعزى هذا الى زيادة الانفاق على شؤون الامن والدفاع نتيجة الحروب المتتالية وما تلاها من احداث • ويلاحظ من الملحق المشار اليه اعلاه ان النفقات الانمائية وصلت في بعض السنوات الى ٤٤% من مجمل النفقات العامة •

٥٠٢ : التجارة الخارجية :

يلعب القطاع التجاري دورا رئيسيا في الاقتصاد الوطني سواء من حيث مساهمته في الانتاج المحلي أو تلبية احتياجات البلاد من السلع الاستهلاكية والرأسمالية • وقد ارتفعت قيمة الصادرات السلعية من ١٢١ مليون دينار عام ١٩٧٠ الى ٢٦٤ مليون دينار عام ١٩٨٢ أي بزيادة سنوية متوسطة ٣٤% (الجدول رقم ٥ - ٥) صفحة ١٥٣ • وفي نفس الوقت ارتفعت قيمة المستوردات السلعية في الفترة ذاتها من ٦٥ مليون دينار الى ١١٤٢ مليون دينار عام ١٩٨٢ أي بزيادة سنوية متوسطة ٢٧,٥% • ونتيجة لذلك ارتفع العجز في الميزان التجاري من ٥٣٧ مليون دينار الى ٨٧٧ مليون دينار عام ١٩٨٢ أي بزيادة سنوية متوسطة ٣٨% •

وفي الحقيقة ان العجز في الميزان التجاري اصبح مزمنًا نظرا لارتفاع الميل الحدي للاستيراد من جهة وعدم مقدرة الانتاج المحلي على تغطيته من ناحية اخرى • وقد أمكن تغطية هذا العجز عن طريق المساعدات الاجنبية وتحويلات الاردنيين العاملين في الخارج والتي اادت الى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات في بعض السنوات •

(١) مجلس الوحدة الاقتصادية، الهيكل الضريبي في المملكة الاردنية الهاشمية - مرجع سابق صفحہ

وقد حضيت هذه المشكلة باهتمام المسؤولين والمخططين الاقتصاديين في الاردن واحتلت مركزا متقدما في سلم اولويات واهداف خطط التنمية المتعاقبة خلال العقدين الاخيرين بحيث ركزت الخطة الخمسية (١٩٨٠ - ١٩٨٥) على قطاعات الانتاج السلمي وتوجيه الاستثمارات اليه بانشاء صناعات احلالية جديدة للحد من حجم المستوردات وزيادة درجة الاكتفاء الذاتي^(١)

ومن ناحية اخرى تزايدت قيمة الصادرات السلعية للدول العربية فأرتفعت نسبتها لمجموع الصادرات من ٦٠% عام ١٩٧٧ الى ٦٦% عام ١٩٨٢^(٢).

كما تلعب تجارة الترانزيت دورا متزايد الاهمية، ولقد ساعد ذلك موقع الاردن بصفته منطقة عبور وركزا لتقديم الخدمات لهذا النشاط الامر الذي أدى الى زيادة كمية البضائع العابرة بالترانزيت من حوالي (١٤٢,٧٦٣) طنا عام ١٩٧٠ الى ١٩٣,٩٢٢,٣٢٣ طنا عام ١٩٨٢^(٣).

ويتولى القطاع الخاص معظم النشاط التجاري، الا ان الحكومة تقوم باستيراد وتوزيع عدد محدود من المواد التموينية بقصد توفيرها للمواطنين بأسعار اقل من سعر السوق، كما قامت بانشاء المؤسسة الاستهلاكية المدنية بهدف توفير السلع الاستهلاكية للموظفين بأسعار معقولة وتتكون صادرات الاردن اساسا من مجموعة من المواد الاولية (مثل الفوسفات) والمواد الغذائية كالفاكهة والخضروات وتكون هذه المنتجات في مجموعها اكثر من ٨٠% من الصادرات الاجمالية (الجدول رقم ٥ - ٧) صفحة ١٥٦.

اما المستوردات الاردنية فقد تكونت بشكل رئيسي من البضائع الاستهلاكية وخاصة الاغذية والمشروبات والملابس وقد بلغت نسبة مستوردات الاغذية والمشروبات اكثر من ٢٥% من مجموع مستوردات الاردن واكثر من ٥٠% من مجموع المستوردات الاستهلاكية^(٤).

اما استيراد المواد الاولية للصناعات فقد بلغت نسبتها ٢٣,٢% من اجمالي المستوردات حيث لوحظ تزايدها بشكل كبير بعد عام ١٩٧٥ بحيث وصلت الى ٣١% عام ١٩٨٠.

(١) المرجع السابق صفحة ٩٠.

(٢) دوائر احصاءات العامة، النشرة الشهرية السنوية ١٩٨٢ عدد (٣٣) صفحة ١٢٢.

(٣) المرجع السابق صفحة ١٢٦.

(٤) البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي اعداد مختلفة.

اما سلع الانتاج الاخرى فقد وصلت نسبتها الى ٤٠% وخاصة عام ١٩٧٧ ولعل ارتفاع هذه النسبة وخاصة بعد عام ١٩٧٥ يعود الى صدور قوانين تشجيع الاستثمار التي اغتت الموجودات الثابتة المستوردة لاغراض التوسع والتطوير من الضرائب الجمركية والضرائب الاخرى مما انعكس سلبا على حصيللة الضرائب الجمركية وبالتالي على الايرادات المحلية.

٦٠٢ : الانفاق على الاستهلاك :

يعاني الاردن كغيره من الدول النامية من ارتفاع معدل الانفاق على الاستهلاك الحكومي والخاص كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ، وقد زادت قيمة الانفاق على الاستهلاك العام والخاص في الاردن عن قيمة الناتج المحلي لعدد من السنوات حيث بلغت ١٢٠% عام ١٩٧٠ وحوالي ١١٠% عام ١٩٨٢ (الجدول رقم ٢ - ٥) .

ولم يكن بالامكان تغطية هذه الزيادة في الاستهلاك لولا المساعدات العربية المقدمة للاردن والزيادة في تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج .

وبالرغم من حدوث تراجع في نسبة الاستهلاك الى مجمل الناتج المحلي الاجمالي الا ان ارتفاع هذه النسبة ينم عن وجود ضعف هيكلي في الاقتصاد الوطني يتمثل في قصور الانتاج المحلي عمن مواجهة الطلب المحلي ويجعله عرضة للتأثر بعوامل خارجية .

ويلاحظ ما سبق ان الاقتصاد الاردني اقتصاد نام* تركت خصائصه الاتفة الذكر اعماء جمعية انعكست على الهيكل الضريبي الذي اتسم باعتماده على الضرائب غير المباشرة وخاصة الضرائب الجمركية

* للمقارنة الجدول رقم (١ - ١) صفحة ٢٩ .

جدول رقم (٢ - ٥)

الانفاق على الاستهلاك (الخاص والحكومي) وأهميته النسبية من الناتج المحلي الاجمالي
١٩٨٢ - ١٩٧٠
بالمليون دينار

السنة	الانفاق الحكومي على الاستهلاك	الانفاق الخاص على الاستهلاك	الانفاق الحكومي والخاص على الاستهلاك	الناتج المحلي الاجمالي بالمليون دينار	نسبة الاستهلاك الكلي الى الناتج المحلي الاجمالي
١٩٧٠	٥٨	١٥٢	٢١٠	١٧٤	%١٢٠
١٩٧١	٦٠	١٦١	٢٢١	١٨٦	%١١٩
١٩٧٢	٦٨	١٧٧	٢٤٥	٢٠٧	%١١٨
١٩٧٣	٨٠	١٨٣	٢٦٣	٢١٨	%١٢٥
١٩٧٤	٩٧	٢٠٠	٢٩٧	٢٤٧	%١٢٠
١٩٧٥	١١٠	٣٠٥	٤١٥	٣٢١	%١٢٩
١٩٧٦	١٥٦	٣٧١	٥٢٧	٤٣٠	%١٢٢
١٩٧٧	١٥٦	٤٨٢	٦٣٨	٥٢٥	%١٠٢
١٩٧٨	١٩٠	٥٧٣	٧٦٣	٦٤٤	%١١٨
١٩٧٩	٢٣٥	٧٣٧	٩٧٢	٧٦٧	%١٢٦
١٩٨٠	٢٤٤	٨٤٣	١٠٨٧	٩٩٨	%١٠٨
١٩٨١	٢٨٦	١٠٩٥	١٣٨١	١٢٠٦	%١١٤
١٩٨٢	٣٤٢	١١٧٠	١٥١٢	١٣٦٦	%١١٠

المصدر : البنك المركزي . النشرة الاحصائية الشهرية ، اعداد مختلفة .

وضرائب الانتاج ، الأمر الذي يتعارض في كثير من الأحيان مع هدف تحقيق التوسع في الانتاج المحلي والتصدير ، وات على الدولة تحقيق هدفين متعارضين في آن واحد مما احتاج إلى تخطيط اقتصادي شامل انعكس فيما يتعلق بالسياسة الجمركية بما يلي^(١)

- ٠١ إعادة النظر في الضرائب الجمركية على المواد الخام والمواد الوسيطة التي تدخل في الصناعة بما يضمن تشجيع الصناعة المحلية وحمايتها من المنافسة الاغراقية او المدعومة ودعم التصدير وتسهيل عمليات الادخال الموقت للمواد الخام التي تدخل في السلع المصدرة وتحسين اساليب تقدير الضرائب الجمركية وتحصيلها بما يضمن زيادتها .
 - ٠٢ زياد فالضرائب الجمركية المفروضة على السلع الكالمية وكذلك زيادة الرسوم على لفائف التبغ والمشروبات الكحولية المنتجة محليا والمستوردة على حد سواء وذلك من اجل زيادة الاعتماد على الموارد المحلية .
 - ٠٣ تنمية النشاطات الصناعية والزراعية والسياحية وذلك بتطوير انتاج الفوسفات الخام والبتواس ومختلف الصناعات التحويلية والتصديرية وتنمية النشاط السياحي وزيادة القيمة المضافة وتحديد اتجاه نمو ذلك النشاط وزيادة الانتاج الزراعي افقيا وعموديا في المناطق الهلعية والمروية .
 - ٠٤ تقليل الفوارق في مستويات الدخل بين فئات المواطنين والسعي لايجاد توزيع عادل للانتاج وكذلك تطوير قدرات المواطن وتوليف التعليم والحاجات الضرورية له باسعار معقولة اضافة الى تحسين مستوى معيشة السكان ومكافحة التلوث بكافة اشكاله .
- (١) المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨١ - ١٩٨٥) ، صفحة ٤٢

ومن خلال النقاط الرئيسية الآتية الذكر يمكن التعرف على اهداف السياسة الجمركية والتي أوجزها بما يلي :

٠١ الهدف المالي : ويتمثل بتحصيل موارد مالية لخزينة الدولة بحيث تغطي أكبر نسبة من النفقات المتكررة .

٠٢ الاهداف الاقتصادية : وتتمثل في احداث تغيير في بنية الاقتصاد الوطني لصالح قطاع الانتاج الصناعي بحيث ترتفع نسبة مساهمته في الانتاج المحلي الاجمالي وتطوير منتجات الصناعات التعدينية والتحويلية بالاضافة الى تشجيع التصدير .

٠٣ الاهداف الاجتماعية : وذلك بتوفير السلع الاساسية بأسعار معقولة علاوة على تحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي .
ولأهمية هذه الاهداف فقد افرد لها فصل لتناولها بالتفصيل .

٠٣ الفصل الثالث

اهداف السياسة الجمركية في الاردن

تعتبر السياسة الجمركية من أهم السياسات الاقتصادية في الاردن وذلك لما لهذ ه السياسة من دور في مالية الدولة ، وفي تحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية وقد رأينا ان تغطي هذه الدراسة الفترة من ١٩٢٠- ١٩٨٢ باعتبارها فترة كافية لبيان آثار هذه السياسة ، كما انها تعد من أهم فترات الاقتصاد الاردني بالاضافة الى انها تمثل فترة التخطيط الاقتصادي في الاردن. وسوف يركز هذا الفصل على اهداف السياسة الجمركية في الاردن بينما نستعرض ادوات هذه السياسة واجراءاتها في الفصل الذي يليه ، وقبل البدء في ذلك سوف يكون من المفيد استعراض تاريخ السياسة الجمركية في الاردن للفترة السابقة لفترة الدراسة .

١-٠٣ البحث الاول

١٠٣ : لمحة تاريخية:

مر النظام الجمركي في الاردن بثلاث مراحل هي : (١)

١٠١٠٣ : المرحلة الاولى : وتمتد حتى نهاية الحرب العالمية الاولى . اذ

لم يكن لشرق الاردن وفلسطين خلال هذه المرحلة اي سياسة تجارية خاصة بهما

بل كانت مرتبطة بالنظام الجمركي للدولة العثمانية ، وفرضت الضرائب

في ذلك الحين لاغراض مالية اقتصرت على ما يلي :

أ . الضرائب الجمركية : وكانت تجبي بمعدل ٨% من قيمة المستوردات مع

رسم اضافي قدره ٣% يخصص لمصلحة الديون العثمانية .

(١) مجلس الوحدة الاقتصادية ، الهيكل الضريبي في المملكة الاردنية الهاشمية . عمان
المملكة الاردنية الهاشمية (١٩٨١) ص ٥٦ .

ب. ضريبة الكوس على الخمر والمسكرات (١)

٢٠١٠٣ : المرحلة الثانية : وتشمل الفترة ما بين نهاية الحرب العالمية الأولى وحتى منتصف الخمسينات ، وصدر خلالها أول قانون للجمارك والكوس عام ١٩٢٦م جرى تعديله عام ١٩٣٦ ، ولم يكن في ذلك الوقت سوى مركز جمركي واحد هو جمرك عمان الذي كان يقوم بالتخليص على البضائع الواردة بالترانزيت عن طريق ميناءي حيفا ويافا (٢) .

وعلى الرغم من وضع النظم الجمركية لغايات تحصيل الإيراد لخزينة الدولة إلا أنها اشتملت أيضا على ما يدعم القطاع الزراعي . وقد احتلست الضريبة الجمركية في ذلك الحين أهمية كبيرة حيث كانت الحكومة تعمل على رفعها كلما شعرت بالحاجة الى ذلك .

وكان التجار الاردنيون يشترون بضائعهم من فلسطين بعد ان تكون حكومة الانتداب قد استوفت عنها الضريبة الجمركية ، ولكني تستطيع الحكومة الاردنية تحصيل ضرائب جمركية عن البضائع الواردة اليها فقد أنشأت مراكز اسمتها "مراكز احصاء" وذلك في المناطق التالية : مركز النبي ، مركز الزرقاء ، جمرك عمان ، مركز جسر الجامع والمفرق ، وتم الاتفاق مع حكومة الانتداب على أن تدفع للحكومة الاردنية نسبة معينة سميت في ذلك الحين "رسم احصاء" ثم اطلق عليها اسم "رسم معاينة" ثم تم الاتفاق على أن تدفع حكومة الانتداب حصة مقطوعة عن البضائع الاجنبية المستوردة التي كانت رسومها تدفع في فلسطين وبلغت هذه الحصة (١٣٣٠٠) جنيه استرليني (٣) . وكانت حصيله الضرائب الجمركية التي استوفيت خلال هذه الفترة كما يلي :

- (١) علي محافظه ، تاريخ الاردن المعاصر (عهد الامارة) ، طبعة اولي (عمان ١٩٢٣)
- (٢) هاشم بكري ، الاردن (بغداد : مكتب التضامن ١٩٦٤) .
- (٣) المملكة الاردنية الهاشمية ، الاردن ، (عمان : المديرية العامة للمطبوعات والنشر ١٩٦٣) ص ١٠٠

(جدول رقم ٣ - ١)

الايادات الجمركية للسنوات من ١٩٣٧-١٩٥٢

(بملايين الجنيهات الفلسطينية والدنانير الاردنية)*

الايادات الجمركية	السنة	الايادات الجمركية	السنة	الايادات الجمركية	السنة
٢ر	١٩٥١	٠ر ٦١٠	١٩٤٤	٠ر ١٢٢٢	١٩٣٧
١ر٩	١٩٥٢	٠ر ٩٦٩	١٩٤٥	٠ر ١٢٢٢	١٩٣٨
٢ر٢	١٩٥٣	١ر -	١٩٤٦	٠ر ٢٤٢	١٩٣٩
٣ر -	١٩٥٤	١ر٢	١٩٤٧	٠ر ٢٣٤	١٩٤٠
٣ر٢	١٩٥٥	١ر٥١٩	١٩٤٨	٠ر ٢٠٥	١٩٤١
٤ر -	١٩٥٦	١ر٥١٩	١٩٤٩	٠ر ٢٢٢	١٩٤٢
٤ر٥	١٩٥٧	٢ر -	١٩٥٠	٠ر ٣٧٧	١٩٤٣

المصدر للسنوات ١٩٣٧ - ١٩٤٥ علي الدجاني: محاضرات في اقتصاديات الاردن ص ١٥

للسنوات من ١٩٤٦ - ١٩٥٢ تقارير وزارة المالية / اعداد مختلفة

وقد تكونت الايرادات الجمركية في الفترة من ١٩٤٨ - ١٩٥٢ ما يلي:

- (١) الضرائب على البضائع المستوردة .
- (٢) رسوم المكوس على المشروبات الروحية والتبغ ومكوس الملح والكبريت* .
- (٣) رسوم البندول على ورق المجاير والكبريت وورق اللعب .

* في عام ١٩٥١ تم استبدال الجنيه الفلسطيني بالدينار الاردني ليصبح عملة التداول فسي
الملكة الاردنية الهاشمية .

* المكس: دراهم كانت تؤخذ من مالكي السلع في اسواق الجاهلية .
ما يأخذه اعوان الدولة من اشياء معينة عند بيعها ، وعند ادخالها المدينة .

المكس والمكاس: من يأخذ المكس ويدعي ايضا صاحب المكس (المنجد ص ٨٣)

المكس: ضريبة يأخذها المكاس من يدخل البلد من التجار وجمعها مكوس .

المكاس: من يأخذ المكس من التجار فيصبح الوسيط

مبحث الثاني

٢٠٣ : اهداف السياسة الجمركية في الاردن :

لا يختلف مفهوم السياسة الجمركية في الاردن عنه في الدول الاخرى اذ هي مجموعة من الاجراءات التي تفرض على البضائع التي تجتاز حدود الدولة دخولا أو خروجاً وكذلك الاجراءات التي تفرض على السلع المنتجة محلياً لتحقيق اهداف الدولة المختلفة .

ومن هنا تبرز أهمية الاهداف التي تسعى الدولة الى تحقيقها من خلال سياستها الجمركية والتي ستكون موضوع هذا الفصل .

للسياسة الجمركية في الاردن اهداف متعددة وهامة تبرز من خلال مواد القانون الجمركي والانظمة والتعليمات التابعة له، وكذلك من خلال هيكل التعريفات الجمركية المطبقة لديه، ويمكن تحديد هذه الاهداف كما يلي :

١٠٢٠٣ : الاهداف المالية .

٢٠٢٠٣ : الاهداف الاقتصادية .

٣٠٢٠٣ : الاهداف الاجتماعية .

١٠٢٠٣ : الاهداف المالية :

أولاً : الاسباب الداعية لاستيفاء الضرائب الجمركية : استخدم الاردن السياسة

الجمركية بكافة ادواتها لتحقيق الاهداف المالية وذلك للاسباب التالية :

(١) تزايد الانشطة التي تقوم بها الحكومة والتي تعدت كثيراً وظائف الدولة التقليدية واصبح من صميمها اقامة التوازن الاقتصادي والاجتماعي والقيام بالانتاج في بعض الاحيان، الامر الذي انعكس على شكل زيادة مستمرة في النفقات العامة اقتضت ضرورة توفير إيرادات عامة كبيرة لتغطيتها .

(٢) تغطي المساعدات الخارجية في الاردن جزءا كبيرا من الانفاق العام^(١) ولكنها غير ثابتة من ناحية هـ وغير مضمونة من ناحية اخرى فانه لا يـد للدولة من الاعتماد على مصادر اخرى اكثر ثباتا لتغطية نفقاتها المتكررة والجدول التالي يبين حجم المساعدات الخارجية للفترة ١٩٧٠-١٩٨٢ (بالمليون دينار) ونسبتها من الانفاق العام .

(جدول رقم ٣ - ٣)

حجم المساعدات الخارجية ونسبتها من الانفاق العام

(بالمليون دينار) ١٩٧٠ - ١٩٨٢

نسبة ٢:١	(٢)	(١)	السنة	نسبة ٢:١	(٢)	(١)	السنة
	الانفاق العام	المساعدات الخارجية			الانفاق العام	المساعدات الخارجية	
%٣٦	٣٣٧,٨	١٢٢,٢	١٩٧٧	%٤٣	٨٠,٧	٣٥,٤	١٩٧٠
%٢٢	٣٦١,٥	٨١,٧	١٩٧٨	%٤٢	٨٣,١	٣٥,٣	١٩٧١
%٤٠	٥١٥, -	٢١٠, -	١٩٧٩	%٤٢	١٠٥,٥	٤٤,٤	١٩٧٢
%٤٨	٥١٩, -	٢٥١, -	١٩٨٠	%٣٦	١١٩,٥	٤٣,٥	١٩٧٣
%٣١	٦٤٧	٢٠٦	١٩٨١	%٣٩	١٤٦,٦	٥٧,٦	١٩٧٤
%٣٤	٧٢٢	٢١٨	١٩٨٢	%٤٩	٢٠٤,٨	١٠٠,٦	١٩٧٥
				%٢٥	٢٦٢,٧	٦٦,٢	١٩٧٦

المصدر : تقارير البنك المركزي للاعوام ١٩٧٠-١٩٨٠

النشرة الشهرية لعام ١٩٨٣

(١) جليل بدوي : قروض الاردن الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية رسالة ماجستير ، عمان (الجامعة الاردنية ١٩٨٣) ص ٤٢ .

ويبين الجدول السابق ان المساعدات فقط ما نسبته ٤٠ - ٤٩% من حجم الانفاق العام لعدد من السنوات كما يبين عدم ثباتها ويعود ذلك في الغالب لاعتبارات سياسية. لذا فاهتمام الدولة بكيفية الحصول على ايرادات من مصادر محلية كان من اهم الموضوعات التي تم التركيز عليها في استراتيجية التنمية الاقتصادية وخططها المتعاقبة حيث نصت صراحة على زيادة اعتماد الدولة في موازنتها العامة على الموارد المحلية وذلك للأسباب التالية :

- أ. تضيق الفجوة بين الإيرادات المحلية والنفقات العامة.
- ب. تقليل نسبة الاعتماد على الإيرادات الخارجية.

ولما كانت الإيرادات المحلية لا تكفي لتغطية أكثر من ٤٣% في المتوسط من حجم الانفاق العام (انظر الجدول رقم ٣ - ٤) ولتحقيق هذه الاهداف أوصى المخططون باتخاذ الأساليب التالية :^(١)

(١) المجلس القومي للتخطيط - خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ - ١٩٨٠ / المملكة
الاردنية الهاشمية ص ٣٧.

جدول رقم (٣ - ٤)

الاييرادات المحلية / النفقات العامة

(بالمليون دينار)

السنة	الاييرادات المحلية ^(١)	النفقات العامة ^(٢)	المعجز	٢:١
١٩٢٠	٣٠٢	٨٠٧	٥٠٥ -	%٣٧
١٩٢١	٣٥٧	٨٣١	٤٧٤ -	%٤٣
١٩٢٢	٤٢٨	١٠٥٥	٦٢٧ -	%٤١
١٩٢٣	٤٦٢	١١٩٥	٧٣٧ -	%٣٨
١٩٢٤	٦٥٧	١٤٦٦	٨٠٩ -	%٤٤
١٩٢٥	٨٢٦	٢٠٤٨	١٢٢٢ -	%٤٠
١٩٢٦	١٠٧٥	٢٦٢٤	١٥٤٩ -	%٤١
١٩٢٧	١٤٢٢	٣٣٧٨	١٩٥٦ -	%٤٢
١٩٢٨	١٥٨٤	٣٦١٥	٢٠٣١ -	%٤٣
١٩٢٩	١٨٧٩	٥١٥ -	٣٢٧١ -	%٤٦
١٩٨٠	٢٢٦١	٥١٩	٢٦٢٩ -	%٤٣
١٩٨١	٣٠٩٢	٦٤٧	٣٣٧٨ -	%٤٧
١٩٨٢	٣٥٩ -	٧٢٢	٣٦٣ -	%٤٩

المصدر :

- (١) البنك المركزي الاردني / التقارير السنوية للاعوام ١٩٨٠ - ١٩٢٠
 (٢) البنك المركزي / النشرة الاحصائية الشهرية للاعوام ١٩٨١ - ١٩٨٢

- (١) تحسين وسائل تحصيل الرسوم والضرائب وتهيئتها باتخاذ طرق واساليب دقيقة لمنع التهرب بالضريبي .
- (٢) وضع تشريع متطور للجمارك وتوحيد الرسوم والضرائب (١) . وتضييق مجال الاعفاءات .
- (٣) مراجعة التعريفات الجمركية لتتفق مع السياسة الاقتصادية والمالية العامة .*

ثانيا : وسائل تحقيق الهدف المالي :

ولتحقيق هدف تحصيل موارد مالية للدولة ، فقد فرضت عدة انواع من الضرائب (٢) سنتاولها بالتفصيل مع بيان حصيلة كل منها ومن ثم بيان حجمها بشكل عام ، وما اذا حققت هذه الضرائب اهدافها والحلول المقترحة لتحسين حصيلتها . ويمكن تقسيم الضرائب الجمركية في الاردن الى ثلاث مجموعات هي :

- (١) الضرائب على المستوردات .
- (٢) الضرائب على المنتجات المحلية .
- (٣) ضرائب اخرى .

- (١) قانون الجمارك رقم ١٦ لسنة ١٩٨٣ ، (الجريدة الرسمية عدد ٣١٦١ تاريخ ١٩٨٣/٧/٢) صفحة (١٠٧١-١١١٨) .
- * صدرت تعديلات كثيرة على التعريفات الجمركية خلال هذه الفترة بعضها كان لزيادة الموارد المالية كما في تعديل الضرائب على السيارات والمشروبات الروحية ، واغلبها عدل لاعفاء المواد الاولية الداخلة في الصناعة .
- (٢) تشير كافة القوانين المالية وكذلك الانظمة والتعليمات المطبقة في الاردن الى ان الضرائب الجمركية وضرائب الانتاج هي رسوم في حين انها ضرائب وليست رسوما . وذلك لان الرسم (كما اشارت له كافة الكتب في المالية العامة) عبارة عن ضريبة مالية تستأديها الدولة جبرا من الافراد مقابل خدمة معينة تؤدها لهم كرسوم الجوازات ورسوم القضاء بينما الضريبة فريضة من المال تستأديها الدولة بما لها من سلطة على افراد مجتمعها دون مقابل بقصد تحقيق اهدافها المالية والاقتصادية والاجتماعية .

(١) الضرائب على المستوردات : وتتكون هذه الضرائب مما يلي :

(أ) ضريبة الوارد (ضريبة التعريف الجمركية) : وقد فرضت على البضائع المستوردة بموجب قانون الجمارك رقم ١ لسنة ١٩٦٢ ، وكذلك بموجب القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٣^(١) ، وقد تم تحديد معدلاتها بموجب جداول التعريف الجمركية تبعا لكل صنف على حده .

وهناك تفاوت كبير في معدلاتها حيث تراوحت ما بين الاعفاء الكامل من الضريبة كما هو على بعض المواد الضرورية والزراعية ، والمواد الخام (٢٠٠٪) كما هي على السيارات ذات الاستهلاك الكبير للوقود (صعة المحرك ٣٠٠٠ سم^٣ فأكثر) ، وقد فرضت هذه الضرائب على اساس القيمة ، او على اساس الوزن ، وقد كانت في غالبيتها ضرائب قيمية .
ولهذه الضريبة اهمية خاصة بالنسبة للضرائب الجمركية الاخرى وذلك للاسباب التالية :

(١) ان ما يخضع لضريبة التعريف الجمركية يخضع للضرائب الاضافية الموحدة بمعدل ١٢٪^(٢)

(٢) ما يعنى من ضريبة التعريف الجمركية يعنى من الضرائب الاضافية الموحدة ويخضع للضريبة الاضافية لعام ١٩٦٩ بمعدل ٢٪ بدلا من ١٪ التي تخضع لها المستوردات الخاضعة لضريبة التعريف الجمركية .
ولهذه الضريبة اهمية كبيرة اذ تزيد حصيلتها عن ٥٣٪ من حجم الامدادات الجمركية ككل . (الجدول رقم ٣-٥)

(١) المادة ٩ من قانون الجمارك رقم ١٦ لسنة ١٩٨٣ .

(٢) المملكة الاردنية الهاشمية - تعديل قانون الضريبة الاضافية (الجريدة الرسمية -

جدول رقم (٣-٥)
حصيلة ضريبة الوارد (التعريف الجمركية) للفترة من ١٩٧٠ - ١٩٨٢

(بالمليون دينار)

السنة	حصيلة ضريبة الوارد	نسبتها من حصيلة الجمارك	السنة	حصيلة ضريبة الوارد	نسبتها من حصيلة الجمارك	السنة	حصيلة ضريبة الوارد	نسبتها من حصيلة الجمارك
١٩٧٠	٦٧	%٤٤	١٩٧١	١٦	%٤٦	١٩٧٢	٦٧	%٦٣
١٩٧١	٥٩	%٣٧	١٩٧٣	٣٤٣	%٦٤	١٩٧٣	٦٩٩	%٦٤
١٩٧٢	٧٦	%٤٠	١٩٧٤	٤٨٢	%٦٥	١٩٧٤	٧٤٣	%٥٥
١٩٧٣	٩٤	%٤٢	١٩٧٥	٥٢٣	%٦٥	١٩٧٥	٨٢٧	%٥٣
١٩٧٤	١٢٩	%٤٥						

المصدر : وزارة المالية / الجمارك • تقارير غير منشورة •
ب) الضريبة الاضافية الموحدة على المستوردات (الامانات الموحدة) * تستوفي الامانات الموحدة في الاردن عن البضائع المستوردة الخاضعة لضريبة التعريف الجمركية ، وقد كانت تفرض بمعدل ٩% موزعة كما يلي :^(١)

- (١) ١% بدل معاينة •
- (٢) ٢% ضريبة اضافية •
- (٣) ٥% شومون اجتماعية •
- (٤) ٢% دخولة للبلديات •
- (٥) ١% للجامعة الاردنية •
- (٦) ٥% لدانة الحصون للشباب •
- (٧) ٢% لدائرة الطيران المدني •

من التوزيع المبين اعلاه يتبين :

(١) ان بعض هذه الضرائب امانات لحساب دوائر اخرى تستوفي من قبل دائرة الجمارك ثم يعاد توزيعها على الجهات المعنية كعدم لموازنة هذه الجهات •

* لهاتين التسميتين محاذير يجب ربا تجنبها ، حيث أن هناك ضريبة اضافية اخرى تفرض بمعدلات اقل من هذه الضريبة وتسمى (ضريبة اضافية لعام ١٩٦٩) مما يؤدي الى الخلط بينهما من ناحية والى صعوبة اقتناع المكلف بالاختلاف بينهما من ناحية اخرى ، كما أن الامانات الموحدة تتشابه من حيث التسمية مع الامانات (المستردة) وهي التي يستطيع المكلف استردادها خلال فترة محددة (٦٠ يوما) كالامانات التي تستوفي لحين ابراز الوثائق اللازمة لغايات التخليص الامر الذي يوجب تحديد تسمية اخرى لهذه الضرائب •

(١) المملكة الاردنية الهاشمية ، قانون الضريبة الاضافية الموحدة رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٦ وتعد يلاتها

(جريدة رسمية : عدد ١٤٣٣ ١٩٦٦) ص ١٣٤٤ •

ايضا : (الجريدة الرسمية عدد ٩٢٦ لسنة ١٩٦٦) ص ٩١٠

(ب) الضريبة الاضافية وبدل المعاينة وتستوفى للخزينة لغايات زيادة الايرادات المحلية الا انها وصلت الآن الى معدل (١٢%) حيث اضيف لها ٢% لحساب جامعي اليرموك والاردنية و ١% لحساب جامعة موته (١) ويمكن التاكيد انه لا داعي لفصل هذه الضرائب عن ضريبة التعريف الجمركي طالما انها مرتبطة بها من حيث التحصيل فلا تستوفى الا باستيفاء ضريبة التعريف الجمركي ولذا فانه من الاولى ان تدمج هذه الضريبة بنسبة ١٢% لضريبة التعريف الجمركي وللانصاف الخاضعة لها ، خصوصا وان هذه الضريبة أصبحت تقيد في السجلات المحاسبية لدائرة الجمارك تحت بند الضريبة على المستوردات الا انها لا تزال تحصل من قبل المراكز الجمركية بشكل منفصل ، وقد كانت حصيله هذه الضرائب كما يلي :

جدول رقم (٦ - ٣)

حصيله الضرائب الاضافية الموحدة للفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٢

(بالمليون دينار)

السنة	حصيله الضريبة الموحدة	السنة	حصيله الضريبة الموحدة	السنة	حصيله الضريبة الموحدة
١٩٧٠	٢ر٠٢	١٩٧٥	٥ر٢	١٩٧٩	١٣ر٢
١٩٧١	١ر٧	١٩٧٦	٦ر١	١٩٨٠	١٥ر٩
١٩٧٢	٢ر -	١٩٧٧	٩ر٧	١٩٨١	٣٥ر٨
١٩٧٣	٣ر١	١٩٧٨	١٠ر١	١٩٨٢	٤٠ر٥
١٩٧٤	٤ر١				

المصدر : وزارة المالية / الجمارك ، بيانات غير منشورة

(١) المملكة الاردنية الهاشمية ، تعديل قانون الضريبة الاضافية الموحدة ، (الجريدة الرسمية :

عدد ٣١٧١ تاريخ ١٦/٨/١٩٨٣) صفحة ١٢١٥ .

ايضا : (الجريدة الرسمية عدد ٣٣٠٥ تاريخ ١٩٨٤ ، ص ١٣٨ .

(ج) الضريبة الاضائية لعام ١٩٦٩ *

وهي تستوفي استنادا لقانون الضريبة الاضائية رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٩ وقد فرضت عام ١٩٦٩ لغايات زيادة الايرادات المحلية (١) فقط كما انها تفرض معدل اعلى على البضائع التي تعفى من ضريبة التعريف الجمركية وقد تفرض ايضا لتحقيق غايات اخرى كفرضها بنسب عالية على السلع الكمالية • وتستوفي بالمعدلات التالية على السلع المستوردة :

- (١) ٢% من قيمة البضائع المعفاة بموجب جدول التعريف الجمركية •
 - (٢) ١% من قيمة البضائع المستوردة الخاضعة لضريبة التعريف الجمركية •
- ويستثنى من ذلك البنود التالية حيث تستوفي عليها الضريبة على النحو التالي :

- (أ) ٢٠% من ضريبة الوارد (ضريبة التعريف الجمركية) عن المسكرات والمشروبات الكحولية •
- (ب) ٨٠٠ فلس عن كل طن من الاسمنت والكلنكر
- (ج) ٥٠٠ فلس عن كل اطار من اطارات السيارات الكهوية •
- (د) ٢٥٠ فلماً عن كل اطار من اطارات السيارات الصغيرة •
- (هـ) ١٠% من ضريبة الوارد (ضريبة التعريف الجمركية) للاصناف

التالية :

التلفزيونات	التبناك
المراوح الكهربائية	التبناك المفروم

* يستثنى من هذه الضريبة ما هو مستورد للجهات المعفاة بموجب القانون الجمركي كما يستثنى الكتب والمطبوعات ، والقمح ودقيقه ، الخ • وهذا النوع من الضرائب لم يفرض على المستوردة فقط بل فرض ايضا على تذاكر السفن ، عقود الزواج والطلاق • • • والمغادرة • • الخ

(١) المملكة الأردنية الهاشمية ، قانون الضريبة الاضائية ، (الجريدة الرسمية : عدد ٢١٩٥ تاريخ ١٩٦٩/٦/٢) ص ٠٩٥١

المجايير	اجهزة تكييف الهواء
زيوت التشحيم	الجراما فونات
محضرات التشحيم	مجلات الصوت
افلام التصوير	اسطوانات الجراما فونات
الافلام السينمائية	الغصالات
السجاد	الثلاجات
الراديووات	افران الغاز
الثريات	

ما سبق يتبين ان الضريبة الاضافية تتخذ ثلاثة اشكال هي :

- (١) ضريبة قيمية (نسبة معينة من قيمة البضاعة) .
- (٢) ضريبة نوعية (على اساس وحدة السلعة) .
- (٣) ضريبة نسبية (كسبة من قيمة الضريبة التعريفية الجمركية) .

وهذه الاشكال الثلاثة جعلت من عملية تطبيقها على السلع المستوردة عملية صعبة وشاقة وبالتالي فان فرضها بنسبة معينة كنسبة ٢% مثلا من قيمة كافة البضائع المستوردة وبدون استثناء يجعل منها اكثر حصيلة واسهل تحصيلاً . وفي هذه الحالة يمكن دمجها في ضريبة التعريفية الجمركية .

ويبين الجدول رقم (٣ - ٧) ان نسبة الضريبة الاضافية الى حجم المستوردا تاجمالي لم يزد عن ١٢% وهي نسبة ضئيلة جدا لذلك فانها اذا ما فرضت على كافة المستوردات بمعدل ٢% وبدون استثناء فان حصيلتها سوف تتضاعف عما هي عليه الآن وان كان مثل هذا الاجراء لن يساعد في التمييز بين انواع السلع خصوصا تلك التي استهدفت السياسة الجمركية الحد من استهلاكها كالمسكرات والمشروبات الكحولية .

جدول رقم (٣-٢)

حصيلة الضريبة الاضافية ونسبتها من حجم المستوردات

١٩٧٠ - ١٩٨٢		١		٢		١	
٢ : ١	المستوردات	حصيلة الضريبة الاضافية	النسبة	٢ : ١	المستوردات	حصيلة الضريبة الاضافية	النسبة
١٠٪	٤٥٤ر٥	٤ر٦	١٩٧٧	٣٪	٦٥ر٩	٠ر٢	١٩٧٠
١٠٪	٤٥٨ر٩	٤ر٧	١٩٧٨	١٪	٧٦ر٦	٠ر٩	١٩٧١
١٪	٥٨٥ر٧	٥ر٨	١٩٧٩	١٢٪	٩٥ر٣	١ر٢	١٩٧٢
٩٪	٧ر٦	٦ر٦	١٩٨٠	١٢٪	١٠٨ر٢	١ر٤	١٩٧٣
٥٪	١٠١٧ر٥	٦ر٠	١٩٨١	١ر١٪	١٥٦ر٦	١ر٨	١٩٧٤
٦٪	١١٤٢	٧ر٠	١٩٨٢	١٪	٢٣٤ر٠	٢ر٤	١٩٧٥
				١ر١٪	٣٣٩ر٥	٣ر٨	١٩٧٦

المصدر : وزارة المالية / الجمارك - بيانات غير منشورة

د) ضريبة الاستيراد :

لا تعتبر ضريبة الاستيراد من الضرائب الجمركية وتتوفى عادة بمعدل ٤٪ عن البضائع الخاضعة لهذه الضريبة (١) عند طلب الحصول على الرخصة ١٠٪ الا ان هذا لا يمنع ان ترد البضاعة بقيمة تزيد عن قيمة الرخصة . وعند ما تستوفى ضريبة الاستيراد عن الفرق بين القيمتين في المراكز الجمركية شريطة :

(١) ان لا يزيد الفرق بين القيمة الواردة (حسب معدل التحويل) فسي الفواتير وبين القيمة في رخصة الاستيراد عن ١٠٠ دينار .

(١) هنالك بضائع وجهات معفاء من رسم الاستيراد (نظام الاستيراد رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٦ مادة ١١ ص ١٠ ، وزارة الصناعة والتجارة) عمان .

(٢) اذا زادت هذه القيمة ^(١) عن المبلغ المبين في الفقرة (١) فيجب على المستورد الحصول على رخصة استيراد بالفرق الا اذا كانت الزيادة ناتجة عن :

- (أ) زيادة اسعار السلع في الفترة الواقعة بين حصول المستورد على رخصة الاستيراد ويوم التخليص على البضاعة المستوردة .
- (ب) زيادة اسعار العملات والتي تؤدي الى ارتفاع في قيمة البضاعة . كما يستوفي رسم مقداره ١% من قيمة البضاعة المستوردة (كغرامسة منشأ عن الاستيراد من غير بلد المنشأ) ، ويعفى من الغرامسة البضاعة والجهات المعفاة من رسم الاستيراد .
- ولما كان نظام الاستيراد يبيح استيراد البضائع من كافة الدول عدا اسرائيل وجنوب افريقيا ولا يضع قيودا كثيرة على الاستيراد سواء من حيث الكميات او من حيث المصدر فانني ارى ما يلي :

- (١) اعادة النظر في غرامة المنشأ اذ لا ارى مبررا لفرضها سواء استوردت البضاعة من المانيا الغربية وشحنت من موانئها او استوردت منها وشحنت من موانئ بلجيكا على سبيل المثال .
- (٢) اقتصار مهمة دائرة الاستيراد على منح الرخصة او عدمه واعطاءه الصلاحية لدائرة الجمارك باستيفاء رسم الاستيراد عن البضائع المستوردة بنسبة ٤% بعد ان يبرز المستورد رخصة صالحة بحيث يتلاشى تكرار العمليات الحسابية عند وجود فرق بين قيمة البضاعة المستوردة وقيمة رخصة الاستيراد .

(هـ) اجور العمل الاضافي : ^(٢) تستوفى هذه الاجور وفقا لقرار اجور العمل الاضافي الصادر استنادا للمادة ١٤٢ من قانون الجمارك والمكوس رقم ١ لسنة ١٩٦٢ والمادة ٧١١ من قانون (١) تعتمد القيمة لغايات تغطيتها من رخصة الاستيراد (C+F) أي التكلفة مع اجور الشحن (ولا تشمل التأمين)

(٢) المملكة الاردنية الهاشمية ، قرار اجور العمل الاضافي للموظفين (الجريدة الرسمية العدد ١٨٨٦ تاريخ ١١/١٦/١٩٦٥) ص ١٩٥٦ .

قانون الجمارك رقم ١٦ لسنة ١٩٨٣ بحيث تستوفي على كافة البضائع التي تزيد قيمتها على ٥٠٠ ديناراً بمعدل ٢٠ ٪ (اثنان بالالف) من قيمة البضائع المستوردة والمصدرة والمعاد تصديرها والبياعة محلياً و ١٠ ٪ (واحد بالالف) من قيمة جميع البضائع المارقياً بالترانزيت ولا تذهب حصيلة ضريبة اجور العمل الاضافي الى خزينة الدولة وانما تقيد لحساب موظفي الجمارك وتنفق على تحسين اوضاعهم المادية والمعنوية^(١) وهي بمثابة بدل العمل الاضافي الذي يقومون به بعد اوقات الدوام الرسمي .

(و) ضرائب الانتاج المحلي على المستوردات : (٢)

وتفرض على الاساس النوعي (اى على الوحدة الواحدة) سواء حسب الوزن كما في قطع الصابون والحديد ومستحضرات الفسيل ، او على العدد كما في معاجير من الاسنان والكهريت او الحجم (كما في المشروبات الروحية) ، وتفرض على السلع بمناسبة استهلاكها كما تفرض على السلع المستوردة المشابهة للانتاج المحلي حماية للصناعة الوطنية . وتعتبر ضرائب الانتاج من الضرائب غير المباشرة وتستوفي على السلع المستوردة المبينة في الجدول رقم ٣ - ٨ بالنسبة للبيئة ازا^(٣) كسل منها^(٣)

(١) مولت اجور العمل الاضافي جميع مشاريع الاسكان المقامة في العقبة / عمان والمرشحات الخاصة بوزارة الجمارك .
(٢) المملكة الاردنية الهاشمية ، قانون الرسوم على المنتجات المحلية ، (الجريدة الرسمية عدد ١٦٨٤ لعام ١٩٦٣) ص ٥٤١ .
(٣) للاصناف من ١ - ٥) المملكة الاردنية الهاشمية ، نظام رسوم الانتاج المحلي ، (الجريدة الرسمية عدد ٢٢٩٨ لعام ١٩٧١) ص ٢٢٧ .

(جدول رقم ٣ - ٨)
معدل ضرائب الانتاج المحلي على السلع المستوردة

الضريبة المفروضة	وحدة الاستيفاء	المنف
٥٠ ديناراً	الطن	١ الحديد المبروم
٥٠ فلساً	القطعة	٢ الشماغات القطنية
٢٠ ديناراً	الطن	٣ محضرات الغسيل الكيماوية
	القطعة بوزن	٤ صابون التواليت والزينة
٢ فلس	١٠٠غم او اقل	
٢٠ ديناراً	ما زاد عن ١٠٠غم (للطن)	٥ معاجين اسنان وحلافة
١٠ فلسات	الانابيب بوزن ٧غم	
١٥ فلساً	اخرى لكل انبوب	
١٠٠ فلس	الكروز	٦ الكبريت بشكل علب
١٠٠ فلس	كل ٢٥ دفتر	» بشكل دفاتر
٢٠٠٤ فلس (١)	الطن	٧ الاسمنت الاسود
٢٠٠٠ فلس (٢)	الكغم الصافي	٨ زيوت التشحيم
١٠ دنانير (٣)	الطن	٩ السمن النباتي
١٢٥% من الرسم المفروض على البطاريات المحلية بالنظام رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٣		١٠ البطاريات المائنة

المصدر: التعريف الجمركية.

- (١) المملكة الاردنية الهاشمية ، نظام معدل لنظام رسوم الانتاج المحلي على الاسمنت ،
الجريدة الرسمية عدد ٢٢٨٥ (١٩٧١) ص ٣٣٩
- (٢) المملكة الاردنية الهاشمية ، نظام رسوم الانتاج المحلي على المنتجات النفطية ، (الجريدة
الرسمية عدد ٢٧٠٦ لعام ١٩٧٧) ص ١٤٥٦
- (٣) المملكة الاردنية الهاشمية ، قانون الرسوم على المنتجات المحلية ، (الجريدة الرسمية عدد
١٠٤ (١٩٦٨) ص ٩٥٩

واستيفاء ضرائب الانتاج على الاساس النوعي يعني ان حصيله هذه الضرائب لن تتطور مع تطورات الاسعار ، كما ان عدد السلع الخاضعة لضرائب الانتاج قلول جدا بالمقارنة مع حجم الانتاج وانواعه في الاردن والتي تتمتع بحماية جمركية تكاد تكون شاملة كصانع البلاستيك والدهانات ، الخ . ويؤدي عدم تحديد المعاني ومدلولات الالفاظ بدقة الى اثاره الكثير من المشاكل في التطبيق ، فعلى سبيل المثال تستوفي ضريبة الانتاج عن كافة انواع الحديد البسروم علما ان بعضها لا ينتج مثله محليا ، وبذلك تحيد هذه الضريبة عن غرض حماية الانتاج المحلي . لذا فان من المفيد العمل على :

- (١) زيادة عدد السلع الخاضعة لضريبة الانتاج .
- (٢) اعتماد القيمة كأساس لفرض الضريبة وذلك لكي تتطور حصيلتها مع تطور الاسعار العالمية .
- (٣) تحديد السلع الخاضعة لضريبة الانتاج بدقة اكثر لتسهيل العمل من ناحية وعدم الوقوع في الخطأ من ناحية اخرى .

(ز) الضرائب الاخرى :

- (١) رسوم اجهزة الراديو ، وهي رسوم بدل اقتناء ، وكانت تستوفي من قبل وزارة المواصلات الا ان صعوبة التحصيل اوجبت فرضها على الراديوات عند استيرادها وبالنسبة التالية :
 - (أ) ٢٠٠ فلس عن كل جهاز راديو يعمل على موجة واحدة .
 - (ب) ٣٠٠ فلس عن كل جهاز راديو يعمل على موجتين .
 - (ج) ٤٠٠ فلس عن كل جهاز راديو يعمل على ثلاث موجات .
 - (د) ٥٠٠ فلس عن كل جهاز راديو يعمل على أربع موجات مع محول كهربائي .
 - (هـ) ١٠٠٠ فلس عن كل جهاز راديو يعمل على الكهرباء .
- وليس هناك ما يبرر هذه الضريبة اكثر من انها فرضت في الوقت الذي كان فيه جهاز الراديو يعد من السلع الكمالية ، اما الآن وقد اصبح ضرورة ملحة فمن المفضل الغائها .

واستبدلها بضرائب اخرى على اجهزة الفيديو مثلا ، خصوصا وان حصيلتها ليست كبيرة بحيث يمكن الاستغناء عنها .

ح) رسوم الاشرطة السينمائية : (١)

وتحتوى هذه الرسوم عن الاشرطة السينمائية استنادا لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥١ بالشكل التالي :

- (١) عشرة دنانير عن كل شريط غير اخبارى يستغرق عرضه اكثر من نصف ساعة .
 - (٢) ثلاثة دنانير عن كل شريط غير اخبارى يستغرق عرضه اقل من نصف ساعة .
- وليس لفرض هذه الرسوم هدف غير زيادة الموارد المحلية .

ط) غرامات عدم تصديق الفواتير او الوثائق المطلوبة لغايات التخليص على البضاعة .

(وتفرض بمعدل ٢% عن كل وثيقة غير مصدقة من الجهات المختصة (غرفة تجارة البلد المصدر ومن الهيئات القنصلية الاردنية ان وجدت) واذا كان الغرض من فرض هذه الغرامة هو اجبار اصحاب العلاقة على ابراز وثائق مصدقة حتى تكون بياناتها وقيمها حقيقية ، فان تجرئة وزارة المالية / الجمارك قد بينت ورود وثائق مصدقة وغير حقيقية من حيث قيمتها . وهكذا فأن عملية التصديق على الوثائق عملية شكلية فقط . ولا يوجد ما يبرر الاستمرار بالعمل بها ، علما انه يجوز استيفاء هذه الغرامات بالتأمين لحين ابراز الوثائق المطلوبة وذلك خلال (٤٥) يوما من استيفاء الامانة (٢) .

(١) صدر اول قانون لمراقبة الاشرط السينمائية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٧ حيث نشر بالجريدة الرسمية رقم ٥٦٠ الصادر بتاريخ ١/٣/١٩٣٧ .

(٢) اصبحت (٦٠) يوما في القانون الحالي رقم ١٦ لسنة ١٩٨٣ (المادة ٤٠ فقره ١، أ،،)

٠٢ الضرائب على الانتاج المحلي :

٠١ هوية الانتاج المحلي : تأتي الضرائب على الانتاج المحلي في الاردن بالمرتبة الثانية ضمن الضرائب غير المباشرة ، وتفرض هذه الضرائب لغايات الحصول على ايراد مالي للدولة ، اذ ان اعفاء المواد الاولية والماكات ٠٠ الخ الداخلة في عمليات الانتاج يؤدي الى انقاص حصيلة الواردات الجمركية ، لذا فان فرض ضريبة الانتاج المحلي يعوض جزء من هذا النقص ، والسلع التقليدية التي تفرض عليها هذه الضريبة هي المشروبات الكحولية ، التبغ ، منتجات البترول ، وقد غلبت تسمية المكوس على هذه الضرائب ، ويبين الجدول التالي حصيلة ضرائب الانتاج في الاردن للاعوام ٧٠ - ١٩٨٢ ، كما يلي :

جدول رقم (٣-١)

حصيلة ضرائب الانتاج المحلي
١٩٧٠ - ١٩٨٢

(بالمليون دينار)

السنة	حصيلة ضرائب الانتاج المحلي والمكوس	نسبتها من الضرائب الجمركية	السنة	حصيلة ضرائب الانتاج المحلي والمكوس	نسبتها من الضرائب الجمركية
١٩٧٠	٥٣١	%٣٥	١٩٧٧	١٠	%١٣,٥
١٩٧١	٦٩	%٤٣	١٩٧٨	١١	%١٣,٨
١٩٧٢	٧٧	%٤٠	١٩٧٩	١٤	%١٤,٦
١٩٧٣	٧٨	%٣٥	١٩٨٠	١٥	%١٣,٧
١٩٧٤	٨٧	%٣٠	١٩٨١	١٦,٩	%١٦
١٩٧٥	١٠٣	٢٩	١٩٨٢	٢٤	١٤,٨
١٩٧٦	٨٦	%١٦			

المصدر : وزارة المالية الجمارك ، بيانات غير منشورة .

والمتبع لضرائب الانتاج يجد ان تعديلات كثيرة لاحصر^(١) لها تم ادخالها على هذه الضريبة الى ان وصلت الى ما هي عليه الآن .
والجدول السابق يشير الى ان نسبة هذه الضرائب الى الضرائب الجمركية كانت عالية جدا للفترة من ١٩٢٠ وحتى ١٩٢٥ بحيث وصلت في بعض السنوات الى ٤٣% بينما لم تتجاوز ١٦% خلال الفترة التي تلتها وتؤكد هذه النسبة ما ذهبنا اليه سابقا من ان حصيلتها لم تمكن تطورات الاسعار العالمية ولم تفرض ضرائب انتاج محلية على سلع اخرى غير السلع التقليدية التي كانت قد فرضت عليها الضريبة في وقت سابق .

والجدول التالي يبين السلع الخاضعة لضريبة الانتاج المحلي ووحدة الاستيفاء ومعدلات الضريبة المفروضة عليها كما كانت في ٣٠/٨/١٩٨٢
جدول رقم (٣ - ١٠)
معدلات ضرائب الانتاج للسلع المنتجة محليا

الضريبة	وحدة الاستيفاء	السلعة
٤٨٠ فلماً	الكغم	٠١ التبنه
١١٤٠ فلماً	الكغم	٠٢ السموط
١/٢ فلس / لكل دفتر	الدفتر ١٢ ورقه	٠٣ ورق السجاير
١٥٠ فلماً	اللتر	٠٤ الكحول : النقية
٦٥ فلماً	اللتر	المزوجه
٢٠ فلماً	اللتر	٠٥ الكحول المنقول من مصنع كحول الى مصنع مشروبات
٥٠٠ فلس*	صندوق سعة ٤٢ زجاجه فئة ٢٥ سنتلتر	٠٦ المشروبات الغازية
٦٩٠ فلماً*	سعة ١٢ زجاجه ٢٥ سنتلتر	

(١) وزارة المالية/ الجمارك التعديلات المنشورة في اعداد مختلفة من الجريدة الرسمية
* المملكة الاردنية الهاشمية ,, تعديل رسوم الانتاج المحلي (الجريدة الرسمية العدد ٣١٣٣ تاريخ ١٩/٢/١٩٨٣) ص ٢٦٩ بحيث أصبحت كما يلي :
٤٢٠ بدل ٥٠٠ فلس
٥٨٠ فلماً = ٠٦٩٠
١٦٨٠ = ٢ دينار
٨٤٠٠ = ١٠ دنانير

الضريبة	وحدة الاستيفاء	السلعة
٢ دينار	اصطوانات سعة ١٦	٧ المشروبات الكحولية النبيذ الكونياك العرق جن فودكا
١٠ دينار	زجاجة سعة ٢٥ سنتلتر = سعة ٤٨٠ زجاجة سعة ٢٥ سنتلتر	
١٠٠ فلس	اللتر	٨ الهيرة
٢٥٠ فلساً	اللتر	
٢٠٠ فلس	اللتر	٩ التبغ ١٠ ورق السجاير
٣٥٠ فلساً	اللتر	
٢٥ فلساً	العبوة لغاية ٣٥ سنتلتر	
٤٠ فلساً	العبوة لغاية $\frac{2}{3}$ لتر	
٨٠ فلساً	غيرها / اللتر	
٢٧٢ فلس	الكغم	
٥ فلسات	١٠٠٠ ورقة	

المصدر: وزارة المالية/ الجمارك بيانات غير منشورة

اما الزيوت النباتية والكبريت والبطاريات والاصناف الاخرى فتفرض عليها ضريبة الانتاج بنفس المعدلات المفروضة على شبيهاتها من الاصناف المستوردة.

ومن الجد ير بالذكر ان هذه الاصناف المنتجة محلياً تخضع لضرائب اخرى ومعدلات مختلفة كنسبة مئوية من رسوم الانتاج المبيته سابقاً وهذه الضرائب هي :

(ب) ضريبة الامانات الموحدة على الانتاج المحلي :

تفرض ضرائب الامانات الموحدة على المنتجات المحلية على النحو الذي يبينه الجدول

التالي :

(جدول رقم ٣٠ - ١١)

معدلات ضرائب الامانات الموحدة على المنتجات المحلية

٤٥% من رسم الانتاج المفروض عليها	الكحول
	المشروبات الكحولية:
١٠٥% من رسم الانتاج	النبيذ
١٤٥% من رسم الانتاج	الكونياك
١٤٥ من رسم الانتاج	العرق
١٢٠% من رسم الانتاج	جن . فودكا
١٤٠ من رسم الانتاج	البيره
٢٠ فلسا لكل ٢٠ سجاره عدا سجائر اللولو	السجائر

المصدر : وزارة المالية - الجمارك بيانات غير منشورة .

ج) الضريبة الاضافية على الانتاج المحلي :

وتفرض على الاصناف المبينة في الجدول التالي :

الجدول رقم (٣ - ١٢)

السلع المنتجة محليا والتي تخضع لضريبة اضافية ومعدلات هذه الضريبة

الضريبة	الوحدة	الاصناف
٥ فلسات	لكل ٢٠ سجارة علبه زنة ٣غم علبه زنة ١غم	السجائر
٥ فلسات		التبناك
١٠ فلسات		■
١٠% من رسم الانتاج	الطن	الكحول النقية
١٠% من رسم الانتاج		■ المزوجة
١٠% من رسم الانتاج		غيرها
٨٠٠ فلس		الاسمنت الاسود
١٠% من رسم الانتاج		المشروبات الروحية

المصدر : وزارة المالية - الجمارك ، بيانات غير منشورة .

ويتبين أن سلع الانتاج المحلية يخضع بعضها فقط للضرائب الثلاثة الاتفة الذكر ومعدلات مختلفة ، كما ان السلع المستوردة المماثلة للانتاج المحلي لا يستوفى عنها الضريبة الموحدة بنفس النسب السابقة ، لذا فإن من الانسب اخضاع كافة السلع المستوردة المشابهة للانتاج المحلي لهذه الانواع الثلاثة من جهة ، وزيادة وظائفها باضافة اصناف اخرى لضريبة الانتاج خصوصا وان حصيلتها قد اخذت في التناقص اعتبارا من عام ١٩٧٥ أي منذ أن بدأت الصناعة الاردنية تشهد نشاطا ملحوظا ومتزايدا .

(د) رسوم تنمية وتنشيط زراعة التبغ :

وتستوفى هذه الرسوم من شركة التبغ والسجاير الاردنية بالشكل التالي :

- ٢٧٢ فلسا عن كل علبة سجاير من كافة الانواع عدا سجاير الكمال .
- ٣٠٠ فلسا عن كل علبة سجاير كمال

وترصد حصيلة هذه الرسوم كأمانات في صندوق سمي به صندوق امانات تنمية وتنشيط زراعة التبغ ، بحيث يصرف هذا الرصيد كمساعدات لمزارعي التبغ بالشكل التالي :

- ٦٧٢ فلسا عن كل كيلوغرام تبغ منتج من الدرجة الاولى .
- ٥٨٧ فلسا عن كل كيلوغرام تبغ منتج من الدرجة الثانية .
- ٤٨٠ فلسا عن كل كيلوغرام تبغ منتج من الدرجة الثالثة .
- ٣٦٥ فلسا عن كل كيلوغرام تبغ منتج من الدرجة الرابعة .

كما تقوم الشركة أيضا بدفع مساعدات تنمية وتنشيط لمزارعي التبغ على النحو التالي :

- ٢٦٧ فلسا عن كل كيلوغرام تبغ منتج من الدرجة الاولى .
- ٢٣٣ فلسا عن كل كيلوغرام تبغ منتج من الدرجة الثانية .
- ١٨٣ فلسا عن كل كيلوغرام تبغ منتج من الدرجة الثالثة .
- ١٠٠ فلسا عن كل كيلوغرام تبغ منتج من الدرجة الرابعة .

- ٠٣ الضرائب الاخرى : وتشمل ثلاث مجموعات من الضرائب هي :
- ٠٤ الضرائب على الصادرات : وهي من الضرائب قليلة الاهمية في الاردن وتغرض بمعدلات و بنسب ضئيلة جدا ومثلها :
- (١) ضريبة معاينة الصادرات وتستوفي بمعدل ١% من قيمة البضاعة عدا بعض الاستثناءات (١)
- (٢) الضريبة الاضافية الموحدة : وتفرض بمعدل ١% من قيمة البضائع المصدرة الخاضعة لرسم معاينة الصادرات . واذ انما نظرنا الى الاعفاءات من رسوم معاينة الصادرات فسوف نجد انها تشكل ما يزيد على ٩٠% من حجم الصادرات . لذا فان هذه الضرائب ليست بذات اهمية تذكر .
- (٣) ضريبة تصدير عائدات تعدين الفوسفات : وتستوفي بمعدل لادنابره عن كل طن من الفوسفات المصدرة وتدفع على دفعتين احدهما قبل نهاية شهر حزيران والثانية قبل شهر كانون اول من كل عام (٢) . (٣)
- (٤) رسم الصادرات من الرخام والطوب الاسمنتي وقد تم فرضها بموجب نظام رسوم التصدير على البلاط والطوب رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٦ . وتستوفي بمقدار : ٨٠٠ فلس لكل متر مربع من الرخام . ٤٠٠ فلس عن كل متر مربع من البلاط والمزايكو . ٥٠٥ فلساً عن كل طوبه من الطوب الاسمنتي ويتم تحصيلها من قبل وزارة الصناعة والتجارة .

(١) المادة ٩ من قانون الجمارك والمكوس رقم ١ لسنة ١٩٦٢ والمادة ٩٤ فقرة ٢٢٢ من قانون الجمارك رقم ١٦ لسنة ١٩٨٣ .

(٢) الملكة الاردنية الهاشمية ، نظام عائدات تعدين الفوسفات ، (الجريدة الرسمية ٢٤٨٨ تاريخ ١٩٧٤/٥/١) ص ٧٣١ .

(٣) الفسي هذا النظام . بالجريدة الرسمية رقم ٢٨٢١ تاريخ ١٩٧٨/١١/١٦ ص ٢٩٧٢ .

ب. رسوم الترانزيت : (١) وتفرض هذه الرسوم على النحو التالي :

- (١) على البضائع المارة بالترانزيت والمشحونة بالسيارات بواقع ٤.٠٠ % من قيمة البضاعة بحيث لا تزيد عن ٤٠٠ دينار .
 - (٢) على السيارات غير الاردنية التي تعبر الحدود الاردنية وتفرض بالمعدلات التالية :
 - (أ) ١٥ دينار عن السيارة المحملة ذات الجسم الواحد .
 - (ب) ٢٥ دينار عن السيارة المكونة من قاطرة ونصف قاطرة .
 - (ج) ٥٠ دينار عن السيارة الفارغة ذات الجسم الواحد .
 - (د) ١٠٠ دينار عن السيارة الفارغة ذات قاطرة ومقطورة .
- ويستثنى من دفع الرسم للفقرة ٢ ما يلي :

- السيارات السورية التي مقصدها النهائي الاراضي السورية .
- اية سيارة اخرى يقرر مجلس الوزراء اعفاءها .
- اما السيارات الاردنية التي تحمل من ميناء العقبة فتستوفي عليها بنسبة ٥٠ % من الرسم المقرر (٢) .

ج. ضريبة المواشي :

وتفرض الآن على المستوردات فقط (٣) وتستوفي من قبل موظفي الجمارك (ويعفى منها ما هو مستورد لحساب الحكومة او اى دائرة من دوائرها) وتفرض بالمعدلات التالية :

- ٨٠٠ فلس عن كل رأس من الابل او الجاموس او البقر او الخنازير
- ٢٠٠ فلس عن كل رأس من الضأن او الماعز .

- (١) المملكة الاردنية الهاشمية / وزارة المالية الجمارك اتفاقية تنظيم النقل بالعبور (الترانزيت) عمان : المطبعة الاردنية ب ت) صفحة ٣٧ .
- (٢) المرجع السابق صفحة ٤٢ .
- (٣) مجلس الوحدة الاقتصادية . مرجع سابق ص ٦٩ .

والخلاصة ان حاجة الاردن الى الموارد المالية اوجبت فرض ضرائب متعددة ذات معدلات مختلفة على مستوى الضريبة الواحدة ، وقد تبع هذا التعدد في الضرائب تعددا آخر في القوانين والانظمة وكذلك التعليمات التي تحكم استيفاء هذه الضرائب او الاستثناء من استيفائها ، كما فرض على ادارة الجمارك ايضا تطبيق قوانين اخرى ليس لها علاقة في اصدارها وذلك لعلاقتها بحركة الاستيراد من الخارج .

ولعل لهذا التعدد في الضرائب والقوانين آثارا انعكست في زياد توعدد الاجراءات الجمركية وتنوعها مما خلق اعباء كثيرة على منفذي هذه السياسة من ناحية وعلى مكلفيها من ناحية اخرى .

الا انه يمكن القول ان السياسة الجمركية حققت حصيله جيدة من الايرادات الجمركية ، (جدول رقم ٣-١٣) وهكليت بذلك نسبة لابأس بها من حجم الايرادات (جدول رقم ٣-١٤) حيث زادت من ١٥٠ مليون دينار عام ١٩٧٢ الى ١٦٢ مليون دينار عام ١٩٨٢ وذلك تكون قد تضاعفت نحو عشر مرات مشكلة ما نسبته ٤٦% من حجم الايرادات المحلية و ٢٠% من حجم الايرادات الكلية كما سنرى فيما بعد .

الا انه ومن الناحية الاخرى فان هذه الحصيله لم تغط اكثر من ٣٠% في المتوسط من مجموع النفقات العامة المتكررة خلال فترة الدراسة وهي بذلك لم تصل الى طموح المخطط الاردني الذي تطلع الى تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية على اقل تقدير ويعود ذلك الى حجم الاعفاءات الضخمة الذي سنتناوله فيما بعد .

لذا فاننا نرى لتسهيل الاجراءات الجمركية من ناحية وزيادة الحصيله من ناحية اخرى ما يلي :

- (أ) توحيد كافة الضرائب بنسبة واحدة بحيث تضاف جميع هذه الضرائب وخاصة (ضريبة الامانات الموحدة + الضريبة الاضافية + رسم الاستيراد) الى ضريبة التعريفه الجمركية وتستوفى كنسبة واحدة تأخذ في الاعتبار التوفيق في اعفاءات كل منها
- (ب) اعادة النظر في حجم الاعفاءات التي ما تزال في نظرنا كثيرة ومعقدة .

(ج) تطوير ضرائب الانتاج بحيث تشمل ملفا اخرى غير مشمولة الان وتغيير وعائها من (وحدة الانتاج) الى (قيمة الانتاج) الامر الذي يودي الى زيادة حصيلتها .
هذه الاجراءات في اعتقادنا سوف تعمل ايجابيا لتتلاقى في الاتجاه الذي استهدفته خطط التنمية الاردنية والمتمثل في تغطية الايرادات المحلية للنفقات المتكررة كحد ادنى

جدول رقم (٣ - ١٢)

الايستادات الجمركية للفترة ١٩٨٢-١٩٨٣

النوع	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
ضريبة السوارك	٦٧	٥٩	٧٦	٩٤	١٢٩	١٦٦	٣٤٣	٤٨٢	٥٢٣	٦٠٧	٦٩٩	٧٤٣	٨٧٧
الامانات الموحدة	٧٢	١٧	-	٣٩	٤٦	٥٢	٦٩	٩٧	١٠٩	١٣٢	١٥٩	٢٥٨	٤٠٥
الضريبة الاضافية	٠٢	٠٩	١٢	١٤	١٨	٢٤	٣٨	٤٦	٤٧	٥٨	٦٦	٦٠	٧٠
ضريبة الانتاج / المكوس	٣٣	٦٩	٧٧	٧٨	٨٧	١٠٣	٨٦	١٠٠	١١٠	١٤٤	١٥٥	١٦٩	٢٤٠
الغرامات	٠٧	٠٥	٠٣	٠٥	٠٧	٠٨	٠٦	١٩	١٣	١٦	١٥	١٣	٢٨
المجموع	١٥٩	١٥٩	١٨٨	٢٢٢	٢٨٢	٣٤٧	٥٣٤	٧٣٦	٧٩٤	٩٥٣	١٠٩	١٣٥	١٦٧

المصدر : وزارة البالية / الجمارك / بيانات غير منشورة

جدول رقم (٢٤) الضرائب الجبركية وضرائب الانتاج وأهميتها النسبية من الـــــــ (بالمليون دينار)

السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
(١) الايرادات الكلية	٦٨٣	٧٨٢	٩٨٧	١٠٣	١٤٦٦	٢٠٤١	٢٦٢٤	٣٢٢٩	٣٣٠٨	٤٣٥٨	٥٠٧	٥٩٨٤	٦٤٨١
(٢) الايرادات المحلية	٣٠٢	٣٥٧	٤٢٨	٤٦٦	٦٥٧	٨٢٦	١٠٧٦	١٤٢٢	١٥٨٥	١٨٧٩	٢٢٦١	٢٠٩٢	٢٥٩٦
(٣) الضرائب الجبركية وضرائب الانتاج	١٥١	١٥٩	١٨٨	٢٢٢	٢٨٢	٣٤٧	٥٣٤	٧٣٦	٧٩٤	٩٥٢	١٠٩	١٣٥	١٦٢
(٤) النفقات المتكررة	٥٩	٦٠٧	٧٠٣	٧٨٦	١٠٣٦	١٢٥٧	١٨٥٩	١٩٥٦	٢١٢٩	٢٤٨٦	٢٢٧٣	٢٩٢	٤٥٦
(٥) النفقات الرأسمالية	٢١٦	٢٢٤	٣١٠	٣٨٤	٣٤٠	٤٩١	٧٦٦	١٤٢٢	١٤٨٦	١٩٤٣	٢٢٧	٢٥٥	٢٦٦
(٦) مجموع النفقات الكلية	٨٠٦	٨٣١	١٠١٣	١١٧٠	١٣٧٦	٢٠٤٨	٢٦٢٥	٣٣٧٨	٣٦١٥	٤١٥٦	٥٦٣	٦٤٧	٧٢٢
(٧) ١:٣	%٢٢	%٢٠	%١٩	%٢١	%١٩	%٢١	%٢٠	%١٦	%٢٤	%٢١	%٢١	%٢٢	%٢٤
(٨) ٢:٣	%٥٠	%٤٤	%٤٣	%٤٨	%٤٣	%٤٢	%٤٩	%٥٢	%٥٠	%٥٠	%٤٨	%٤٣	%٤٥
(٩) ٤:٣	%٢٥	%٢٦	%٢٧	%٢٨	%٢٧	%٢٧	%٢٨	%٢٧	%٢٧	%٢٧	%٢٧	%٢٤	%٢٥
(١٠) ٦:٣	%١٨	%١٩	%١٨	%١٩	%٢٠	%١٧	%٢٠	%٢١	%٢١	%٢١	%٢١	%٢٠	%٢٢

المصدر : (١) وزارة المالية/الجمارك / بيانات غير منشورة
(٢) البنك المركزي، النشرة الاحصائية الشهرية / اعداد مختلفة

أولا : وسيلة تحقيق الاهداف الاقتصادية :

في الجزء السابق استعرضنا الهدف المالي للسياسة الجمركية وبيننا ان هذا الهدف لم يتم تحقيقه بالشكل المطلوب لاسباب عديدة منها ضخامة حجم الاعفاءات الجمركية الهادفة الى تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية ، وسوف نتعرض في هذا الجزء الى الاهداف الاقتصادية من خلال هذه الاعفاءات وكذلك من خلال اجراءات اخرى تمثلت في رفع معدلات الضريبة الجمركية على السلع المستوردة المشابهة للنتاج المحلي من ناحية ومنع استيراد بعض السلع التي تنافس الانتاج المحلي كالمشروبات الغازية والدخان من ناحية اخرى .

لذا فإنه لا بد من بيان حجم الاعفاءات الجمركية كونها العامل الرئيسي في تحديد الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للسياسة الجمركية في الاردن .

حجم الاعفاءات الجمركية :

شكلت الاعفاءات الجمركية رقبا ضخما من حجم المستوردات أدى الى نتائج سلبية فيما يتعلق بهدف زيادة الإيرادات المحلية للحكومة . ولقد تنبه المسؤولون الى هذه الحقيقة ونادوا بضرورة وضع تشريع جديد يهدف الى التقليل من حجم تلك الاعفاءات . ولما كان من غير السهل تقدير حجم تلك الاعفاءات لتنوعها وتعدد ها وعدم توفر البيانات عنها فلقد لجأنا الى استخدام الوسط الحسابي لتقدير تلك الاعفاءات لعام ١٩٨١ .

ويبين الجدول التالي حجم المستوردات الخاضعة للضرائب الجمركية والبالغ ٥٨٩ مليون دينار وكان الوسط الحسابي لمعدل الضريبة المستوفاة عليها ٢٤٫١٨% ، ويمثل هذا الرقم حجم المستوردات الخاضع للضريبة بحكم التعريف الجمركية ، الا ان ورود بعض من تلك المستوردات لحساب مؤسسات ودوائر وجهات معفاة بحكم قوانين خاصة او اقرارات اغفاء مختلفة ادى الى تقليل هذا الحجم مما يعادل

جدول رقم (٣-١٥)

متوسط الضرائب الجمركية على السلع الخاضعة للضريبة (بالمليون دينار)
١٩٨١

ن ف	مركز الفئة (ف)	حجم المستوردات (ن) بالمليون دينار	نسبة الرسم (الفئة)	
٢٤٩	٣	٨٣	٥	١
٢٠٠	٨	٢٥	١٠	٦
١٦١٢	١٣	١٢٤	١٥	١١
١٢٩٦	١٨	٧٢	٢٠	١٦
٧٥٩	٢٣	٣٣	٢٥	٢١
٩٨٠	٢٨	٣٥	٣٠	٢٦
٣٩٩٣	٣٣	١٢١	٣٥	٣١
٦٤٦	٣٨	١٧	٤٠	٣٦
٤٣	٤٣	١	٤٥	٤١
٢٢٥٦	٤٨	٤٧	٥٠	٤٦
٥٣	٥٣	١	٥٥	٥١
٦٩٦	٥٨	١٢	٦٠	٥٦
-	٦٣	-	٦٥	٦١
-	٦٨	-	٧٠	٦٦
٣٦٥	٧٣	٥	٧٥	٧١
٦٢٤	٧٨	٨	٨٠	٧٦
-	٨٣	-	٨٥	٨١
-	٨٨	-	٩٠	٨٦
٢٧٩	٩٣	٣	٩٥	٩١
١٩٦	٩٨	٢	١٠٠	٩٦
١٤٢٤٧		٥٨٩		

المصدر : دائرة الاحصاءات العامة - احصاءات التجارة الخارجية / التعريفة الجمركية

٨ ر ٣٠٨ . مليون دينار^(١) فقط ، واذا علمنا ان حجم المستوردات لعام ١٩٨١ قد بلغ ١٤٤٢ مليون دينار فان نسبة ما خضع منها للضريبة لا يتجاوز ٣٠% اي ان ما يعادل ٧٠% من حجم المستوردات قد اعفي من الضرائب الجمركية ، ولو انها اخضعت للضريبة الجمركية وبالمعدل السابق (٢٤,١٨%) فان ايرادات الضريبة الجمركية سوف تزيد بمقدار (١٧٨) مليون دينار وبالتالي ستزداد الحصيلة الجمركية الى ما يزيد عن ضعفي ما هي عليه الآن ، وبالرغم من ان الاهداف الاقتصادية والاجتماعية كانت من اهم اسباب هذا الحجم الضخم من الاعفاء ، الا ان تلك الاهداف لا يجب ان تحول دون تقليل تلك الاعفاءات الى الحد المعقول بقصد زيادة الايرادات المحلية للحكومة المركزية .

ولقد توزعت الاعفاءات السابقة على الانواع التالية :

- (١) اعفاءات التعريف الجمركية .
- (٢) اعفاءات قوانين تشجيع الاستثمار .
- (٣) اعفاءات الاتفاقيات الاقتصادية .
- (٤) اعفاءات القانون الجمركي* .
- (٥) اعفاءات اخرى* .

وسوف نستعرض هذه الاعفاءات من خلال الاهداف الاقتصادية والاجتماعية .

(١) حصلنا على هذا الرقم عن طريق استعمال المتوسط الحسابي لمعدل الضريبة (٢٤,١٨%) حيث ان هذه النسبة قد حققت لنا حصيلة جمركية (ضريبة التعريف الجمركية) بما مقداره ٧٤,١٨ مليون دينار .

* انظر الملحقين رقم (٢) و (٣)

ثانياً : الاهداف الاقتصادية :

يمكن تلخيص الاهداف الاقتصادية بما يلي :

- ٠١ هدف حماية الصناعات المحلية وتشجيع التصدير .
- ٠٢ هدف تسهيل التبادل التجاري بين الدول .

٠١ هدف حماية الصناعات المحلية وتشجيع التصدير :

رأينا في الفصل الاول ان الحماية تعد من اهم الاجراءات التي توفر الظروف الملائمة للصناعات الناشئة ، وهي من اكثر الحوافز انتشارا واقدمها استعمالا ، ولقد استخدمت الحماية في الاردن بكافة اشكالها من اجل تحقيق انتاج محلي بديل للاستيراد ، وفيما يلي استعراض لاهم الاجراءات المتخذة لحماية ودعم الصناعات المحلية في الاردن ومدى تحقيق هذا الهدف من خلال السياسة الجمركية .

اجراءات وحماية ودعم الصناعات المحلية :

٠٢ الاجراءات الادارية :

برزت اهمية الاجراءات الادارية في فترة ما قبل السبعينات حيث لم تكن كما هي عليه الآن واهتمت هذه الاجراءات على نظام الحصص الذي تم العمل بموجبه حتى عام ١٩٥٦ (١) وانظمة الاستيراد الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة ويمكن تلخيص هذه الاجراءات بما يلي :

(١) حظر استيراد سلع معينة . وقد استعمل هذا الاجراء بكثرة وخاصة في الخمسينات والستينات حيث حظر استيراد كثير من السلع ثم الغي هذا الحظر وذلك تبعا للظروف الاقتصادية أما السلع التي ما يزال استيرادها محظورا لحماية الصناعة المحلية فهي :

(١) بئينة المحتسب، سياسة احلال المستوردات الصناعي في الاردن ، (الجامعة الاردنية، رسالة ماجستير ١٩٨٢) ص ٥٥ .

(أ) جميع أنواع المجاير باستثناء ما يستورد للقصور الملكية والهيئات السياسية وما يرد برفقة المسافرين (على ان لا يزيد على مايتي سيجارة) ٠٠ الخ .

(ب) حظر استيراد المشروبات الغازية (١) .

(٢) حظر استيراد بضائع معينة الا بتوصيه من وزارة الصناعة والتجارة بحيث يشترط الحصول على هذه التوصية فيما يتعلق بالمستوردات من المواد الاولية والعدد والالات اللازمة للمصانع الجديدة أو اللازمة لتوسيع المصانع القائمة ومن هذه المواد الحليب لاغراض التصنيع والاحماض الدهنية ، والحكول ، والجلسرين ٠٠ الخ .

(٣) تحديد كميات الاستيراد من سلع اخرى كعدم السماح باستيراد المواشير المصنوعة من الحديد والصلب من قياس ٣ أنشاً الا بعد شراء المستورد الاردني كمية من الانتاج المحلي تعادل ٣٣% من القيمة المطلوب استيرادها ، وشراء ما يعادل ثلث قيمة الرخصة المطلوبة من الانتاج المحلي من الكرتون المصنوع لصناديق الكرتون (٢)

ولا يفوتنا ان نذكر بالمخاطر الكثيرة الناجمة عن هذه الاجراءات خاصة اجراءات الحماية الاغلاقية التي قد تؤدي الى نتائج عكسية ، على نحو ما حدث فعلاً واتخذ المظاهر التالية

(أ) تهريب كافة انواع السجاير الاجنبية التي ساعد عليها طول الحدود الاردنية الصحراوية وصعوبة السيطرة عليها في كثير من الاحيان .

(ب) اختفاء السلعة نهائياً من الاسواق المحلية كما حدث للمشروبات الغازية في نهاية عام ١٩٨٢ حيث امتنع اصحاب الشركات عن انتاجها بحجة ان الاستمرار في الانتاج يكبدهم خسائر كبيرة وادى هذا الامتناع الى

(١) المملكة الاردنية الهاشمية ، امر دفاع رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ (الجريدة الرسمية عدد ٣٠٥٠ تاريخ

(٢) بيئنة المحتسب ، سياسة احلال المستوردات الصناعية ، مرجع سابق صفحة ٦٥ .

تخفيض ضرائب الانتاج على هذه المواد بنسبة ١٠% من الضرائب المفروضة عليها (الجدول ١٠-٣) لذا فان فرض ضرائب على هذا النوع من السلع ومعدلات مرتفعة قد يكون اكثر واجدي للدولة من معها اذا ما اخذنا في الاعتبار النواحي الاقتصادية والمالية.

ب. الاجراءات السعرية:

(١) اجراءات التعريف الجمركية : وقد تمثلت هذه الاجراءات فيما يلي :

- أ) فرض ضرائب جمركية او ضرائب انتاج على السلع المستوردة المشابهة للانتاج المحلي بمعدلات عالية *
- ب) اغاء المواد الاولية والالات والاجهزة التي تستخدم في الصناعة من الضرائب الجمركية وضرائب الانتاج والضرائب الاخرى .

* استحدث القانون الجمركي الجديد رسماً تعويضياً يفرض عندما تتعرض الصناعة المحلية في الاردن الى منافسة غير عادية ، كأن تواجهه بأسعار اغراقية لاصناف مستوردة كما حدث للمدائن* النفطية المستوردة ، وقد فرض هذا الرسم بمعدل ٧ دنانير ،، للدفأة الواحدة وهذا الرسم يعادل ١٠٠% من قيمة الدفأة ، وعلى الرغم من كل الاعتبارات الاقتصادية فاننا لا نرى ضرورة لفرض هذا الرسم وبهذا المعدل المرتفع خاصة على السلع التي تستهلك من قبل اصحاب الدخل المنخفض ، ان من الافضل تخفيض تكاليف السلعة المنتجة محلياً بمنحها الاعفاءات الضرورية لتقليل تكلفتها وبالتالي تدعيم موقفها التنافسي .

(ج) تخفيض معدلات الضرائب الجمركية المفروضة على السلع والمواد التي تدخل في التصنيع.

وقد استغلت ادوات السياسة الجمركية لتحقيق الهدف الاقتصادي على النحو التالي :

(١) عن طريق فرض ضرائب جمركية او ضرائب انتاج على السلع المستوردة بموجب جداول التعريفات الجمركية حين فرضت ضرائب جمركية عالية جدا في الفترة التي سبقت عام ١٩٧٦ وصلت الى ١٠% من قيمة بعض السلع كما حدث في حالة استيراد البطاريات السائبة الا انه في تاريخ ١٠/٧/١٩٧٦^(١) رأى المشرع الاردني بضرورة تخفيض المعدلات الضريبية المفروضة لغايات الحماية حيث رأى انها اقرب الى منح الاستيراد منها الى الحماية علاوة على ان هذا الاسلوب في الحماية يقتل في الصناعة روح المنافسة والابداع وخلق صناعات متطورة لبيع منتجاتها بأسعار منافسة كما ان أغلب الدول النامية قد تخلت عن هذا الاسلوب لذا فقد جرى تعديل واسع على معدلات الضريبة لكثير من بنود التعريفات وخاصة للسلع المماثلة للمنتجات المحلية مما سمح للمنتج المحلي الحافز للصناعات الاردنية بالاعتماد على نفسها في انتاج سلع جيدة وبأسعار معقولة وبالرغم من ان لهذا التعديل اسبابه المنطقية الا انه لم يفرق بين ما هو منافس للصناعات المحلية وبين السلع الكمالية المستوردة ، حيث تساوت معدلات الضريبة للسلع المستوردة المنافسة للانتاج المحلي مع السلع الكمالية ، بينما كان من الاجدى اعادة النظر في المعدلات الضريبية المفروضة على السلع الكمالية مع اعادة النظر في تصنيف تلك السلع .

(١) المملكة الاردنية الهاشمية ، التعريفات الجمركية ، (الجريدة الرسمية ٢٦٣٩ تاريخ ١٠ / ٧

والجدول التالي يبين السلع التي عدت التعريفية الجمركية الخاصة بها

جدول رقم (١٦-٣)

السلع التي عدت الضرائب الجمركية عليها ونسب ذلك التعمديل

لعام ١٩٧٦

السلع	معدل الضريبة السابقة	معدل الضريبة الحالية	الصف	معدل الضريبة السابقة	معدل الضريبة الحالية
المصنوعات السكرية	%٢٠	%٣٥	الشعائر	%٣٥	%٣٥
الشوكولاته	%٨٠	%٣٥	الاحذية	%٣٥	%٣٥
البسكويت	%٨٠	%٣٥	الخزائن الحديدية	%٣٥	%٣٥
الدهانات	%٥٥	%٣٥	البطاريات الجافة	%٣٥	%٣٥
صابون التواليت	%٦٠	%٣٥	١٠ فلسات حجم صغير	%٣٥	%٣٥
الورق الصحي	%٦٠	%٣٥	١٥ فلسات حجم متوسط	%٣٥	%٣٥
المصنوعات الصوفية	%٤٥	%٣٥	٢٠ فلسات حجم كبير	%٣٥	%٣٥
الالبسة الداخلية	%٥١	%٣٥	البطاريات السائلة	%٣٥	%٣٥
			الاتك	%٣٥	%٣٥

المصدر : الجريدة الرسمية رقم ٢٦٣٩ تاريخ ١٩٧٦/٧/١٠

ونظرا لتداخل كثير من هذه الاصناف في بنود التعريفية المختلفة فانه لا يمكن الحصول على احصائية تشير الى حجم الخسارة او الفائدة التي ترتبت على هذا التعمديل .

(٢) عن طريق تخفيض الضرائب الجمركية على بعض السلع الوسيطة التي تدخل في الصناعة بدل اعفاؤها كلياً وذلك للأسباب التالية :

(أ) توفر بعض تلك المواد من الانتاج المحلي ولكن بكميات لا تغطي حاجة السوق المحلي .

(ب) استيراد بعض تلك المواد نصف مصعفة الامر الذي قلل من عمليات التصنيع التي تجري عليها محلياً .

(ج) عدم حرمان الخزينة كلياً من الإيرادات التي كانت تأتي من الضرائب المفروضة عليها .

والجدول رقم ٣ - ١٧ يبين معدلات الضريبة المفروضة على بعض السلع والمعدلات المخفضة لغايات صناعة .

ولغايات تنظيمية تشترط دائرة الجمارك الموافقة المسبقة على التخليص، وقد تكون هذه محققة للإيراد فعلاً اذا ما تذكرنا ان ما يخضع للضريبة الجمركية (ضريبة الوارد) يخضع لضرائب إضافية أخرى بمعدل ١٧% فتصبح النسبة الفعلية أكبر من تلك الواردة في الجدول المشار اليه بمعدل ١٧% .

٣٠٣ اغاء المواد الاولية ومعظم الآلات اللازمة لعملية التصنيع من الضرائب الجمركية .

فقد جزئت جداول التعريفات التي بنود فرعية كثيرة ومتعددة لغايات الازعاج للاستعمال الصناعي وقد زادت على مايتي بند شملت كافة المواد الاولية الداخلة في الصناعات الغذائية والكماوية والملاستيك وصناعات الكبريت والالمنيوم وغيرها ، وتميزت هذه الاعفاءات بوضع اشارة برقم (١) ، (٢) في جداول التعريفات والتي تعني ضرورة طلب الاعفاء السابق .

جدول ورق ٣ - ١٧

نسب تخفيض المعدلات الضريبية المفروض على بعض السلع بهدف تشجيع الصناعة المحلية
كما هي عام ١٩٨٣

معدل الضريبة الحالي	معدل الضريبة السابق	الصف	معدل الضريبة الحالي	معدل الضريبة السابق	الصف
%٤	%١٤	ورق لصناعة فانتورق السجاير	%١	%١٤	الحليب لصناعة الشوكلاته
%٦	%٣٥	نسيج مستعمله في صناعة الإحذية	%١	%١٨	خلاصات الشمير الناعط
%١	%١٥	اسلاك لصناعة البراقي والسامير	٥٥ / فلس لتر	١٢٥ / فلس لتر	كحول اثيل غير محول
%١٨	%١٤	نسيج معدنية لصناعة الناخل	%٥	%١٤	محضرات كهماوية
%١	%١٤	صفايح من نحاس	%٥	%٢٥	مذيبات وجففات
%٥	%١٤	خلايا غير تامة الصنع	%٥	%١٤	اسفت الموترار
%٥	%١٤	لصناعة الورد يترا	%٥	%١٤	الكديدات (لصناعة لاهان)
%٥	%١٤	سدادات القوارير	%١	%١٤	حبيبات البلاستيك من ماد PVC
%٢	%٨	مضاطب الهواء (كبروسور)	%١٠	%١٤	ورق السيلولوز
%٤	%٢٣	اجهزة تصوير صنع الكشيبات المستعملة في المطابع	%٦	%١٤	ورق حزم وتغليف
%١	%٣٨	خصل وحزم لصناعة الكانيس	%١	%١٤	ورق لصناعة فانتورق السجاير
			%٢	%١٤	ورق مقوى لصناعة صناديق السفر

المصدر : التمرينة الجبركية :

للتخليص على هذه المواد وذلك لغايات التأكد من استعمالها للغايات المستوردة من اجلها . ويبين الجدول رقم (١٨٣) تزايد المستوردات المعفاة من ١٩٢ مليون دينار عام ١٩٧٢ الى ٣٤٧٦ مليون دينار عام ١٩٨١ كما يبين أثر تعديل التمرينة في زيادة مستوردات عامي ١٩٧٦ و١٩٧٧ بنسب كبيرة . واذا ما اخذنا عام ١٩٨١ التي طبقت عليه معادلة الاعفاءات فسوف ندرك انه قد ضاع على خزينة الدولة نتيجة هذه الاعفاءات ما يعادل ١٣ مليون دينار كضريبة تعادل ١١% تقريبا من حجم الايرادات الجمركية الكلية وهي نسبة لا بأس بها ثم التنازل عنها من قبل الحكومة لدعم الصناعة في الاردن .

ولم تقف الاعفاءات الجمركية لغايات التصنيع على ما هو مدرج في جداول التمرينة فقط بل لقد كان للادوات الاخرى كقوانين تشجيع الاستثمار والقانون الجمركي الذي منح اعفاءات كثيرة للدخال الموقت دور بارز وورئيسي في هذا المجال .

٠٢ اجراءات قانون تشجيع الاستثمار :

اصدر الاردن عدة قوانين لتشجيع الاستثمار وضعت به هدف معايرة التطور الاقتصادي واهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ومن اهم قوانين تشجيع الاستثمار القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٢ (١) الذي جاء ماضيا لقوانين تشجيع الاستثمار المعمول بها في الدول المتقدمة صناعيا . حيث قدم الاعفاءات الجمركية والضريبية السخية لتشجيع رؤوس الاموال الاجنبية والعربية للمشاركة في المشروعات المقترحة ضمن خطط التنمية الاقتصادية (٢)

(١) احمد قاسم الاحمد، أثر قانون تشجيع الاستثمار على الاقتصاد الاردني . (عمان / الدائرة

الجمعية العلمية الملكية ١٩٨٠٠) ص ٤٠

(٢) المرجع السابق ص ٤٣ .

حجم المستوردات التي اغيقت بموجب فقرة مسبقاً من دائرة الجمركة (بالطنون دينار)

الصفحة	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	ف
حليب لصناعة الشوكولاته	٠٣٣	٠٣٢	٠١٤	٠٠٨	٠٠٥	٠٠٣	٠٠٤	٠٠٢	٠٠٧	٠٠٣	
زيت نباتية لصناعة الصابون	١١٦	٠٠٥	٠٤٠	٠٠٤							
زيت نباتية لصناعة حبات البلاستيك	٠٠٢	١٠١	١٠٤	١٧٠	١٠٦						
= = = الاكسيد	٠٠٤	٠٠٥	-	٠٠٣	٠٠٦						
فسلوسين	٠٠٣	٠٠١	٠٠٣	٠٠٣	٠٠٣						
شمع لصناعة الكبريت	٠٠٢	٠٠١	٠٠١	٠٠٢	٠٠٣						
مواد كيميائية الفصل ٢٨	١١٣	٠٠٩	٠٠٦	٠٠٤	٠٠٩						
= = =	٠٠٧	٠٠٤	٠٠٤	٠٠٣	٠٠٩	٠٠٩					
مواد تلون =	١١٦	٠٠٤	٠٠٤	٠٠٢	٠٠٢						
غوازل عضوية	١٠٦	٠٠٣	٠٠٦	٠٠٢	٠٠٢						
مواد كيميائية الفصل ٣٨	١٠٨	١٠١	١٠٢	١٠٨	١٠١	١٠٧	١٠٤	١٠١	١٠٣	١٠٥	
لدائن اصطناعية	١٠٧	١٠١	١٠٢	١٠٧	١٠١	١٠٧	١٠٤	١٠١	١٠٣	١٠٥	
مواد اولية لصناعة الورق											
ورق السلفانا للتصنيع											
اقمشة لصناعة الخيام											
حد يد للصناعة فصل ٧٣											
نحاس =											
المنيوم =											
اجهزة =											
اجهزة التصوير (١٠)											
المجموع	٣٤٧٦	٢٧١٦	٢٠١١	١٦٨١	١٤٠٧	١٢٠٥	٧٢٧	٣٠٧	٢٨٨	٢٠١	

المصدر (التصنيفة الجمركية للانصاف للقيم احصاءات التجارة الخارجية) دائرة الاحصاءات العامة .

ومن اهم ما نصت عليه هذه القوانين :

(أ) اغاء الآلات والادوات واجهزة ومواد البناء اللازمة للانشاء من الضرائب الجمركية ورسوم الاستيراد والضرائب الاخرى .

(ب) اغاء منتجات المشروع المصدق من ضرائب التصدير . وقد تناولت الاعفاءات والتسهيلات مواد محددة شاملة للمجموعة الصناعية التالية : صناعة المنسوجات الصناعات الكيماوية ، صناعة الاحذية ، ومنتجات المشروبات الاخرى التي يقرر مجلس الوزراء اعتبارها من مشروعات التنمية الهامة ومهزت هذه القوانين بين مشاريع اقتصاديّة ، ومشاريع اقتصاديّة مهددة واشترطت للمشاريع المصدقة ان تكون منسجمة مع اهداف خطط التنمية وان تساهم في زيادة الانتاج القومي ولا تقل القيمة المضافة الاجمالية فيها عن ٢٠% من التكلفة ، كما تساهم في تدعيم الميزان التجاري الاردني . كما واشترطت للمشاريع الاقتصادية المصدقة .

- ان تكون مشاريع في مجالات الصناعة ، او السياحة او الاسكان او اصلاح الاراضي .

- ان لا تقل تكاليفها (معداتها وآلاتها) عن ٥٠٠٠ دينار للمشاريع الاسكانية و (١٥٠٠٠) دينار للمشاريع السياحية (١)

وهكذا منحت المشاريع الصناعية والزراعية وكذلك السياحة اعفاءات ضخمة من الضرائب الجمركية ورسوم الاستيراد والضرائب الاضافية بموجب هذه القوانين .
والجدول رقم (٣ - ١٦) يبين حجم هذه الاعفاءات .

وما يؤخذ على هذه الاعفاءات انها منحت وبشكل مطلق في غياب الرقابة على السلع والقياس المعفاة بحيث استفادت الفنادق السياحية ومشاريع اخرى من هذه الاعفاءات لغير الغاية التي منحت من اجلها نتيجة لمنحها كميات اكبر من حاجتها كما ان الرقابة على مثل هذه الاعفاءات يعترضها الكثير من الصعوبات ، ولم يجر التدقيق حتى الآن على بعض المؤسسات والفنادق بالرغم من مرور مدة طويلة على استيرادها للمواد المعفاة وقد اثبت التدقيق اللاحق للاعفاء ان ما يزيد على ٢٠% من الفنادق التي جرى التدقيق عليها قد استوردت ما يزيد على حاجتها بينما خالف ١٠% من الفنادق التنبؤ الذي منحت بموجبه الاعفاء ، وتصرفت في بعض المواد المستوردة لغير الغايات التي اعفيت من اجلها .

كما ان هذه الاعفاءات قد اشتملت على كافة المواد اللازمة لهذه الفنادق الامر الذي يتعارض مع سياسة حماية الصناعة المحلية خاصة وان الكثير من السلع المستوردة يتم انتاجها محليا كالاثاث وناهيك عن ان التوسع الضخم في انشاء الفنادق في اناق حاجة السوق مما جعل معظم ، ان لم يكن كافة الفنادق تعاني من تدني نسبة الاشغال فيها والعمل باقل كثيراً من طاقتها الكاملة ، ويتضح مما تقدم انه بالرغم من ان الاستثمار في مشروعات الفنادق لم يمثل التوجيه الافضل لسبواردننا الوطنية المحدودة ، فان تلك المشروعات قد منحت إعفاءات كثيرة اضاعت على الخزينة جزءا هاما من الإيرادات ، ولعل هذا يلقي الاضواء على بعض نواحي القصور في تخطيطنا الاقتصادي والاجتماعي وعلى ذلك فان الواجب يقضي الحد من هذه الاعفاءات من جهة وتقد يسها فقط بعد التأكد من حاجة السوق للمشروعات المستفيدة منها من جهة اخرى .

تشجيع التصدير :

لتحقيق هذا الهدف وضعت الاجراءات المتعلقة بالادخال المؤقت للبضائع والسلع المستعملة في التصنيع وقد منحت دائرة الجمارك ما يزيد على ٢٤٣ مصنعا حق الادخال المؤقت للمواد والالات بهدف تصنيعها واعادة تصديرها وشمل ذلك صناعات مختلفة كالمواد الغذائية

(جدول رقم ٣ - ١١)

حجم المستودعات التي اغلقت بقانون تشجيع الاستثمار موزعة حسب القطاعات الاقتصادية

للفترة : ١٩٧٢ - ١٩٨٠ (بالليون دينار)

القطاع	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الزراعي		١٢٣	٠٨٢ر	٠١٦١ر	٠٥٦٥ر	٠٧٧٦ر			
الصناعي	٠٤٢ر	٢١٧٠	٢٤٩٩ر	١٩٠٣ر	٤٢٧٥ر	٦١٦٦ر	٨٨٤٩ر	١٢٠٤٤ر	٨٠٤٢ر
الساحني	٠٨٢ر	٠٢٠٧	٠٤١٣ر	٠٤٦٢ر	١٢٠٧ر	٢٨٤١ر	٠٩٢٣ر	١٠٠٥٣ر	٢١٤٠ر
الخدمات	-	-	٠٣٠٠ر	٠٤٣ر	٧٥٨ر	٠٤٦٠ر	-	-	-
اخرى	٠١٠٠ر	-	-	٠١٣٠ر	-	-	-	-	-
المجموع	٠٢٢٤ر	٢٥٠٠ر	٣٢٩٥ر	٢٦٩٩ر	٦٨٠٥ر	١٠٢٤٣ر	٩٧٧٢ر	١٣٠٩٧ر	١٠١٨٢ر

المصدر : احمد قاسم الاحمد . اثر قانون تشجيع الاستثمار . مرجع سابق صفحہ ٧٥ .

تقارير غير منشورة / دائرة تشجيع الاستثمار

والكفاوية والائاث ، الا ان حجم هذه الاعفاءات كان اكبر من حاجة تلك المصانع وبالتالي فأن هذه الاجراءات لم تخل من جوانب سلبية كثيرة .

ومن الصعب معرفة حجم الاعفاءات التي منحت لهذه الغاية وذلك لكون الشركات والمصانع تستفيد من هذا الوضع على فترات متباعدة تصعب معها عملية الجرد الفعلي لكافة السجلات لكل شركة على حده . الا انه يمكن القول ان ما يزيد على ٨٠ شركة او مصنعا قد تصرف في بضائع الادخال الموقت لغير الغاية التي استوردت من اجلها (١)

ويبرز هذا أهمية التشديد والرقابة المتعلقة بهذه الاجراءات وذلك بمسك سجلات ودفاتر محاسبية لكل شركة مستفيدة من اعفاءات الادخال الموقت هذه .

٠٢ تسهيل التبادل التجاري :

أرتبط الاردن باتفاقيات اقتصادية ثنائية واتفاقية السوق العربية المشتركة ، وكان الهدف من هذه الاتفاقيات تذليل القيود التي تحد من انتقال الاشخاص والسلع والبضائع وروءوس الاموال ومن اهم ما استخدم لتسهيل التبادل التجاري الاعفاء من الضرائب الجمركية لبضائع البلدان الداخلة في هذه الاتفاقيات وخاصة سوريا ولبنان والعراق ومصر والسودان والسعودية والمغرب وتونس شريطة التأكد من ان البضائع الواردة من هذه البلدان هي من منشئها على ان لا تقل نسبة المواد المحلية الداخلة في التصنيع عن ٤٠% من مواد الانتاج الكلية *

وقد اختلفت الامتيازات الضريبية في هذا المجال بالنسبة لاصناف السلع بحيث اُعفيت بعض السلع من ضريبة الوارد (ضريبة التعريف الجمركية) كاملة بينما خفضت على البعض الآخر الى ٢٥% أو ٣٠% عن ما هو وارد في التعريف الجمركية ، كما هو الحال في اتفاقية الاردن ولبنان .
الا ان الصعوبة في هذا المجال تكمن في التأكد من منشأ البضاعة بحيث لا تتسرب بضائع اجنبية الى السوق المحلية .

(١) معلومات مديرية الادخال الموقت / دائرة الجمارك
وزارة الاقتصاد الوطني - مجموعة الاتفاقيات الاقتصادية الدولية التي تنظمها المملكة الاردنية و(اتفاقية العراق ، اتفاقية لبنان ٠٠ الخ)

وأخيراً يمكن القول ان الحماية الممنوحة للصناعات المحلية قد تعددت اشكالها ووسائلها ومع ذلك فان الدراسات التي بحثت هذا الموضوع اثبتت ان معدلات الحماية الفعلية في عام ١٩٧٩ - انخفضت عما كانت عليه عام ١٩٧٤ ، كما ان هيكل الحماية الجمركية في الأردن منخفضا اذا ما قورن بهياكل الحماية على الصناعات التحويلية في معظم الدول النامية . الا ان هذا لا يمنع من القول ان بعض الصناعات قد تميزت بارتفاع معدل الحماية الفعلي لها كتلك الممنوحة للسلع الغذائية ومنتجات المخابز والساكر والحلويات (١) .

كما استنتجت بعض الدراسات الى ضرورة دعم الصناعة المحلية عن طريق الحماية المعتدلة ودعم الصادرات (٢) خصوصا مع صغر حجم السوق الأردني .

وعلى الرغم من أن الحماية الجمركية قد حققت هدفها في تحريك نشاط التصنيع وتنوعه كما سنرى فيما بعد الا أنها كانت على حساب النقص في الإيرادات المحلية . وقد يكون من الصعب التوفيق بين تحقيق الهدف المالي والهدف الاقتصادي في آن واحد ، اذ ان تحقيق احدهما يكون على حساب الآخر وبالتالي فان عملية الموازنة بين هاذين الهدفين المتعارضين هي من الأسس الضرورية في الدول الآخذة في النمو بحيث بات من الضروري إعادة النظر في حماية الكثير من الصناعات وخاصة الصناعات التي لم يكتب لها النجاح اما بزيادة دعمها أو برفع الحماية عنها .

كما ان الحماية في الأردن قد اخذت شكل الاستمرارية ، اذ ان الكثير من الصناعات المحيطة تعتبر من الصناعات الناجحة وبالتالي فمن الأفضل رفع الحماية عنها .

وفي هذا المجال سيكون من المفيد اتباع الاجراءات التالية :

- (١) منح الحماية للمشروعات الناجحة للعمل على استغلال كامل طاقتها الإنتاجية وعدم اعطاء رخص صناعية جديدة في حالة وجود مصانع قائمة الا بعد التأكد من القدرة الاستيعابية للسوق المحلي وامكانية التصدير .

(١) بثينة المحتسب ، سياسة احلال المستوردات الصناعية ، مرجع سابق ، ص ٦٨ - ٧٣ .

ايضا :

عبد الهادي علاويين ، الحماية ودعم الصادرات ضمن اطار السياسة الصناعية ، بحث غير منشور

عمان ١٩٨٤ ، ص ٨ - ٩

(٢) المرجع السابق ص ٩ .

- ٢) عدم اعطاء رخص صناعية لتوسيع المشروعات القائمة الا بعد التأكد من حاجة السوق المحلية لمنتجاتها او توفر السوق الخارجية لها وقبل هذا عدم وجود طاقة معطلة فيها .
- ٣) توزيع المشروعات على المحافظات لتوزيع مكاسب التنمية من جهة وتثبيت السكان في تلك المناطق من جهة اخرى وذلك عن طريق ايجاد الحوافز الكافية للاستثمار في تلك المناطق .
- ٤) ضرورة اتباع الطرق السلمية لحماية المنتجات المحلية وذلك عن طريق الاختيار بين زيادة معدل الضريبة على الاصناف المنافسة للسلع المحلية او تخفيض تكاليف انتاج السلع المحلية خاصة اذا كانت السلع المحمية من السلع الضرورية وليست من السلع الكمالية .

٣٠٢٠٣ : الاهداف الاجتماعية:

- ساهمت السياسة الجمركية بادواتها المختلفة في تحقيق بعض الاهداف الاجتماعية الهامة التالية:
- تأمين السلع الضرورية باسعار معقولة .
 - المساهمة في تطوير قدرات المواطن بتوفير التعليم والتدريب الضروري له .
 - توفير اعلى حد ممكن من الرفاه من خلال تأمين الخدمات الصحية والوقائية والمعالجة .
 - تحقيق العدالة في توزيع الدخل .

١٠٣٠٢٠٣ : تأمين السلع الضرورية باسعار معقولة:

- اتخذت السياسة الجمركية الوسائل التالية لتحقيق هذا الهدف وهي :
- اعفاء بعض السلع الضرورية اعفاء تاما من الرسم الجمركية .
 - تخفيض الضرائب الجمركية على سلع اخرى .
 - تطبيق الاوامر الصادرة عن مجلس الوزراء او القرارات الصادرة عن جهات

معينة وذلك بمنع استيراد سلع معينة لغايات اجتماعية او منع تصديرها لغايات العمل على توفرها محليا .

اما اعفاءات المواد الضرورية والغذائية فقد شملت ما يلي :

الحيوانات الحية

لحوم الحيوانات الحية

حليب الاطفال

الجبين

الزبدة والسمن

زيت النفت

الخضار والتفاح

الحبوب ودقيقها

اما اهم السلع التي خفضت رسومها فهي :

- البن غير المحمص

- الشاي .

- الارز .

- السكر .

ومن الجدير بالذكر ان السلع المبيضة اعلاها تعتبر من السلع ضعيفة التسويق، و نظرا لاهمية هذه السلع فقد فرضت عليها ضرائب منخفضة لتحقيق هدفين في آن واحد ، توفرها بأسعار معقولة نسبيا كهدف رئيسي وتحقيق إيرادات للدولة كهدف ثانوي من جهة أخرى .

ويبين الجدول رقم (٣ - ٢٠) قيم المستوردات المعفاة من الضرائب الجمركية بينما يبين الجدول رقم (٣ - ٢١) قيم المستوردات من السلع التي فرضت عليها ضرائب جمركية منخفضة ، ويتضح من الجدول رقم ٣ - ٢٠ ان نسبة المستوردات المعفاة من الرسوم الجمركية لم تقل ابدا عن ٣٢% من مجموع المستوردات خلال فترة الدراسة وانها اخذت في التزايد خصوصا في السنوات الاخيرة حيث اصبحت تشكل اكثر من ربع المستوردات الوطنية ويعود السبب

لهذه الظاهرة الى زيادة مستوردات النفط على وجه الخصوص التي ازدادت بشكل ميسر ومستمر منذ عام ١٩٧٥ ، اما السبب الثاني فيعود الى مستوردات الحبوب والدقيق التي ازدادت بدورها زيادة ملحوظة منذ عام ١٩٧٦ .

اما الجد اول رقم ٣ - ٢١ فيبين ان نسبة المستوردات التي تستوفى عليها ضرائب مخفضة اخذت في التناقص الى ان استقرت عند ٣% من مجموع المستوردات الوطنيه ابتداءً من عام ١٩٧٧

٢٠٣٠٢٠٣ : المساهمة في تطوير قدرات المواطن بتوفير التعليم والتدريب
الضروريين له ، وفي هذا المجال كان للسياسة الجمركية دور في افضاء
كافة المواد واللوازم الضرورية للتعليم والمختبرات بحيث تناولت هذه الاعفاءات ما
يلي :

- الافلام الثقافية والترفيهية .
- الكتب والمطبوعات وورق الصحف . وكذلك ماكات الطباعة
وقص الورق وماكات المساعدة .
- الصحف والمجلات
- الصور الجغرافية والتصاميم الهندسية .
- الاسطوانات والاشربة المعدة للتعليم .

جدول رقم (٢٠ - ٣)

المتوردات من السلع الضرورية المعفاة من الضرائب الجمركية للفترة ١٩٧٠ - ١٩٨١ (بالليون دينار)

السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
الحيوانات الحية	١٧	٨	٢	١	٤	٢	٢	٥	٢٩	٣٨	١	٨
لحم الحيوانات	٧	٦	٧٤	٧	١	٢	٢	٢٧	١٧	٩	٨	٢١
طيور و اجن مذبذبه	٢	٣	٢	٢	٧	٥	٧	٦	٢	٨	١	٢
زبد و تسمن	١	٤	١٣	٩	١٣	١٧	١٧	٣	٧	٢	١	٣
جبن	٤	٣	٤	٥	٦	٧	١	٧	١٧	٢	١	٤
خضار	٧	٦	٤	٣	١	١	٧	٢	٣	٣	١	٣
بقول يابسه	٢	٤	٥	٩	٨	٤	٦	٧	١	٢	٤	٦
تفاح	٤	٦	٥	٩	٦	١	٣	١	١٧	١٤	٥	٢٦
حبوب	١	٦	٥	٥	٢	٧	٣	٨	٥	٦	٨	٤
دقيق حنطة	٢	٢	٦	٢	٤	٢	٢	٨	٥	٦	٥	١٧
زيوت نפט	٥	١	٣	٣	٦	٣	٢	٣	٤	٣	١٣	١٧
المجموع	١١	٣٤	٤٧	١١٩	١٣٣	١٨٧	٢٦٦	٣٠٨	٤٥٤	٥٣٩	٦٣٩	١٢١٧
المتوردات الوطنية	٦٥٨	٧٦٦	١٥٣	١٥٦	١٥٦	٢٢٤	٣٢٦	٤٣٢	٤٥٨	٥٨٥	٧١٦	١٠٢٤
نسبة المتوردات المعفاة السنوية الوطنية	% ١٧	% ١٦	% ١٤	% ١٨	% ١٣	% ١٧	% ٢٠	% ١٦	% ١٩	% ٢١	% ٢٤	% ٢٦

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة : النشرة الاحصائية السنوية للتجارة الخارجية / اعداد مختلفة

جدول رقم (٣ - ٢١)

حجم المستوردات من السلع الضرورية التي يستوفى عنها ضرائب مخفضة للفترة ١٩٧٠-١٩٨١

(بالمليون دينار)

المنف	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
بن غير محص	٠٧	٠٨	٠٧	١٢	٠٦	—	٠٨	—	١٨	—	—
شاي	٠٧	—	٠٦٥	٠٩	١٢	١٤	١٠٩	٢٣	٢٨	٢٣	٢٧
ارز	٠٨	١٣	١٣	١٤	٤٣	١٨	٤٥	٢٧	٣٥	—	١٦
سودين	٠٢	٠٢	٠٢	٠٢	٠٤	٠٤	٠٦	١٠٣	١٤	١١	١٤
مكسر	—	٢٠٨	٥٠٢	١٦	٦٣	١١٢	١١٥	٥١	٦٧	٨٧	٨٦
المجموع :	٤٤	٥٣٨	٨١٧	٥٣	١٢٨	١٥٨	٢٦٤٩	١٣١٣	١٦٢١	١٩	٢٠٨
قيمة المستوردات الوطنية	٦٥٨	٧٦٦	٩٥٣	١٠٨٢	١٥٦٥	٢٣٤٤	٣٣١٥	٤٥٣١	٤٥٨٦	٥٨٥٦	٧١٦
تسوية المبلغات الرسم	% ٦	% ٧	% ٨	% ٥	% ٨	% ٧	% ٧	% ٣	% ٣	% ٣	% ٣
المخفضة الى حجم المستوردات											

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة : النشرة الاحصائية السنوية للتجارة الخارجية / اعداد مختلفة

اما اجهزة التصوير الفوتوغرافي المصممة للاستعمال في ورش الطباعة وصنع الكليشهات
فقد خفضت الرسوم الجمركية عليها من ٢٣% الى ٤% .

والجدول رقم ٣-٢٢ يبين حجم المستوردات المعفاة لغايات علمية للاعوام من ١٩٧٠
- ١٩٨٠ بالمليون دينار .

من الجدول يتبين ان حجم هذه الاعفاءات قد ازداد من ٣٢١ مليون دينار عام
١٩٧٠ الى ٦٤٩ مليون دينار عام ١٩٨١ . وقد استحوذت الات الطباعة والكتب
والمطبوعات على النسبة الكبرى من تلك الاعفاءات .

ومما يؤخذ على هذه السياسة عدم اعفاؤها للورق من الضريبة الجمركية ، بالرغم من استعماله
لغايات علمية في حين انها تعفي ورق الصحف من تلك الضريبة .

٣٠٣٠٢٠٣ : توفير قدر من الرفاه من خلال تأمين الخدمات الصحية والوقائية والعلاجية

وفي هذا المجال تركز الاعفاء من الرسوم الجمركية على السلع التالية^(١)

- الادوية والعلاجات الطبية .
- افلام التصوير بالاشعة .
- مبيدات الحشرات .
- سيارات الاسعاف المجهزة .
- جميع الاجهزة الطبية التي تستخدم في المستشفيات ولدى الاطباء فسي
عياداتهم .
- الاثاث الطبي المجهز .
- اجهزة التعقيم ونفث السوائل .

(١) وزارة المالية / الجمارك التعريفية الجمركية .

جدول وقسم (٣ - ٢٢)

جسم المستودات المعفاة من الضرائب الجمركية لغايات عملية للتفتيش ١٩٨١ - ١٩٧٠

(بالملليون دينار)

السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
افلام علمية	٠.١٣	٠.١٢	٠.١٢	٠.١٢	٠.١٢	٠.١٣	٠.١٠	٠.٢٣	٠.٢٣	٠.٢٠	٠.٢٣	٠.١٠
كتب ومطبوعات	٠.١١٤	٠.٢٧٥	٠.٢٦٠	٠.٢٢٠	٠.٣٨٦	٠.٣٠٢	٠.٤٤٠	٠.٦٢١	١.٠٠٠	١.١٠٠	١.٢٠٠	١.٥٠٠
الات قص الورق	٠.١٥	٠.٤٢	٠.١٧	٠.٥٢	٠.٦٢	٠.٤٣	٠.٧٢	١.٥٩	١.١٥	١.١٤	١.١٤	٠.١٢٩
الات طباعة	٠.٧٩	٠.٨٠	٠.٨٨	١.٢٦	٢.٣٨	٢.٨٣	٠.٣٠٠	٠.٩٠٠	٦٥٠	٦٠٠	٩٠٠	٧٠٠
اخرى	٠.١٠٠	٠.١٢٠	٠.١٥٠	٠.١٧٠	٠.١٨٠	٠.١٨٥	٠.٢٠٠	٠.٢١٥	٠.٢٣٠	٠.٢٥٠	٠.٣٥٠	٠.٣١٠
المجموع	٠.٣٢١	٠.٥٢٩	٠.٥٢٤	٠.٥٨٠	٠.٨٧٨	٠.٨٤٦	١.٢٧٢	١.٩١٨	٢.٥٦٨	٢.٦٦٤	٢.٥٣٧	٢.٦٤٩

المصدر : دائرة الاحصاءات العامة / النشرة الاحصائية السنوية للتجارة الخارجية / اعداد مختلفة.

من ناحية اخرى فقد خفضت الرسوم الجمركية على الصابون الطبي من ٣٥% الى ١٨%
والجدول رقم (٣ - ٢٣) يبين حجم المستوردات التي اغفيت وخفضت لغايات
صحية وطبية للاعوام من ١٩٧٠ - ١٩٨١ بالمليون دينار .

٤٠٣٠٢٠٣ : تحقيق العدالة في توزيع الدخل :

يتمثل دور السياسة الجمركية في تحقيق العدالة في توزيع الدخل من خلال زياد معدل الضريبة
الجمركية والضريبة الاضافية على السلع لكالمية التي تستهلك من قبل اصحاب بالدخول المرتفعة حيث
ان اقتطاع جزء من دخل هؤلاء واعادته على صورة نفقات حكومية على مشاريع انماهية
تعود بالخير على افراد المجتمع لتحقيق جزء من العدالة الاجتماعية . مع العلم ان هذا
الهدف يتحقق بواسطة فرض الضريبة على الدخل مباشرة اكثر من فرض ضرائب جمركية
عالية على السلع الكالمية .

وقد تراوحت الضرائب على السلع الكالمية ما بين ٣٥% - ٢٠٠% وقد شملت هذه
الضرائب المرتفعة نسبيا السلع التالية :

- المشروبات الروحية .	- التبغ .
- مواد التجميل .	- الاقمشة / والسجاد / والالبسة .
- البياض والاحذية	- افران الغاز
- اجهزة التدفئة المركزية	- اجهزة التكييف
- الثلجات والفضالات والمراوح	- التلفزيونات / الفيد يوهات / الراد يوات
- السيارات .	- الاثاث
- السجلات .	

ومن الجد يربالذكر ان بعض الاصناف كالاقمشة والالبسة والاحذية ، وكذلك الاثاث
لم تكن الغاية الوحيدة من فرض ضرائب عالية عليها هو كونها سلعا كالمية بقدر ما هي لتحقيق
اغراض الحماية التي سبقت الاشارة اليها .

والجدول رقم (٣ - ٢٤) يبين حجم المستوردات من هذه السلع للاعوام
١٩٧١ - ١٩٨٠ بالرغم من ان الكثير من تلك السلع لا يمكن اعتبارها سلعا كالمية .

جدول رقم (٢٣ - ٢٤)

حجم المستوردات المغطاة من الضرائب الجمركية لغايات صحية وطبية للفترة ١٩٧٠ - ١٩٨١

(بالمليون دينار)

الصف	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠
صابون طبي	٠٠١٤	٠٠٢٣	٠٠٢٧	٠٠٤٧	٠٠٢٠	٠٠١٤					
اقلام تصوير بالاشعة	٠٠٨٣	٠١٠٥	٠٠٧٨	٠٠٨٨	٠٠٧٠	٠٠٦٢	٠٠٣٠	٠٠١٧	٠٠١٣	٠٠١٢	٠٠١٥
مبيدات حشرات	٠٠٦٦	٠٠٣٧٦	٠٠١٦٥	٠٠١٨	٠٠٥٤	٠٠١٥	٠٠٣٧٩	٠٠٣٥	٠٠٢٥٣	٠٠٢٠٠	٠٠١٧٠
سيارات سماء	٠٠١٠٧	٠٠٢٤٢	٠٠١٠٦	٠٠١٥	٠٠٥٠	٠٠١٤	٠٠١٠	٠٠١٠	٠٠٣١	٠٠١٣	٠٠٣٢
اجهزة طبية	٣ -	٠٠١٠٠	٠٠٧٠٠	٣ -	٠٠٧٠	٣ -	٠٠٤٥٠	٠٠٤١٠	٠٠٥٦٠	٠٠٥٠٠	٠٠٤٠٢
اطاك طبي	٠٠١٦٦	٠٠٣٤٤	٠٠٥١	٠٠٦٥	٠٠١٩	٣ -	٣ -	٠٠٢٦	٣ -	٠٠٢٤	٣ -
اجهزة تشخيصية	٠٠٣٢٤	٠٠٧٥٦	٠٠١٩٧	٠٠٣٦٦	٠٠٢٢١	٠٠٢٥٢	٠٠١٨٤	٠٠٢٨	٠٠٤٠	٠٠٣٧	٠٠٦١
= نفوساائل	٠٠٣٨٢	٠٠٧٧٨	٠٠٩٨٧	٠٠٤٠٠	٠٠١٧٧	٠٠٥٥	٠٠٣٨	٠٠١٠	٠٠١٥	٠٠٣٠	٠٠٢٠
المجموع	٠٠٣٥٢	٠٠١٦٥	٠٠٢٤٩	٠٠٩٧٩	٠٠٤٨١	٠٠٩٩٥	٠٠٧٩١	٠٠٧٩٦	٠٠٩١٢	٠٠٩٦٦	٠٠٧٠٠

التخفيض ١٨% بدل ٣٥%

لغايات صحية وصناعية

المصدر : دائرة الاحصاءات العامة . النشرة الاحصائية السنوية / اعداد مختلفة

حجم المستوردات من السلع الكيماوية واهيبتها النسبية للفترة ١٩٧٠-١٩٨١ (بالليون دينار)

المنفذ النسبة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
مشروبات عرجية	٠.٧٧	٠.١٠٥	٠.١٤٤	٠.١٤٧	٠.٢٢٨	٠.٤٣٥	٠.٧٠٠	٠.٨١٠	٠.٩٨٥	١.٣٢٠	١.٣٧٥	١.٨٢٨
التبغ	٠.٦٢٧	١.١٠٠	٠.٩٩٦	١.٨٦١	٠.٦٦٢	٠.٧٦٨	١.٢٥٠	١.٩٥٠	٣.٤٥٥	٣.٤٥٠	٣.٢٢٠	٣.٠٠٠
مواد تجمل	٠.١٨٢	٠.١٦٤	٠.٢٦٠	٠.٣٣٠	٠.٥٠٠	٠.٥٧٥	—	٠.٢١٨	١.٣٧٦	١.٨٤١	١.٨٠٠	١.٩٠٠
اقمشة	٧.٠٠	٣.٧٠٠	٣.٩٤٠	٤.٠٠	٤.٠٠٠	٦.٢٥٣	٨.٥٠٠	—	—	١٧.١٠٠	١٧.٢٦٠	١٣.٥٠٠
سجاد	٠.١٤١	٠.٠٨٧	٠.٢١٣	٠.٢٥٦	٠.٣١٨	٠.٤٣٦	٠.٩٥٠	—	١.٢٠٠	١.٨٠٠	٢.٦٠٠	٢.٥٠٠
البسة	٠.٧٨٢	١.٣٤١	١.٧٧٠	١.٩٤٤	٢.١٠٠	٦.٧٧٦	—	٧.٩٠٠	٩.٤٥١	٩.٧٨٥	١١.٢٦٠	١١.٢٦٠
احذية	٠.١٧٤	٠.١٥٧	٠.١٩٥	٠.٢٢٩	٠.٢١١	٠.٤٠٥	٠.٨٣٠	١.١٨٥	١.٢٩١	٢.٧٣٨	٢.٧٥٠	٢.٧٥٠
افران غاز	٠.١٨٦	٠.١٨٧	٠.٢٨٠	٠.٣٤٠	٠.١٠٠	١.٠٠٧	٠.٧١٦	١.١٠٠	١.٩٣٧	٢.٣٦	٢.٧٥٠	٢.٣٠٠
اجهزة تدفئة مركزية	٠.٢٠٠	٠.٢١٠	٠.٢٧٠	٠.٣٥٠	٠.٢٧٢	٠.٧١٦	١.٥٠٠	١.١٠٠	١.٨٥٨	١.٥٠٠	١.٧٥٠	١.٣٠٠
اجهزة تكيف	٠.١١٨	٠.٠٦٩	٠.٧٣٠	٠.٦٠	٠.٥٠٩	٠.٣٤٠	١.٠٠٩	١.٣٥٥	١.١٦٠	١.٥٠٠	١.٣٤٧	١.٠٠٠
تلاجات	٠.٢٢٨	٠.٠٥٣	٠.٠٨٨	٠.٠٥١	٠.٠٩٦	٠.٣٠٣	٠.٥٠٠	٠.٥٠٠	٠.٩٤٠	١.٥٢٥	٢.٧٥٤	٢.٨٣٠
فضلات	٠.٣٥١	٠.١٣٤	٠.٣٠٩	٠.٢٩٤	٠.٦٠٨	٠.٩٦٣	١.٥٠٠	٢.٠٤١	٢.٩٤٧	٢.٧٥٤	٢.٦٩٢	٢.٥٠٠
مراوح	٠.١١٤	٠.٠٦٢	٠.١٥٥	٠.١٩١	٠.٢٨٣	٠.٥٨٢	١.٠٥٧	١.٣٧٠	١.٤٥٤	١.٤٢٤	١.٣٢٠	١.٢٩٤
التلفزيونات	٠.٠٨٣	٠.٠٤٤	٠.٠٥٣	٠.٠٤٤	٠.١٤٥	٠.٢١٢	٠.٣٧٧	٠.٦٠٠	١.٦٤١	١.٦٦٥	١.٣٠٠	١.٣٠٠
الراديو و قطعها	٠.٥٥٩	٠.٤١٠	٠.٤٩٠	٠.٥٢٣	—	١.٧٩٩	٢.٧٠٠	٢.٩٠٠	٣.٠٠٠	٣.٥٠٠	٤.٣٠٠	٥.٠٠٠
السيارات	١.٤٠٠	٢.١٤٠	١.٧٠٠	٢.١٥٦	٤.٠٥٤	١٢.٣٣٤	٢٤.٠٠٠	٢٤.٠٠٠	٢٧.٠٠٠	٣١.٠٠٠	٣٧.٠٠٠	٤١.٠٠٠
الاتك	٠.٠٩٩	٠.٢٤٩	٠.٥٠٦	٠.١١٦	٠.١٥٣	٠.٤٠٩	١.٢٨٤	٤.٨٣٦	٧.٥٠٠	١٣.١٤	١٣.٤٤	١٤.٧٠٠
سجلات	٠.٠٨٠	٠.٠٤٢	٠.٠٨٤	٠.٠٦٠	٠.١٣٨	٠.٠٨٠	٠.٤٠٠	٠.٥٠٠	٠.٥٠٠	١.٤٠٠	١.٤٠٠	١.٦٠٠
المجموع	٨٣٠.١	١٠٢٥.٤	١١٨٧	١٣٧٥.٢	١٦٣٧٣	٣٤٣٩	٥٣.٤	٥٨٨	٧٧٩٩	٩١١	٩٩١	١٤٧.٤
نسبتها من حجم المستوردات	% ١٢	% ١٣	% ١٢	% ١٢	% ١٠	% ٦.٤	% ١٦	% ١٣	% ١٧	% ١٥	% ١٤	% ١٤

المصدر: دايرتلا حصوات العامة • النشرة الاحصائية السنوية للتجارة الخارجية / اعدت مختلفة.

والخلاصة ان السياسة الجمركية قد اعفت ما نسبته ١٩,٤% من حجم المستوردات لغايات اجتماعية (انظر الجدول رقم (٣-٢٥)) في حين خفضت الرسوم على ما نسبته ٥% من حجم المستوردات على السلع الضرورية (الجدول رقم (٣-٢١) بينما فرضت ضرائب عالية وبمعدلات تزيد على ٥٠% من قيمة السلع الكمالية التي شكلت في اهميتها ما نسبته ١٤% من حجم المستوردات وقد استهدفت هذه السياسة توفير السلع الهامة والضرورية باسعار معقولة من جهة واعادة توزيع الدخل وتحديث ايرادات للخزينة من جهة اخرى.

الا ان ما يؤخذ على هذه السياسة هو عدم اغنائها الورق رغم ضرورته من النواحي العلمية كما انها لم تميز بين السلع الكمالية والسلع الاخرى التي تستوفى عنها ضرائب متعددة بمعدلات مرتفعة كما انها لم تأخذ في الاعتبار ان الكثير مما كان يعتبر سلعا كمالية في السابق لم يعد كذلك اليوم، الامر الذي يقتضي اعادة النظر في تصنيف تلك السلع في ضوء ما حدث من تطور. واخيرا فانه يمكن القول ان اهداف السياسة الجمركية لم تقف عند هذا الحد بل تعدت لتلعب دورا هاما في مجال ترشيد الاستهلاك وذلك من خلال الاجراءات التالية:

- ١٠ رفع الضرائب الجمركية على السيارات ذات الاستهلاك الكبير للوقود بحيث اصبح التمييز في الضرائب التي تفرض على السيارات يتم على اساس سعة المحرك حيث فرضت الضرائب بمعدلات عالية جدا وصلت الى ٢٠٠% على السيارات ذات المحرك من سعة ٣٠٠٠ سم^٣ فاكثر وذلك للحد من استيراد هذه الانواع من السيارات (١) وترشيد استهلاك الوقود.
- ٢٠ تخفيض الضرائب الجمركية على الخضار والفواكه والحساء المعلبة من ٣٣% الى ١٥%، كما رفعت الضريبة ايضا على السلع غير الضرورية مثل (٢)
اللوز الى ١٥% بعد ان كان معنى تاما
الجوز = ١٥% بعد ان كان معنى تاما
مواد التجميل من ٤٨% الى ٦٠%
البيرة من ٦٥ افلما / اللتر الى ٢٥٠ افلما

(١) السلطنة الاردنية الهاشمية تعديل التعريف جريدة رسميه عدد ٣١٣٠ لعام ١٩٨٣ (١٩٨٣)
(٢) السلطنة الاردنية الهاشمية: تعديل التعريف الجريدة الرسمية عدد ٢٩٣٦ تاريخ

جدول رقم (٣ - ٢٥)
الاعفاءات الجمركية لفايات اجتماعية وأهليتها النسبية
للفترة ١٩٧٠ - ١٩٨١

الاعفاءات	المنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
مجموع الاعفاءات للسلم الضرورية		١١٥	١٢٣	١٣٥	١٩٣	١٩٧	٣٩٩	٦٦٦	٧٠٨	٨٥٤	١٢٣٩	١٧٣٨	٢٦١٧
الاعفاءات لفايات علمية		٠٣	٥٥	٥٥	٠٦	٠٩	١٥٥	٣١٦	٣٥٨	٤١٦	٦٠٢	١٠٢٤	١٦١٧
الاعفاءات لفايات طبية		٠٧	١٠	١٠	٠٨	١١	٢٠	٤٢	٥٥	٤٢	٥٥	٦٥	١٠٢
مجموع الاعفاءات		١٢٥	١٣٨	١٥٥	٢٠٤	٢١٧	٤٢٧	٧١٨	٧٧٨	٩١٦	١٣١٣	١٨٢٨	٢٦١٧
حجم المستوردات		٦٥٨	٧٦٦	١٥٣	١٠٨٢	١٥٦٥	٢٣٤٣	٣٣٩٥	٤٥٣١	٤٥٨٩	٥٨٥٦	٧١٦	١٠٢٤
نسبة الاعفاءات الى حجم المستوردات		% ١٩	% ١٨	% ١٦	% ١٨٨	% ١٤	% ١٨	% ٢٠	% ١٧	% ٢٠	% ٢٢	% ٢٥	% ٢٤

المصدر : دائرة الاحصاءات العامة : النشرة الاحصائية السنوية للتجارة الخارجية / اعداد مختلفة

٣٠ تعديل الضرائب على الباصات بحيث خفضت من ٢٠٠٠ فلس للكلم الى ١٠٠٠ فلس للكلم وهي الآن بمعدل ٥٠ فلما للكلم . وذلك بقصد اغراء المستوردين على تغيير الباصات القديمة واستبدالها بباصات جديدة وذلك لخطورة استعمال الباصات القديمة (١) وتشجيع احلال الباصات محل سيارات السرفيس والسيارات الصغيرة .

(١) السلطة الاردنية الهاشمية: تعديل التعريفات الجريفة الجريدة الرسمية رقم ٢٩٠٢ تاريخ
١٩٧٩/١٢/٢٥ ، صفحة ٢١٩٢ .

٠٤ الفصل الرابع

الادوات التنظيمية التطبيقية للسياسة الجمركية

١٠٤ : البحث الاول :

ادوات السياسة الجمركية في الاردن

تتمثل ادوات السياسة الجمركية في الاردن بمجموعة من القوانين والانظمة والتعليمات والجدول سواء الصادر منها عن دائرة الجمارك او الصادرة عن الدوائر الاخرى وتستخدم هذه الادوات لتحقيق اهداف السياسة الجمركية في الاردن، وفيما يلي سوف نستعرض هذه الادوات لبيان نقاط الضعف والقوة فيها وذلك وفقا للمجموعات التالية :

- مجموعة القوانين والانظمة الصادرة عن دائرة الجمارك •
- جدول التعريفات الجمركية المعمول بها في الاردن •
- مجموعة القوانين والانظمة الصادرة عن دوائر اخرى لها علاقة بالسياسة الجمركية •

وقبل البحث بالتفصيلات يمكن القول ان القوانين الجمركية وجدول التعريفات الجمركية هي الهيكل الاساسي للسياسة الجمركية وعليها استندت كافة الاجراءات الرامية الى تحقيق اهداف هذه السياسة •

١٠٤ : مجموعة القوانين والانظمة الصادرة عن دائرة الجمارك :

وتتمثل هذه المجموعة في القوانين الجمركية وتعليمات وانظمة الانتاج المحلي والمكسب، فلقد صدر اول قانون للجمارك في الاردن عام ١٩٢٦ واشتمل على (٦٠) مادة نظمت عملية التخليص على البضائع واسم الادخال المؤقت والاعفاءات وامور التراخيص وغيرها • (١)

(١) نشر القانون الجمركي في العدد الممتاز رقم ١٣٨ من الجريدة الرسمية الصادر في

وظل ذلك القانون مطبقاً مع تعديلاته حتى صدر القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢^(١) وسمي بقانون الجمارك والمكوس، أما القانون الجمركي المعمول به حالياً فهو القانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٣^(٢) والذي يبدئ العمل به اعتباراً من ١٠/٣/١٩٨٣.

ولما كانت فترة هذه الدراسة تغطيها أحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ فسوف يكون هو مجال تركيزنا .

قانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ :

يتكون هذا القانون من ١٨٤ مادة حوت في نصوصها جميع الاسس والعمليات التي استتدت اليها الاجراءات الجمركية سواء بالبضائع الداخلة للاستهلاك المحلي او اجراءات التصدير واعادة التصدير وكذلك البضائع المارة بالترانزيت والداخلة تحت وضع الادخال المؤقت ، او الى المناطق الحرة ، كما بينت ايضاً اجراءات التخزين . وعقوبات المخالفات الجمركية ، ولما كانت هذه الاجراءات تحتاج الى فصل خاص فسوف يتم التعرف اليها على ضوء اهداف السياسة الجمركية ضمن المجالات التالية :

- ٠١ ما يتعلق بالهدف المالي .
- ٠٢ ما يتعلق بالهدف الاقتصادي .
- ٠٣ ما يتعلق بالاهداف الاخرى .

٠١ ما يتعلق بالهدف المالي :

نصت المادة (٣) من القانون رقم ٩٦٢ لسنة ١٩٦٢ على إخضاع جميع البضائع الداخلة للسياسة الملكية للضرائب الجمركية بموجب جدول اول التعريفات عدد ١ ما استثنى منها بموجب احكام هذا القانون (قانون الجمارك او اي قانون آخر ويتوجب اى اتفاق)^(٣)

- (١) المملكة الاردنية الهاشمية قانون الجمارك والمكوس (الجريدة الرسمية عدد ١٥٩١ تاريخ ١٩٦٢/١/٢٥)
- (٢) المملكة الاردنية الهاشمية ، قانون الجمارك رقم ٦ لسنة ١٩٨٣ (الجريدة الرسمية ٠٠ مرجع سابق)
- (٣) المادة ٩/أ من القانون الحالي رقم ٦ لسنة ١٩٨٣ .

وفي مضمون هذه المادة برز موضوعان هما :

أ . فرض الضرائب واستيفاءها .

ب . الاعفاءات الجمركية .

أ . فرض الضرائب واستيفاءها :

٠١ . فقد نصت المادة ٤ من هذا القانون على ان تعين وتستبدل وتعديل التعريفات الجمركية للبضائع الواردة الى المملكة بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير (وزير المالية ووزير الصناعة والتجارة) *

٠٢ . استيفاء الضريبة الجمركية في اليوم الذي تتم فيه معاملة البيان التي تعتبر تامة عند تصديق مدير المركز عليها هي حين تخضع البضائع لتعريفات الرسوم بموجب القانون الحالي (عند تسجيل البيان في مركز الجمارك وفي هذا حل لاشكالات كثيرة كانت تحدث كلما طرأ تعديل على التعريفات سواء بالارتفاع او بالانخفاض .

٠٣ . كما اجاز القانون استيفاء الضرائب النوعية بالاضافة للضرائب القيمة .

٠٤ . فرض القانون رسم معاينة صادرات قدره ١% من قيمة البضائع المصدرة واستثنى من هذا الرسم جميع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية او الثروات الطبيعية للمملكة وذلك تشجيعاً للتصدير .

٠٥ . ومن اجل تعيين مقدار الضريبة المتوجبة على البضائع المستوردة اعتبرت القيمة في محل شرائها او مكان شحنها بيوم التخليص عليها مضافاً الى ذلك كافتاً للمصاريف من الشحن والتأمين والعمولة واية نفقات اخرى قد تلحق بالبضاعة التي حوسن ايصالها الى أول مركز جمركي مخول بالتخليص عليها .

ونظرا لاهمية هذا الموضوع فقد نص القانون على ضرورة اثبات القيمة بالوثائق والفواتير والمراسلات الصحيحة ، واشترط ابراز هذه الوثائق التي سأشير اليها في موضوع الاجراءات الجمركية صدقة من غرفة التجارة والصناعة للبلد المصدر مع تصديقها من السفارة او القنصلية الاردنية ان وجدت في ذلك المكان . وتخضع البضائع الى غرامة لا تتجاوز ٢% من قيمتها

* اضيف عضو ثالث لمجلس التعريفات الجمركية هو وزير التموين (المادة ١٥ من القانون رقم

فسي حالة عدم ابراز أو تصديق تلك الوثائق —————
الا ان هذه الغرامة قد لا تكون كافية لاجبار المستورد على تقديم الوثائق والمعلومات
الصحيحة .

✓ كما نظم هذا القانون كيفية استيفاء الضريبة من عين المال عند حدوث خلاف على
التقدير ما بين صاحب العلاقة (المستورد) وموظف التقدير في دائرة الجمارك بحيث
وضعت لها المعادلة الصحيحة . الا ان القانون الحالي، قد اضاف الى ذلك، وتسهيلا
لمعاملات المراجعين احالة هذا الخلاف الى لجنة ولية للتحكيم تتكون من عضو من طرف المستورد
وعضو تنتخبه دائرة الجمارك لحل الخلاف، واذ استحال الحل فترفع القضية الى لجنة
تحكيم اخرى تتكون من مفوض دائم من خارج دائرة الجمارك ومن عضوين آخرين احدهما من
غرفة تجارة عمان ، والاخر من دائرة الجمارك .

وفي هذه الاضافة حل لمشكلة تحصيل الغرامة من عين المال التي لا يرغب موظف
الجمارك في اتباعها لما يترتب عليها من صعوبات تتعلق في اختيار الاصناف
وتأمين بيعها بالسعر الذي رآه صحيحا كما لا يرغب صاحب العلاقة هو الآخر باتباعها
خوفا من اختيار الاصناف التي تفسد عليه تجارته

في مجال الاعفاءات الجمركية :

✓ ويودى منح هذه الاعفاءات كما رأينا الى تقليل حجم الإيرادات الجمركية وهي اعفاءات
تعددت وكثرت في القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ الامر الذي حدا الى التقليل منها في القانون
الحالي ، كما شملت جهات اخرى كثيرة .

٠٢ ما يتعلق بالهدف الاقتصادي : راعى القانون الجمركي رقم ١ لسنة ١٩٦٢ الاهداف

الاقتصادية وسعى الى تحقيقها بالوسائل التالية :

٠٤ اعفى كافة الآلات والمستلزمات المستعملة في الزراعة من الضرائب الجمركية واعتل ذلك
على البذور الزراعية والاسمدة وكذلك اجهزة الري بالتنقيط والادوات المستعملة في
تحسين الري واجهزة الالسان وتربية الدواجن والنحل .

- ب. دعم مؤسسة عالية كمؤسسة نقل محلية وذلك باعفاؤها من كافة ما تستورد .
- من الطائرات وقطعها والادوات والمهمات اللازمة لادارة الشركة .
- ج. اعفاء شركتي الفوسفات ومصانع الاسمنت وكذلك شركة البوتاس من كافة ما تستورد . هذه الشركات من اللوازم الضرورية لها .
- د . اعفاء كافة العيّنات التجارية .

في مجال التصدير:
اعفيت البضائع التي توافق دائرة الجمارك على منحها حق الادخال الموقت ضمن الشروط المعينة .

كما اعفيت البضائع المصدرة من منشأ أردني من ضريبة التصدير .

في مجال التجارة:

نظم قانون الجمارك حركة الاتجار بالترانزيت العادي والدولي وطرق تخزين بضائع الترانزيت وكيفية تقديم الضمانات الكافية لاجراج البضائع الى بلد المقصد

٣٠ ما يتعلق بالاهداف الاخرى :

أ . اعفى قانون الجمارك لغايات الحصول على السلع بأسعار متدنية معظم مستوردات المؤسسة العسكرية والمدنية .

ب. اعفاء كافة العيّنات الطبية والادوية والاجهزة واللوازم الطبية .

ج. اعفاء الاثاث والادوات المنزلية . والتي تزيد نسبة استعمالها على ٣٠%

د . جميع المهمات واللوازم التي تستورد ها المؤسسات العلمية والمدنية والخيرية

ومن خلال هذه الاجراءات يتبين ان القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ قد وضع اعفاءات كثيرة علاوة على اعفاءات التعريفات الجمركية مما ادى الى استحداث تشريع جديد من اهدافه

أ . أن يكون متطورا الى المدى الذي يغطي كافة الثغرات في القانون القديم رقم (السنة ١٩٦٢)

ب. تقليص حجم الاعفاءات ما امكن بلى والغاؤها على المواد المستوردة المشابهة

للمنتجات المحلية من قبل المؤسسات والدوائر الحكومية وكذلك الشركات الأخرى كصفة البترول وصادراتهم لبيان الصناعات المعتمدة والتي تخضع البضاعة المستوردة المشابهة لمنتجاتها إلى الضرائب الجمركية (انظر الملحق رقم ٤) واخيراً يمكن تلخيص أهم ما جاء في القانون الحالي إضافة لما هو منصوص عليه في القانون القديم :

١ • إضافة عضو آخر لمجلس التعريف الجمركية هو وزير التموين بحيث أصبح المجلس يتكون من :

- (١) وزير المالية •
- (٢) وزير الصناعة والتجارة •
- (٣) وزير التموين •

ب • اعتمدت نسبة الضريبة وكافة الاجراءات الجمركية وفقاً لتاريخ تسجيل البيان وليس لتاريخ انجازه • وذلك لانتهاء كافة الاشكالات التي تتعلق بارتفاع وانخفاض أسعار العملات والبضائع التي كانت تحدث في كثير من الأحيان •

ج • اوجد القانون الجمركي الحالي الرسم التعويضي علاوة على رسم التعريفه اذا ما وردت البضائع بأسعار اغراقية •

د • زاد من فترة الادخال الموقت للبضائع التي تخضع لهذا الوضع ستة شهور أخرى كما سمح بالتخليص على السلع المصنوعة من البضائع الداخلة تحت وضع الادخال الموقت معفاة من الضرائب الجمركية لحساب الجهات التي تتمتع بحق الاعفاء •

ه • اوجد وضع جديد هو اجازة رد الضرائب عن بعض المواد المستوردة الداخلة فسي صنع المنتجات الوطنية عند تصديرها الى خارج السلطنة • وفقاً لشروط وتحفظات تصدر لهذه الغاية •

و • اخضع البضائع المستوردة لحساب الدوائر الحكومية للضرائب الجمركية اذا وجد لها مثيل محلي •

ومن خلال النقاط السابقة يتبين ان القانون الحالي استهدف دعم الصناعة المحلية من نواح اخرى غير الاعفاءات وذلك بايجاد اسواق اخرى لها لم تكن موجودة في ظل القانون السابق كما اعطى للصناعات فرصة التصنيع باضافة مدة الادخال المؤقت السي ستة اشهر اخترى .

كما اوجد نظاما بديلا عن الادخال المؤقت لمن لا يرغب في الاستيراد تحت هذا الوضع (الادخال المؤقت) وذلك باستحداث مهاد رد الضريبة . كل هذا للاستحداثات جاءت لتخدم هدف تنمية القطاع الصناعي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٢٠١٠١٠٤ : قوانين وانظمة وتعليمات المكوس :

تعددت هذه القوانين والانظمة الى درجة يصعب معها حصرها او ملاحقة تعديلاتها فهي على سبيل المثال تتعلق بما يلي :

- أ . قانون التبغ والتبناك والسعوط . رقم ٣٢ السنة ١٩٥٢ (١)
- ب . قانون المسكرات والكحول والعطور رقم ١٥ السنة ١٩٥٣ (٢)
- ج . قانون ونظام الملح رقم ٦ السنة ١٩٥٠ (٣)
- د . قانون المنتجات المحلية رقم ٦ السنة ١٩٦٣ (٤)
- هـ . قانون ونظام وتعليمات رسوم المكوس على المنتجات النفطية رقم ٣٦ السنة ١٩٦٠ (٥)
- و . قانون صنع الكبريت (٦)
- ز . قانون وتعليمات وانظمة الحرس الوطني .

-
- (١) المملكة الاردنية الهاشمية ، قانون التبغ والتبناك والسعوط ، (الجريدة الرسمية ١١١٠ تاريخ ١٩٥٢) صفحة ٢٣٣ .
 - (٢) المملكة الاردنية الهاشمية ، قانون المسكرات والكحول والعطور ، (الجريدة الرسمية ١١٣٠ تاريخ ١٩٥٣) صفحة ٤٦٠ .
 - (٣) المملكة الاردنية الهاشمية ، قانون ونظام الملح ، (الجريدة الرسمية ١٠١٥ تاريخ ١٩٥٠) صفحة ١٥٠ .
 - (٤) المملكة الاردنية الهاشمية ، قانون المنتجات المحلية ، (الجريدة الرسمية ١٦٨٤) تاريخ ١٩٦٣) صفحة ٥٤٠ .
 - (٥) المملكة الاردنية الهاشمية (قانون ونظام وتعليمات رسوم المكوس المنتجات النفطية) ، (الجريدة الرسمية ١٥٢٦ تاريخ ١٩٦٠) .
 - (٦) = = (قانون صنع الكبريت) ، (الجريدة الرسمية ١٧٧ تاريخ ١٩٥٢) .

ج) قانون وانظمة وتعليمات البند رول (١) .

واهم ما جاء في هذه القوانين والانظمة هو بيانها لكيفية الحصول على ترخيص للمصانع الجديدة ورسوم الرخص وفئاتها . كما بينت هذه الانظمة وتهد يلاتها معدلات ضرائب الانتاج والسلع الخاضعة لها بالاضافة الى الاسس والتوتيبات اللازمة لكيفية ادخال المواد الاولية واخراجها لغايات التصنيع .

واهم ما يؤخذ على هذه القوانين هو تعدد ها وتدني مستوى فعاليتها اذ اثبتت الدراسة ان ضرائب الانتاج رغم زياتها المطلقة الا ان نسبتها الى الضرائب الجمركية بدأت بالتناقص .

وهكذا فان اصدار قانون موحد للمنتجات الوطنية بات ضروريا لتغطية الجوانب التالية .

- (١) استيعاب كافة هذه الانظمة السابقة الذكر .
- (٢) توسيع قاعدة الوعاء الضريبي لهذه المنتجات .
- (٣) اعتماد القيمة اساسا للضريبة حتى قتلائم وتطورات الاسعار خصوصا وقد اصبح هذا التخيير ضروريا خاصة مع وجود التشريع الجديد لدائرة الجمارك .

٢٠١٠٤ جداول التعريفة المعمول بها في الاردن

لجداول التعريفة في كل دول العالم اهمية خاصة في السياسة الجمركية كما رأينا لكونها تبسط عملية التخليص الجمركي وتسهل بالتالي عمليات التبادلات التجارية كما تقوم كافة الاتفاقيات الاقتصادية على اساسها ومن خلال جداول التعريفة يمكن ان ترسم اهداف السياسة الجمركية .

(١) السلطة الاردنية الهاشمية * (قانون وانظمة وتعليمات البند رول) (جريدة رسمية

١٢٦ عام ١٩٢٨)

وفيما يلي سوف نتناول جدول التعريفات الجمركية المعمول به في الاردن في محاولة
لبيان خصائصه وتركيبه الهيكلي واهميته الاقتصادية .

أصدر الاردن عدة تعريفات جمركية كان أولها عام ١٩٣٦ (١) ثم اصدر التعريفات
الجمركية المعمول بها حاليا عام ١٩٦٢ (٢) وهي التعريفات التي طرأ عليها عدد كبير من
التعديلات ، تم طبعتها بكافة تعديلاتها في ١٥/١١/١٩٨٠ .

ولطبيعة الظروف الاقتصادية وتطوراتها ، فإن تعديل جداول التعريفات ما بين
الحين والآخر أمر لا مفر منه في ضوء الظروف والتطورات ونظرا للمرونة والسرعة الواجب توفرهما
في التعديس ، فقد روي ان يصدر بقرار وليس بقانون ، كما ان صدور ذلك
عن مجلس الوزراء يعود الى الهمية الاقتصادية التي يظوى عليها
كما يشترط في تعديل التعريفات الجمركية او تغييرها اعتماد السرية التامة لحين نشرها فسي
الجريدة الرسمية .

اولا : خصائص التعريفات الجمركية في الاردن :

(١) اعتمد جدول التعريفات الجمركية المعمول به حاليا على جدول تعريفات بروكسل
بحيث جاء مبسطا ومرتبها على اساس سالك الطبيعة الثلاث ، وهي المملكة الحيوانية
والمملكة النباتية ، والمملكة الصناعية (٣)
وتتكون هذه الجداول من ٢١ قسما مجزأة الى ٩٩ فصلا وهذه الاخيرة تكون من
١٠٢٢ بندا رئيسيا وهي مطابقة تماما لتعريفات بروكسل من حيث الاقسام والفصول
والبنود الرئيسية ولكن الاختلاف يأتي في البنود الجزئية والمفروضة بموجبها
معدلات التعريفات .

(١) المملكة الاردنية الهاشمية	التعريفات الجمركية (الجريدة الرسمية عدد ٥٤١ تاريخ
(٢) المملكة الاردنية الهاشمية	التعريفات الجمركية (١٩٣٦) (الجريدة الرسمية عدد ٦٠١ تاريخ ١٩٦٢)
(٣) مجلس الوحدة الاقتصادية .	الهيكل الضريبي في المملكة الاردنية الهاشمية ، مرجع سابق ص ٥٧ .

وقد رأى المشرع الاردنسي تجزئة هذه البنود الى ٢٢٢٦ بندا مع العلم ان هذا الرقم قد يتغير تبعاً للتعدلات التي قد تجرى على بنود التعريفات الجمركية .
وتأتي هذه التقسيمات تبعاً للهدف من وضع الضريبة الجمركية . ويؤخذ على التعريفات المعمول بها في الاردن كثرة جزئياتها التي لا تخدم غرضاً معيناً وخاصة ما يتعلق بالمواد الكيماوية الواردة في الفصولين ٢٨ ، ٢٩ ، الا ان في تجزئة بنود التعريفات نواحي ايجابية من حيث :

- ١ . ابراز التسمية الصحيحة للاصناف بتسمياتها الحقيقية .
- ب . التخصيص في الاصناف الذي يؤدي الى تسهيل الحصول على احصاءات التجارة الدولية .
- ٢ ✓ . التعريفات الجمركية في الاردن ذات فئة واحدة .
وهذه الفئة تحتوي على تعريفات الوارد ولا تحتوي على تعريفات للبضائع الصادرة وقد يعود ذلك الى عدم وجود ضريبة صادرة على البضائع الصادرة من المملكة .
- ٣ . غالبية الضرائب المفروضة بموجب جدول اول التعريفات المعمول بها في الاردن هي ضرائب قيمية اذ ان احصائية عدد بنود التعريفات بما فيها جزئياتها بلغت ٢٢٢٦ بندا منها ٦٨ بندا فقط على اساس الضريبة النوعية وقد فرضت هذه الاخيرة على النحو التالي :
 - ١ . على اساس الوزن :
 - (١) الوزن القائم كما في البن على اختلاف انواعه .
 - (٢) الوزن نصف القائم كما في الشاي الوارد باغلفة لا يزيد وزنها عن كغم واحد .
 - (٣) على اساس الوزن الصافي كما في الضريبة على التبغ .
 - ب . على اساس السعة (الحجم) كما في المشروبات الروحية .
 - ج . على اساس العدد كما في عيدان الثقاب .

الا ان الضرائب المفروضة في بقية البنود هي ضرائب قيمية ، وتمتاز هذه الضرائب بأن قيمتها ترتفع مع ارتفاع قيمة السلعة ومن ثم تتوفر فيها صفة المرونة هذا مع العلم بان تقدير القيمة لغايات فرض الضريبة يحتاج الى وجود خبراء في التقدير ، يراقبون ما يعمد اليه بعض المستوردين من اعلان قيمة تقل عن القيمة الحقيقية للسلعة فسي اقراراتهم (١) .

وعلى الرغم من ذلك فان الضريبة القيمة تعد اكثر ملائمة من حيث سهولة التحصيل بالمقارنة مع الضريبة على اساس الوحدة التي غالباً ما تمتد عن تحقيق العدالة الضريبية ، اذ يكون معدلها على السلع الرخيصة اكبر من معدلها على السلع الغالية الثمن ، واذا ما اردنا التمييز بين السلع الجيدة والردیثة فان هذه الطريقة تفسد سهولتها في التطبيق ، الا انه يؤخذ على الضرائب القيمة انها مثار للنزاع بين المسلطات الجمركية والمستوردين اذ يصعب تحديد القيمة الصحيحة للسلع المستوردة الا انها تبقى اكثر ملائمة لغايات الضريبة اذا توفرت الخبرات في التقدير ووضعت الاسس والمعوقات الكفيلة بالحد من التهرب عن طريق الاقلال من القيمة الحقيقية للبضاعة .

٤ . التفاوت في معدلات الضريبة الجمركية .

باستمرار وجد اول التعريف الجمركية تبين ان معدلات الضريبة المفروضة بموجبها قد تفاوتت ما بين الاعفاء الكامل والارتفاع الكبير في معدلات الضريبة الذي وصل اليه ٢٠٠ % على السيارات التي تزيد سعة محركاتها عن ٣٠٠٠ سم^٣

والجدول التالي يبين عدد البنود في التعريف الجمركية ومعدلات الضريبة المفروضة بموجبها

(١) عبد العال الصكبان مقدمة في علم المالية العامة والمالية العامة في العراق الجزء الاول . طبعة ثانية . (الموصل : مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، ١٩٧٦) ص ٢٦٦

جدول رقم (٤ - ١)
معدلات الضريبة الجمركية في الاردن وعدد بنودها

فئة الضريبة	عدد البنود	فئة الضريبة	عدد البنود
المعفاء	٩٠٧	٣١ - ٤٠ %	٢٥١
١ - ١٠ %	٢٦٨	٤١ - ٥٠ %	٦
١١ - ٢٠ %	٦٦١	٥١ - ٦٠ %	٦
٢١ - ٣٠ %	٢٤٢	٦١ % فما فوق	١٢

المصدر : جدول التعريف الجمركية

ومما سبق يتبين ان معدل الضريبة الجمركية المفروضة على السلع الخاضعة للضريبة في الاردن هو ٢٤٫١٨ % (انظر صفحة ٧٩)

٠١ وبالنظر الى جداول التعريف يتبين ان كثيرا من معدلاتها قد فرضت بنسب تراوحت ما بين ١٤ % و ٢٣ % دون اي مبرر لهذا التفاوت كما في قطع السيارات (مثلا) ، وكذلك في الفصل ٧٣ من اصناف متعددة بحيث تراوحت ما بين ٥ % و ٨ % (١) الامر الذي يؤدي الى اعاقا العمل خاصة عندما يفرض الاجتهاد نفسه في تطبيق بنود التعريف للاصناف التي لا ترد صراحة في جداولها او الشروحات التابعة لها اذا كان الاولى ان توحد هذه الضرائب بفتة واحدة مقدارها ٢٠ % مثلا للبنود التي تراوحت ضريبتها بين ١٤ % و ٢٣ % .

٠٢ ان كثيرا من الاصناف فرضت عليها ضريبة بمعدل ٢٨ % باعتبارها ادوات للزينة كالاصص المعدة للزراعة ، والحلي التقليدية ، واعتقد ان من الانصاف اعادة النظر في الضريبة المفروضة عليها خاصة وان من الصعب التمييز على سبيل المثال بين الاصص المعدة للزراعة والاصص البلاستيكية المشابهة لها والمستعملة للنفايات والفضلات .

(١) وزارة المالية/الجمارك- التعريف الجمركية .

٠٣ لم تميز التعريفة الجمركية بين السلع الكمالية والسلع الضرورية بأكثر من معدلات الضريبة التي لم تتجاوز الـ ٤٠% وهي تعادل معدلات الضريبة المفروضة على السلع المستوردة المشابهة للإنتاج المحلي. كما تجدر إعادة النظر في تصنيف ما هو كما لسي وما هو ضروري إذ من الأجحاف ان يتماوى جهاز الراديو بجهاز الفيديو من حيث معدل الضريبة المفروضة على كل منهما فلم يعد الراديو جهازا كماليا. كما لم تعد الغسالة والتلفزيون سلعا كمالية كادوات تنظيم جريان السوائل المطلية بالمعادن الثمينة (الخنفيات وادوات الحمامات المطلية بالذهب) .

ثانيا : الأهمية الاقتصادية لجدول التعريفة الجمركية في الأردن :

يمكن التعرف على الأهمية الاقتصادية لجدول التعريفة الجمركية من خلال معرفة تطور الهيكل الضريبي للتعريفة الجمركية .

ولما كانت متابعة التعديلات التي طرأت على جدول التعريفة الجمركية لكونها موزعة على كافة أعداد الجريدة الرسمية تعد عملية شاقة وصعبة فقد قمنا بتسابعة هذه التعديلات منذ عام ١٩٧٠ وحتى الآن وفيما يلي ملخص لأهم ما جاءت به تلك التعديلات

٠٢ طرأت تغييرات كبيرة على معدلات التعريفة الجمركية لغايات تشجيع الصناعة المحلية بحيث أقيمت كافة المواد الأولية والأجهزة واللوازم الواردة للصناعة أعماماً كاملاً كما فرض رسم تعويضي على المدافئ النفطية وعلى أساس نوعي بحيث وصل السبي ٧ دنانير أو ٣٥% من القيمة أيهما أعلى .

ب. خفضت الضريبة على الباصات لمرتين متتاليتين وبذلك انخفضت من ٢٠٠٠ فلس/كغم عام ١٩٧٥ إلى ان أصبحت حالياً تعادل (٥٠) فلساً / كغم .

- ج • خفضت الضريبة الجمركية على السيارات الشاحنة بنسبة تراوحت ما بين ٦٠٠ فلس /كغم - ٤٠٠ فلس /كغم وذلك لغايات مالية حيث كان تسجيل هذه السيارات يتم باسماء اشخاص في دول مجاورة تهربا من دفع الضريبة التي كانت مرتفعة في ذلك الحين .
- د • استبدلت التعريفات الجمركية التي كانت مفروضة على سيارات الركاب المستعملة بحيث اصبح استيفاؤها على القيمة بدل الوزن وذلك لغايات مالية اذ كثيرا ما قام البعض باستيراد سيارات جديدة خلال الاربعة اشهر الاخيرة من السنة والاحتفاظ بهسا لبداية العام الجديد والتخليص عليها على انها مستعملة ، الامر الذي قد يسودى الى ضياع ضريبة جمركية عالية لبعض انواع السيارات ، كما اعتمد مؤخرا قيمتين للسيارة (قيمة السيارة سنة التخليص وقيمتها الفعلية) لاغراض تحقيق الرسوم .
- هـ • عدلت التعريفات الجمركية ولمرات عديدة لتتلاءم والاتفاق الاردني السوري وخاصة عام ١٩٧٨ حيث عدلت الضريبة على الخيوط القطنية غير المهيأة للبيع بالتجزئة .
- و • خفضت الضريبة على الخضار والفواكه المعلبة من ٣٨% الى ١٥% وذلك بقصد الحد من الغلاء .

ما تقدم يتبين أن لجدول التعريفات الجمركية أهمية اقتصادية خاصة ، تعكس في ثناياها اهداف الدولة المالية والاقتصادية ، لذا فانها تحتاج الى دراسة دقيقة بحيث تشمل هذه الدراسة مايلي :

- (١) اعادة النظر في فئات الضريبة الجمركية وتوحيد ما بها بحيث لا يبقى التفاوت في معدلاتها قائما بين السلع المتشابهة او القريبة من بعضها البعض كأصناف الزجاج ، والحديد وقطع السيارات وغيرها .
- (٢) اعادة تقييم السلع الضرورية والكمالية ورفع معدلات الضريبة على الكمالية منها بنسب اعلى مما هي عليه الآن للتمييز بينها وبين ما هو مفروض لغايات حماية الانتاج المحلي .
- (٣) الحد قدر الامكان من تجزئة البنود الفرعية .

٠٣ مجموعة القوانين والانظمة الصادرة عن جهات اخرى غير دائرة الجمارك ولها علاقة

بحركة الاستيراد او التصدير :

ومن هذه القوانين والانظمة ما يلي :

- (١) نظام الاستيراد (وزارة الصناعة والتجارة) .
- (٢) الاتفاقيات الثنائية (وزارة الصناعة والتجارة) .
- (٣) انظمة وتعليمات البيطرة (وزارة الزراعة) .
- (٤) نظام الاجهزة اللاسلكية اللاقطة (وزارة المواصلات) .
- (٥) قانون ميناء العقبة (دائرة ميناء العقبة) .
- (٦) قانون تشجيع الاستثمار (وزارة الصناعة والتجارة) .

١٠٣ : نظام الاستيراد :

انظمة الاستيراد كثيرة وقد صدرت منذ قيام الدولة وكان نظام مراقبة الاستيراد لعام ١٩٤١ أحد الانظمة التي حددت وجوب الحصول على رخصة استيراد (١) لكافة البضائع التي ترد الى الأردن والتي تزيد قيمتها عن جنيه فلسطيني واحد ، الا ان هذه الانظمة قد تطورت الى ان صدر آخر نظام للاستيراد في عام ١٩٧٦ . وتظهر الاهمسية الاقتصادية لهذا النظام من خلال توجيه الاستيراد بحيث اعفيت من رسوم الاستيراد المواد الاولية (٢) التي تستورد ها المصانع المحلية من اجل تصنيعها واعادة تصديرها على أن تضمن وزارة الصناعة والتجارة رسوم الاستيراد بالطريقة التي تراها مناسبة وفقاً للشروط والتحفظات التي تضعها لهذه الغاية وفي ضوء نظام الاستيراد لعام ١٩٧٦ صدر بتاريخ ١٤/٣/١٩٧٩ قرار اعفاء كافة المواد المستوردة من قبل المصانع المحلية مباشرة لغايات التصنيع واعادة التصدير او لبيعها لجهات اخرى معفاة من الرسوم .

(١) محمد البخيت ورفاقه ، مجموعة القوانين والانظمة الصادرة لغاية سنة ١٩٦

جزء (٢) ، (عمان : مطبعة الاستقلال) .

(٢) الملكة الاردنية الهاشمية ، نظام الاستيراد ، مرجع سابق ص ١٥ .

منع نظام الاستيراد المعمول به حثاناً استيراد ما يلي : رسومات عليه صراحة في المادة ١٤ منه

- (١) سيارات نقل الركاب الصالون التي تعبر على غير البنزين خوفاً من تلوث البيئة .
- (٢) الآلات المعدة للعباب اليانصيب والقمار منعا للفساد الاجتماعي
- (٣) جميع انواع المجاير والمشروبات الغازية حماية للصناعات المحلية من منافسة السلع الاجنبية .
- (٤) المتفجرات والاسلحة النارية الابتوعية من وزارة الداخلية وذلك لغايات امنية .

٤٠٣٠١٠٤ : الاتفاقيات الثائية :

وتطبق بنسبى التعريف على الاصناف المدرجة بهذه الاتفاقيات اما بالاعفاء الكامل او التخفيض وقد سبق الاشارة الى هذه الاتفاقيات فى الفصل الثالث .

٤٠٣٠١٠٤ : انظمة وتعليمات البيطرة :

وتفرض على مستوردات الجلود والحيوانات الحية المستوردة وكذلك منتجاتها وتعلق بفرض ضرائب بيطرة على بعض هذه المستوردات الحيوانية بحيث تستوفى من قبل مه اثرة الجمارك مع التأكد من سلامة هذه المستوردات من النواحي الصحية .

٤٠٣٠١٠٤ : نظام الاجهزة اللاسلكية اللاقطة :

ويشترط عرض الاجهزة اللاسلكية المستوردة على مديرية الاستخبارات العسكرية لضرورات اجازتها من النواحي الامنية . كما حددت الرسوم الواجب استيفاؤها على اجهزة الالتقاط والتي سبق الاشارة اليها .

٥٠٣٠١٠٤ : قانون ميناء العقبة :

وصدر عام ١٩٥٩ (١) واشتمل على ثمانى مواد وسوجب هذا القانون استئنت

(١) المملكة الاردنية الهاشمية ، قانون ميناء العقبة (جريدة رسمية رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٥٩) صفحة ٥٣١ .

دائرة حكومية تقوم بإنشاء الميناء وإدارته واستغلاله وتبع ذلك إصدار أنظمة وتعليمات لها علاقة بالمفاهيم الجمركية كنظام بدلات التجريم والعتالة وقد عرف النظام في المادة (٢) منه ما يلي: (١) .

(١) التجريم : في التفريغ :

ويعني تلقي البضائع من روافع السفن إلى الموانئ والرصيف وفكها فسيالات وترتيبها داخل الموانئ أو على الرصيف ورفع البضاعة من الموانئ وترتيبها على الأرصفة ضمن مسافة لا تزيد على عشرين متراً من محاذاة الرصيف .

في التحميل :

تنزيل البضائع من الأرصفة إلى الموانئ وترتيبها فيها وإيصال الموانئ حتى محاذاة السفن ووضع البضائع تحت روافعها وتعليقها فيها من أجل عملية التنضيد

بين سفينة وأخرى :

ويعني تلقي البضائع من روافع السفينة وفكها وترتيبها داخل الموانئ وإيصال الموانئ حتى محاذاة السفن الأخرى ووضعها تحت الروافع وتعليقها منها من أجل عملية التنضيد .

(٢) العتالة وتعني نقل البضائع من الرصيف إلى داخل أو خارج المستودعات وترتيبها ضمن منطقة الميناء . . . الخ .

وأهمية هذه المفاهيم تأتي عند تقدير القيمة لغايات فرض الضريبة الجمركية إذ تضاف أجور التجريم إلى القيمة بينما لا تضاف أجور العتالة

(١) المملكة الأردنية الهاشمية ، نظام بدلات التجريم والعتالة ، (جريدة رسمية رقم ١٤٢٥ لعام ١٩٥٩) صفحة ٤٣٦ .

٦٠٣٠١٠٤ : اوامر الدفاع : يصدر ما بهين الحين والآخر من منطلق الصلحة الوطنية
اوامر دفاع ، اما بمنع استيراد سلعة او مادة معينة او بتحديد استيرادها او باخضاع
استيرادها الى اشراف جهة ذات اختصاص . ومن الامثلة على ذلك امر الدفاع رقم ٣٠
لسنة ١٩٦١^(١) المتعلق بمنع تسجيل اى سيارة ركاب تسير على غير البنزين لدى دائرة
السير . . . وهكذا .

٧٠٣٠١٠٤ : قوانين تشجيع الاستثمار : تضمنت هذه القوانين اغفاءات ضخمة من اجل تحقيق
نمو في الانتاج الصناعي والزراعي وكذلك في القطاع السياحي . وقد سبق التعرض لحجم
الاعفاءات التي منحت بموجب هذه القوانين .

ما تقدم يتبين ان ادوات السياسة الجمركية كثيرة ومتعددة ولكل منها اهدافه المستقلة
مع ان كثيرا منها يركز على تشجيع حركة التصنيع ودعم الصناعات المحلية وذلك اما بالاغفاء
الباهظة للواردات هذه الصناعة واما باضفاء مظلة من الحماية الاغلاقية خوفا من منافسة السلع
الاجنبية ، ويمكن القول ان تعدد هذه الادوات جعلها تتعارض مع اهداف بعضها
العضوان كثيرا انعكست على شكل تدن في الانتاجية الفعلية لموظفي الجمارك
من جهة وعلى سلامة العمل الجمركي من جهة اخرى .

١٠١٩٦٢ : المملكة الاردنية الهاشمية ، الجريدة الرسمية ، عدد ١٥٨٩ لعام ١٩٦٢ .

٤-٢ : المبحث الثاني

الاجراءات الجمركية في الاردن :

تهدف الى الاهداف التي ترمي السياسة الجمركية الى تحقيقها من خلال ادواتها المطبقة من قبل الاجهزة الجمركية الى اجراءات جمركية كثيرة ومتشابكة تحتاج دراستها الى بحث منفصل قائم بذاته ، وتبدأ هذه الاجراءات من دخول البضاعة للاراضي الاردنية وتستمر حتى وضعها للاستهلاك المحلي او الاشراف على اخراجها خارج الحدود الاردنية وسوف يتم استعراض هذه الاجراءات على النحو التالي :

- اجراءات تحصيل الضريبة .
- اجراءات وقف تحصيل الضريبة .
- اجراءات اخرى .

١٠٢٠٤ : اجراءات تحصيل الضريبة على البضائع المستوردة لغايات الاستهلاك المحلي :

أ . اجراءات استلام البضاعة : وتتم عند ورود البضاعة الى الموانئ البحرية او البرية او الجوية او بواسطة الطرود البريدية بحيث ترفق بجداول وكشوفات تشمل على كافة المعلومات التي تتعلق بالبضاعة من حيث اعداد الطرود والاوزان ونوع البضاعة . . الخ وتسلم الى المسؤولين عن المستودعات التي تخزن فيها البضاعة ، ومن الممكن ان تكون ملكية هذه المستودعات لجهات ومؤسسات اخرى غير وزارة المالية الجمارك كما في (ميناء العقبة) . ومستودعات جمرك مطار عمان .

ب . اجراءات التخليص على البضاعة : وتتم هذه الاجراءات على النحو التالي :

- (١) تفريغ كافة المعلومات الواردة في بيان (واسطة النقل) Manifest
لكل مستورد على حدة على بيان يسمى "البيان الجمركي"
Custom
على عدة نسخ وباشكسال معينة (ملحق رقم) (٥) Declaration

بحيث يتقدم به صاحب العلاقة (المستورد) او من ينوبه (شركات التخليص) مسجلا به كافة المعلومات المتعلقة بالبضاعة بحيث تتطابق الوثائق المرفقة بهذا البيان من حيث وزن البضاعة ، عدد الطرود كميته ، اصنافها ، منشوها ، والوثائق التي تهيئ هذه المعلومات هي

- اذن التسليم Delivery Note وهي وثيقة تعطى من قبل الناقل اشعارا لصاحب العلاقة بوصول بضاعته والتقدم الى المركز الجمركي للتخليص عليها .
- بوليصة الشحن Bill Of Lading وهي من الوثائق الهامة التي تعطى صاحبها حق ملكية البضاعة كما تشير الى نوع البضاعة ووزنها ولها اهمية خاصة في بيان اجور الشحن خاصة وان القيمة لغايات فرض الضريبة يجب ان تتضمن اجور الشحن .
- فاتورة التعبئة Packing List وهي فاتورة تبين مفردات البضاعة ومحتويات كل طرد على حده لسهولة معاينتها من قبل موظفي الجمارك المختصين . ولهذه الوثيقة اهمية خاصة في اعطاء الفكرة الصحيحة عن محتويات الطرود ان قد لا يتكسب المعايين من الكشف على كافة الطرود فيكتفى بمطابقة احدها على هذه القائمة .
- شهادة المنشأ . وهي تحدد منشأ البضاعة وهي مهمة لغايات التأكد من عدم تسرب البضائع من الدول الممنوع التعامل معها كاسرائيل وجنوب افريقيا أو الشركات المدرجة على القائمة السوداء .
- فاتورة تفصيلية ، ولهذه الوثيقة اهمية قد تفوق اهمية الوثائق الاخرى من حيث تحصيل الضريبة اذ تحدد حجم الوعاء الضريبي خاصة وان قيمة البضاعة هي اساس استيفاء الضرائب الجمركية فسي الغالب .

- وثائق اخرى • كبوليصة التأمين ، وكتاب البنك وشهادات صحية
ومطريسة •

وهناك قسم خاص " قسم البيانات (المنافيسات) في كل مركز جمركي

يقوم بتسجيل كافة البيانات الجمركية مع وثائقها ومطابقتها على الجداول المقدمة
من قبل الناقل ووضع القيود الخاصة بالبيانات الجمركية من حيث اعطاء الرقم
المتسلسل واثبات الوثائق المرفقة • ولهذا الوثائق اهمية بالغة في مجال
تحصيل الضريبة اذ يشترط القانون الجمركي في الاردن ارفاقها وتصديقها اصولا •
كما ان لوصف البضاعة في هذه الوثائق اهمية في تطبيق بند التعريف للتمييز بين ما
هو معفى من تحصيل الضريبة وبين ما هو خاضع لها •

٠٢ المعايينة:

تعاين الظروف الواردة فعلا لكل ارسالية على حده وتطابق على ضوء الوثائق
المرفقة بالبيان الجمركي وذلك للتأكد من صحة ما تحويه هذه الوثائق للحيلولة دون
تسرب بضائع ممنوعة او مخالفة • واهم ما يؤخذ على اجراءات المعاينة هو ما يتعلق
بمعاينة الحاويات حيث يكون من الصعب في بعض الاحيان مطابقة كافة المحتويات على
الوثائق المرفقة ، وينتج عن ذلك محاذير تتمثل في اخفاء ما يزيد عن محتويات الوثائق
المبرزة •

٠٣ اجراءات التخمين : تقدم البيانات الجمركية مع عينات في حالات كثيرة للتخمين
(تقدير قيمة البضاعة) لغايات فرض الضريبة الجمركية • وترتكز اساس التقدير في الاردن على
الاسس المنصوص عليها في اتفاقية القيمة الصادرة عن مجلس التعاون الجمركي وذلك من
النواحي الآتية •

- (أ) قيمة البضاعة مع كافة المصاريف بها فيها اجور الشحن (سيف) عمان •
- (ب) ان يكون السعر قد تم بين بائع ومشتري في سوق حره وليس بين البائع
والمشتري اى صلة تؤثر على سعر البيع •

ج) ان تكون القيمة حقيقية وليست خيالية .
 الا ان مشكلة التقدير من المشاكل الرئيسية في الاردن حيث ان ارتفاع معدلات
 الضرائب الجمركية يشجع على التهرب من دفع الضريبة وذلك بتخفيض قيمة الفواتير
 المقدمة للجمارك خصوصا وانه لا يترتب على تقديم الفواتير غير المصدقة سوى غرامة
 لا تتجاوز ٢% من قيمة البضاعة . كما انه في حالة اكتشاف فروقات تتجاوز ١٠% من
 قيمة البضاعة يترتب عليها غرامة فعلية لا تتجاوزه ١٥% (١)

وفي هذه الحالة تصبح عملية معرفة القيمة من المواضيع الصعبة اذ كثيرا ما
 ترفض الفواتير المقدمة للجمارك مع احقية الموظفين المختصين بالاطلاع على المراسلات
 التجارية الامر الذي يؤدي في كثير من الاحيان الى اعاقه تخليص البضائع وقد لا
 يعود السبب الرئيسي الى رجال الجمارك بقدر ما يعود الى المستوردين اصحاب
 العلاقة .

٤٠٤ تقدير الضرائب الجمركية :

بعد الانتهاء من تقدير البضاعة يقوم موظفو قسم التصنيف بتطبيق بنود التعريفات
 الجمركية على اصناف البضائع المستوردة . وهنا ايضا تبرز اكثر من مشكلة حيث ان مهمة
 التصنيف ليست بتطبيق جدول التعريفات فقط بل ويرافقه تطبيق انظمة وقوانين واتفاقيات
 اخرى . ونظرا لتعدد الضرائب الجمركية من ناحية ولكثرة الانظمة والقوانين من ناحية
 اخرى ، بحيث يفترض بالمكلف بحساب الضريبة معرفة نظام الاستيراد والبضائع الخاضعة
 لرسوم الاستيراد . . . وكذلك انظمة الانتاج المحلي وقانون الضريبة الاضافية علاوة
 على معرفته بكافة الاتفاقيات المعقودة بين المملكة الاردنية الهاشمية

(١) الغرامة الحقيقية هي ٢٥% ، الا انها تخفض الى ١٥% تقريبا بموافقة المسوولين في
 الدائرة كما انه اعتبارا من ١٩٨٣/١٠/٣ أصبحت الغرامة لا تقل عن مثلي الرسم
 في حدها الادنى واربعه امثاله في حدها الاعلى (قانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٣)

والدول العربية الاخرى والاصناف المعفاة بموجب هذه الاتفاقيات ، الامر الذي يعود الى الى ارباك العمل من ناحية وارباك الموظف من ناحية اخرى ، وفوق هذا كله فان جداول التعريفات بحد ذاتها قد لا تنص صراحة على صنف البضاعة المستوردة اذ يخضع هذا الصنف الى اجتهادات كثيرة لمعرفة البنود الصحيحة له في ضوء شروحات التعريفات المتعلقة بها .

بعد اجراء عملية التصنيف يقوم المدقق باعادة التدقيق على كافة الاجراءات التي جرت على البيان الجمركي لارسالها في النهاية الى قسم المحاسبة لتحصيل الضريبة الجمركية .

ج - اجراءات تسليم البضاعة : يكون توقيع البيان من مدير المركز المختص بمثابة الاشعار لاستلام البضاعة حيث يتم الانجاز بتوقيعه . ومن ثم تعاد نسخة البيان الجمركي ونسخة من وصل المقبوضات للمستودع الذي يتم فيه تخزين البضاعة ليتم التسليم حسب الاصول . ويجري اخراج البضاعة من المنطقة الجمركية مصحوبه باذن اخراج قانوني من مأمور المستودع .

بالاضافة الى الاجراءات الجمركية الرئيسية التي تم استعراضها ، فهناك اجراءات اخرى كثيرة تتعلق بتسجيل البيانات الجمركية والتأكد من الوثائق المرفقة . . . الخ . الامر الذي يمكن معه القول ان اجراءات التخليص على البضائع هي اجراءات طويلة وتتميز بالتعقيد ليس في الاردن فحسب وانما في معظم الدول النامية . وقد يعود هذا التعقيد الى اسباب كثيرة من اهمها . كثرة الاجراءات الجمركية وتشابكها ، وللتخلص من هذا التعقيد لا بد من اعادة النظر بتشويق هذه الاجراءات بحيث يتم اختصار ما يمكن من مراحلها كأن يعمل على دمج عملية المعاينة والتخمين والتصنيف في عملية واحدة ، ويتحقق هذا بسهولة اذا ما تسم توحيد الضرائب الجمركية في ضريبة واحدة من ناحية واذا ما وضعت اسس دقيقة لضمان الاعتراف بالقيمة الحقيقية من ناحية اخرى .

٢٠٢٠ : اجراءات وقف التحصيل الجمركي : وتتم في هذه المرحلة كافة الاجراءات السابقة عدا استيفاء الضرائب بحيث تحسب هذه الضرائب وتضمن بكفالة بنكية لحين اخراج البضاعة من البلاد

او لحين تحويلها والتخليص عليها للاستهلاك المحلي وتمثل هذه الاجراءات بما يلي :

١٠ الادخال المؤقت : اوجد القانون الجمركي نظام الادخال المؤقت لغايات

اقتصادية بحتة تتمثل في تشجيع التصدير وذلك بمنح المستورد حق الاعفاء
شريطة ان يخرج المواد الداخلة تحت هذا الوضع بعد تصنيعها من البلاد.
وقد اشتملت اجراءات الادخال المؤقت في الاردن على ما يلي :

- (١) عدم السماح بادخال المواد المعفاة بالتعريفة الجمركية تحت هذا الوضع
اذ لا فائدة حقيقية من ذلك طالما انها معفاة اصلا .
 - (٢) تحديد مدة سنة كاملة للادخال قابلة للتديد لمدة ستة اشهر اخصري
لغايات تسديد القيود .
 - (٣) اوجبت التعليمات على المستفيد من هذا الوضع تقديم كفالة بنكية تضمن
الرسوم والغرامات التي قد تترتب على صاحب العلاقة اذا لم يستعمل
بضاعته للغايات التي استوردت من اجلها .
 - (٤) يقوم موظفو الجمارك بالتدقيق اللاحق على هذه البضائع للتأكد من عدم
تسربها للاسواق المحلية .
- الا انه يمكن القول ان اجراءات التدقيق هذه غير كافية بدليل حجم
المخالفات التي ضبطت بعد التدقيق على المستفيدين من هذا الوضع حيث
اثبتت الاحصائية ان ٨٠ مستوردا (مصنعا) قد خالفوا تعليمات الادخال المؤقت
من اصل ٢٤٣ حالة . علما انه لم يجر التدقيق الفعلي على كل هؤلاء . الامر
الذي يوجب اعادة النظر في وضع الاسس الكفيلة التي تحد من حجم هذه
المخالفات (١) .

وسيكون من الافضل ان يقوم المستوردون تحت هذا الوضع بما يلي :

- فتح سجلات منظمة ودقيقة لبضائع الادخال المؤقت تتضمن حركة ادخال
المواد المعفاة واخراجها دون تسجيل اية قيود اخرى معها .
- الاحتفاظ بهذه المواد في مستودعات خاصة بعيدة عن البضائع المستوردة

والتي استوفيت عنها الضرائب الجمركية •
تقديم كشوفات دورية موثقة بالشهادات الاصولية للمدخلات فسي
عمليات التصنيع بحيث تثبت هذه المواد في كشوفات دائرة الجمارك
اولا بأول •

• اجراءات عبور بضائع الترانزيت :

- (١) تنظم بيانات جمركية تشابه البيانات الجمركية التي تنظم للتخليص على البضائع تحت وضع الاستهلاك المحلي من حيث المعلومات وتختلف بالشكل واللون (ملحق رقم ٦)
- (٢) تجري كافة الاجراءات التي سبق الاشارة اليها في التخليص على البضائع للاستهلاك المحلي عدا استيفاء الضريبة •
- (٣) تضمن الضرائب والغرامات بكفالة بنكية لحين التأكد من اخراج البضائع الى بلد المقصد •
- (٤) يتم تصديق نسخة من بيانات الترانزيت من اول مركز جمركي للبلد المجاور لغايات تسديد القيود واعادة الكفالة لصاحب العلاقة •

• اجراءات ادخال البضائع للمنطقة الحرة :

تتمثل اجراءات الجمارك لادخال البضاعة للمنطقة الحرة بالاشراف على ادخالها واخراجها وفق قيود وسجلات منظمة وكذلك حراستها وعدم تسرب اي منها للاستهلاك حيث ان هذه المناطق رغم اعتبارها منطقة خارج الحدود الاردنية من الوجة الجمركية الا انها داخلية من الوجة الجغرافية •

٣٠٢٠٤ : الاجراءات الاخرى :

- (١) اجراءات رد الرسوم Draw back وهي حديثة في السياسة الجمركية في الاردن اذ تضمنها قانون الجمارك الجديد رقم ١٦ لسنة ١٩٨٣ ولم تطبق حتى الآن ، الا انها تعتبر الوضع البديل لادخال الموقت •

(ب) اجراءات الصادرات او اعادة التصدير • وتتميز بالمسهولة عدا ما يتعلق منها بتعليمات البنك المركزي الذي يشترط اعادة ائمان البضاعة بالعملة الاجنبية ويترتب على ذلك تقديم كفالة مصرفية بواقع ١٠٪ من قيمة البضاعة المصدرة •

(ج) اجراءات مكافحة التهريب • وتم هذه الاجراءات باحدى وسيلتين :

(١) وضع نقاط مراقبة متنقلة تقوم بالتفتيش الفجائي او المطاردة اذ الزم الامر على طول الحدود الجمركية •

(٢) لجان فنية تقوم بالتدقيق على سجلات وقيود المستوردين بين الحين والآخر للتأكد من سلامة الاجراءات الجمركية من ناحية، والتأكد من تقديم الوثائق الحقيقية مع البيانات الجمركية من ناحية أخرى •

واجراءات التدقيق غير كافية حالياً حيث ان ما تحتاجه هذه الاجراءات من استمرارية وسرعة تتطلب ان يقوم بذلك جهاز منفصل ولديه كافة الاستعدادات والامكانيات لمزاولة عمله •

(د) اجراءات الاشراف والتدقيق واستيفاء الضريبة على المنتجات المحلية في المصانع التي تخضع منتجاتها الى ضريبة الانتاج • وتتمثل في مسك السجلات والقياسات لبيان المواد الداخلة في الانتاج وحساب المواد المصنعة مع اجراءات حساب ضريبة الانتاج واستيفائها •

الهيكل الإداري لدائرة الجمارك : تعتبر دائرة الجمارك من أهم الدوائر التابعة لوزارة المالية وتتمتع بأهميتها من كونها تقوم على ممارسة مجموعة من المهام التي تتعلق بالسياسة المالية والاقتصادية للدولة^(١) ومن أهم أهداف الإدارة الجمركية في الأردن ما يلي :

(١) استيفاء الضرائب الجمركية .

(٢) تنفيذ القوانين والأنظمة ذات العلاقة بحركة التصدير والاستيراد سواء أكانت قد صدرت عنها أم عن دوائر أخرى .

ويحتاج تنفيذ هذه الأهداف إلى إدارة جمركية تتمتع بقدر عال من الكفاءة . ويهدف هذا البحث إلى التعرف على التنظيم الإداري لهذه الدائرة وبيان مدى قدرتها على القيام بالمهام المناطة بالعمل الجمركي وتحقيق أهدافه .

١٠٣٠٤ : عدد الموظفين وحجم العمل الجمركي :

تمارس دائرة الجمارك عملها من خلال سبعة عشر مركزاً جمركياً و ٢٥ مكتباً تابعاً لها في المصانع الأردنية التي تخضع منتجاتها إلى ضرائب الإنتاج بالإضافة للدائرة الرئيسية المولفة من ثماني مدبريات ، وقد بلغ عدد موظفي الجمارك عام ١٩٨١ ١٠٦٠ موظفاً^(٢) لم يتجا وز عدد الجامعيين منهم ١٤١ موظفاً منهم ١١٠ فقط متخصصون في المواضيع المالية والاقتصادية ، أي ما يعادل ١٠% فقط من مجموع الموظفين وهذه النسبة ليست كافية لدائرة مالية كالجمارك التي تعد العمود الفقري لتحويل الإيرادات الضريبية .

وكان توزيع الموظفين كما يلي (انظر الملحق رقم ٧) .

(١) موظفو الدائرة الرئيسية وموظفو الجمارك وموظفو المختبر الجمركي والمحكمة	٢٣٠
(٢) المراكز الجمركية	٨٣
(٣) مكاتب الجمارك في مصانع الإنتاج	٣٧
(٤) الضفة الغربية	
المجموع	(٣٥٠)

(١) عبد المعطي عساف ورفاقه ، استشارة حول إعادة التنظيم والوصف الوظيفي لدائرة الجمارك في المملكة الأردنية الهاشمية ، (عمان : معهد الإدارة العامة ١٩٨٣) ص ٢٤

(٢) وزارة المالية / الجمارك

ويبين الجدول التالي بعض الاعباء الملقاه على عاتق هذه الادارة من واقع حجم البيانات الجمركية التي انجزتها فـسي سنسة واحدة

جدول رقم (٤ - ٢)

اعداد البيانات الجمركية وقيمة الضرائب الجمركية

لعام ١٩٨١ (بالالف دينار)

المراكز الجمركية	البيانات الجمركية	الضرائب الجمركية
جمرك العقبة	٤٥,٣٩٣	٤٦,٠٩٦
جمرك عمان	٤٨,٨٧٦	٦٨,٩٠٣
مطار عمان / التخليص	٣٧,٣١٠	٧,١٤٧
مطار عمان / الشركات	٢٨,٠٠٠	٣٩١
جمرك بريد عمان	٤,٤٠٠	٢,٥٠٩
جمرك بوندو المحطه	٩,٣٤٤	٧,٥٩٣
جمرك الرمثا	١٠٥,٣٣٨	٦٦١
جمرك العمري	٣٣,٩٩٣	٧٧٢
الاجفور	١٢,١٦١	٤٢٨
المدوره	١١,٩٧٥	٣٥٤
اريد	٤٧٢	٣٣
الزرقاء	١٥٠	٣١
المفرق	٢٣٣	١٢٤
السلط	١٦٩	٢
المركز الرئيسي (١)	٠٠٠	١٨٦
معان *	٠٠٠	٥٦
المنطقة الحرة	١٢,١٨٣	—
الكرك *	—	—
	٣٥٠,٠٠٥	١٣٥,٦١٨

(١) لا يقوم المركز الرئيسي بتنظيم معاملات جمركية، وانما تتم الاجراءات الجمركية من قبله على المعاملات المنظمة لدى المراكز الجمركية.
* تقتصر اغلب وظائف هذه المراكز على منح الرخص لبيع المدخان، ولذا فليس لديها بيانات جمركية تذكر.

يظهر الجدول السابق ان عدد البيانات الجمركية لعام ١٩٨١ قد بلغ ٣٥٠.٠٠٥ بيانات . وعلى الرغم من كبر هذا العدد الا اننا لا نستطيع ان نكون صورة واضحة عن حجم الاعمال المنجزة الا اذا تذكرنا عدد الاجراءات الجمركية التي تتم على كل بيان وكذلك عدد القوانين والانظمة التي تطبق عند القياس بهذه الاجراءات علاوة على السرعة التي تتميز بها عملية التخليص من المراكز الجمركية للاختبارات التجارية المختلفة .

٢٠٣٠٠٤ : التقسيمات الادارية :

تتألف دائرة الجمارك اداريا مما يلي :

- (١) الادارة العليا (المركز الرئيسي) .
- (٢) المراكز الجمركية
- (١) المركز الرئيسي : ويتولى الادارة والاشراف على كافة المراكز الجمركية ويزودها بكافة التعليمات والبلغات الواجبة التطبيق ، كما يقوم بحل المشاكل المرفوعة اليه بواسطة هذه المراكز وذلك من خلال تنظيماته التالية (١) انظر الملحق رقم ٨
- (١) الادارة العليا : وتتمثل في المدير العام ومساعديه .
- (٢) مديرية الرسوم : وتقوم بحل خلافات التعريفات الجمركية ورد الرسوم ، ومراقبة وتسديد فيود الترانزيت .
- (٣) مديرية القضايا : وتهتم بملاحقة التهريب وتطبيق العقوبات على المخالفين
- (٤) مديرية الادارة : وتقوم من خلال اقسامها بادارة شؤون الموظفين ووضع الجداول المحاسبية للايرادات الجمركية .
- (٥) مديرية المراقبة : وتقوم بتدقيق كافة البيانات الجمركية المنجزة لبيان حسن تطبيق الادوات الجمركية .

(١) انظر بهذا الشأن : عبد المعطي عساف ورفاقه ، مرجع سابق

- (٦) مديرية التدقيق والتفتيش : وتتولى التفتيش على المراكز الجمركية وتدقيق سجلات وقيود المستورد يــــن .
- (٧) مديرية الانتاج والمكوس : وتقوم بتنظيم وتحصيل ضرائب الانتاج المحلي من خلال مكاتبها فسي مصانع الانتاج .

٠٢ المراكز الجمركية :

وتقوم هذه المراكز من خلال اقسامها الفرعية بتطبيق كافة الاجراءات الجمركية وفق القوانين والانظمة من اجل تحقيق اهداف السياسة الجمركية ، ونظرا لاهمية هذه الاجراءات فقد رأيت ان افرد لها موضوعا مستقلا ، وتقسم هذه المراكز الى الاقسام التالية :

(١) المدير	(٨) الديوان
(٢) قسم البيان (المنافست)	(٩) الترانزيت
(٣) قسم المعاينة	(١٠) قسم القضايا
(٤) قسم التصنيف	(١١) قسم المحاسبة
(٥) قسم التدقيق	(١٢) قسم المستودعات
(٦) قسم التخمين	(١٣) قسم فرز المعاملات
(٧) قسم الرخص	

وقد لا تظهر اهمية هذه التقسيمات الا بعد معرفة الاجراءات الجمركية التي تتم على البيان الجمركي حيث ان كل بيان جمركي يقدم الى المركز الجمركي يمر بكافة هذه الاقسام كل حسب اختصاصه .

٣٠٢٠٤ : اهمية الجهاز الاداري لدائرة الجمارك :

من خلال هذا العرض الموجز للهيكل الاداري تبرز اهمية كفاءة موظفي الجمارك وخاصة في حقل التصنيف والتخمين ، وهما يتعلقان بتطبيق بنود التعريف الجمركية ووضع الاسس الصحيحة لتحديد القيمة ، اضافة الى اهمية المعاينة في التأكد من ماهية الاصناف المستوردة

وتطبيق بنود التعريفية الصحيحة المتعلقة بها . كما تبرز أهمية توفير الاعداد الكافية
من موظفي الجمارك للقيام بالمهام الملقاة على عاتق هذه الدائرة .

ويلاحظ على الهيكل الاداري لدائرة الجمارك خلوه من بعض الاقسام الهامة فسي
المراكز الجمركية كقسم الاحصاء الذي يتولى القيام بمهمة بالغة الأهمية تتمثل فسي
جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالعمل الجمركي واللازمة لاجراء الدراسات المختلفة .

ويلاحظ كذلك خلوه الهيكل الاداري من مديرية للابحاث والدراسات تتولى القيام
بالابحاث والدراسات المتعلقة بنشاطات ومشكلات دائرة الجمارك والعمل الجمركي .

وكما يخلو ذلك الهيكل من مديرية أو قسم للنشر يتولى اصدار مجلة أو نشرة دورية
تعالج القضايا وتنشر الابحاث الجمركية المختلفة على نحو ما هو سائد في بعض الدول
العربية .

ولدى تفحص اعمال بعض المراكز الجمركية يتبين لنا أن هناك مراكز في بعض المدن
لاتقوم باكثر من عمليات منح رخص للدخان بالاضافة الى اعمال ليست بذات أهمية ، الامر
الذي يستدعي اعادة النظر في ابقائها والعمل على الغائها كمراكز جمرك الكرك ومعسان
والمسلط .

* * *

الفصل الخامس

٥٠ الآثار الاقتصادية للسياسة الجمركية

رأينا في فصل سابق أن أهداف السياسة الجمركية لم تعد تنحصر في تحقيق هدف الإيرادات العامة اللازمة لتغطية النفقات العامة وبالذات الانفاق على الخدمات العامة وتصريف شؤون المجتمع، بل تعدى ذلك إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية كثيرة وقد جاء ذلك نتيجة لتطور المجتمعات الذي املى ضرورة تدخل الدولة في كافة نواحي الحياة .

وفرض الضرائب يترك في العادة آثاراً اقتصادية واجتماعية بارزة على الافراد والمجتمعات بشكل عام، وتختلف هذه الآثار تبعاً للنظم الاقتصادية والاجتماعية والادوات التي يستعملها ذلك النظام وكذلك الاهداف التي يسعى الى تحقيقها، ولما كانت الضرائب ليست هي العامل الوحيد المؤثر في الحياة الاقتصادية فانه من الصعب بيان الآثار الضريبية ومنها آثار الضريبة الجمركية على مجرى الحياة الاقتصادية وذلك لوجود عوامل اخرى متعددة ومتباينة، الا اننا سوف ندرس الآثار الاقتصادية للسياسة الجمركية عن طريق العلاقة بين الإيرادات الجمركية وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الرغم مما يعترض هذه الطريقة من عيوب تتمثل في احتمال عدم الوصول الى نتائج مؤكده .

١٠٥ السياسة الجمركية والموازنة العامة :

ان التطلع الى الموازنة العامة في الاردن يجد الفجوة الكبيرة بين النفقات الكلية والإيرادات المحلية، وحيث ان هذه الإيرادات المحلية لم تغط في أي سنة من السنوات الانفاق العام أو حتى الانفاق المتكرر، فان الموازنة العامة بقيت تعاني من عجز دائم كإن للمساعدات الخارجية والاقتراض الخارجي مكانة بارزة في تغطيته، ولبحث آثار السياسة الجمركية على موازنة الحكومة لا بد من الحديث في نقطتين :

- ٠١ الضرائب الجمركية وحشد الموارد
- ٠٢ مرونة الإيرادات الجمركية

٠١ الضرائب الجمركية وحشد الموارد :

يوضح لنا الجدول رقم (٥-١) تطور حصيلة الضرائب الجمركية على اختلاف أنواعها والتي ازدادت من ١٥١ مليون دينار عام ١٩٧٠ الى ١٦٢ مليون دينار عام ١٩٨٢ أى بمعدل سنوى بلغ ٢٢% كما بلغت نسبة الإيرادات الجمركية الى الناتج القومي الاجمالي سنة ١٩٨٢ (٨ر٨%) بينما كانت تساوى ٨% سنة ١٩٧٠ وهذا يعني ان نسبة الإيرادات الجمركية الى الناتج القومي الاجمالي اقرب الى الثبات أى ان الزيادة في الإيرادات الجمركية ليست كبيرة بالرغم من زيادة الناتج القومي الاجمالي (١)

ويمكن أن يعزى هذا الثبات في نسبة الإيرادات الجمركية الى الناتج القومي الاجمالي الى الاعتماد المتزايد على المساعدات الاجنبية من جهة وإلى زيادة حجم الإعفاءات من جهة أخرى وذلك لان استمرار المساعدات زاد من تردد الحكومة في فرض ضرائب جمركية بل على العكس من ذلك مالت معدلات الضريبة الجمركية الى الانخفاض كما اعني الكثير من الاصناف خلال فترة الدراسة من الضريبة الجمركية *

وعلى الرغم من ارتفاع الإيرادات الجمركية خلال فترة الدراسة الا انها لا زالت بعيدة عن طموحات خطط التنمية الاردنية المتعاقبة وخاصة خطة التنمية الخمسية (١٩٧٦-١٩٨٠) (١) وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨١-١٩٨٥) (٣) التي استهدفت تغطية الإيرادات المحلية للنفقات المتكررة وهذا يعني ان على الإيرادات الجمركية تغطية ما نسبته ٤٦% من حجم النفقات المتكررة ولكنها لم تغط اكثر من ٣٣% من تلك النفقات (الجدول ٣-١٤) *

(١) عبد العال الصكبان ، مقدمة في علم المالية ، مرجع سابق ص ٣٩٧

* عدد الضرائب على السيارات والمشروبات الروحية

(٢) المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الخمسية (١٩٧٦-١٩٨٠) ص ٢٢

(٣) المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨١-١٩٨٥)

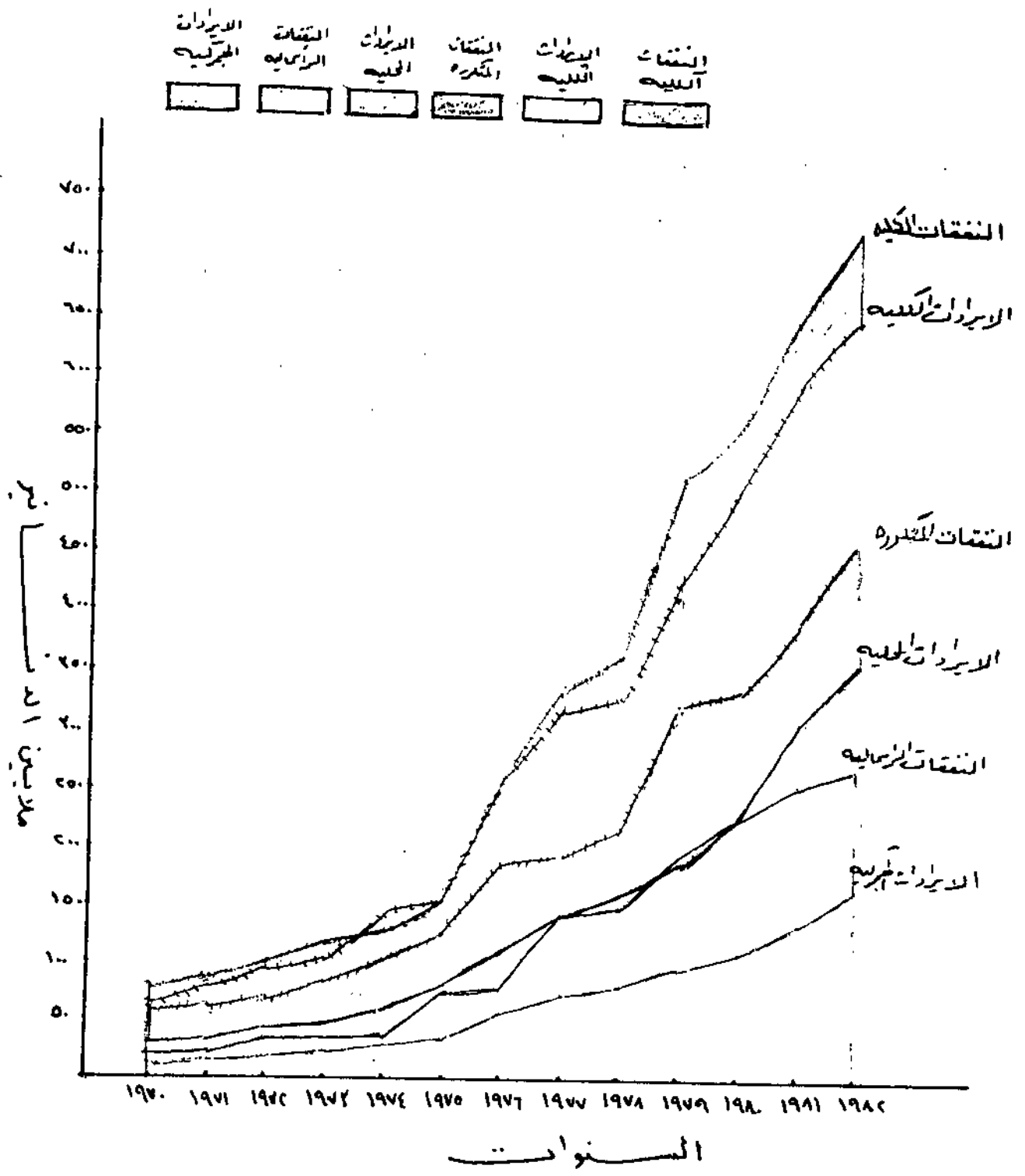
ص ٣٥
* وذلك خلال فترة الدراسة

جدول رقم (٥ - ١)

بعض التغيرات الاقتصادية وأهميتها النسبية للفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٢

٧:٣	٥:٣	٨:١	٦:١	الناتج القومي الاجمالي	النفقات العامة	النفقات الانفاقية	النفقات المتكررة	القروض الخارجية	المساعدات الخارجية	معدل النمو للايرادات الجمركية	الايرادات الجمركية	السنة
%٤٣	%٦٠	%٨	%٧٣	١٨٧	٨٠٦	٢٠٦	٦٠	٢٣	٢٥٤		١٥١	١٩٧٠
%٤٢	%٥٨	%٧,٩	%٧١	١٩٩,٤	٨٣,١	٢٢,٤	٦٠,٧	٣,٥	٢٥٣	%٥	١٥٩	١٩٧١
%٤٣	%٦٣	%٨	%٦٠	٢٢١,٣	١٠١,٣	٣١,٣	٧٠,٣	١٠,٧	٤٤٤	%١٨	١٨٨	١٩٧٢
%٣٧	%٥٥	%٩	%٥٧	٢٤١,٣	١١٧	٣٨,٤	٧٨,٦	١١,٤	٤٣,٦	%١٨	٢٢٢	١٩٧٣
%٤٢	%٥٥	%١٠	%٨٢	٢٧١,٣	١٣٧,٦	٣٤,٣	١٠٣,٦	١٥,٦	٥٧,٦	%٢٧	٢٨٢	١٩٧٤
%٤٩	%٨٠	%٩	%٤٣	٣٨٥,٢	٢٠٤,٨	٧٩,١	١٢٥,٧	١٦,٢	١٠٠,٦	%٢٣	٣٤٧	١٩٧٥
%٢٥	%٣٥	%٩	%٧٠	٥٧١,١	٢٦٢,٥	٧٦,٩	١٨٥,٦	١٩,١	٦٦,٠	%٥٣	٥٣٤	١٩٧٦
%٣٦	%٦٢	%١٠	%٥١	٦٧١,٣	٣٣٧,٨	١٤٢,٢	١٩٥,٦	٥٨,٥	١٢٢,٣	%٣٨	٧٣٤	١٩٧٧
%٢٢	%٣٨	%١٠	%٥٣	٧٩٣,٤	٣٦١,٥	١٤٨,٦	٢١٢,٩	٩٠,٦	٨١,٣	%٨	٧٩٤	١٩٧٨
%٤٠	%٦٥	%١٠	%٤٩	٩٣٥,٥	٥١٥,٦	١٩٤,٣	٣٢١,٣	٣٧,٦	٢١٠,٣	%٢٠	٩٥٣	١٩٧٩
%٣٥	%٦١	%٩	%٤٨	١١٩٣,٣	٥٦٣	٢٢٧,٣	٣٣٦,٣	٧١,٥	٢٥١,٣	%١٤	١٠٩٣	١٩٨٠
%٣٤	%٥٢	%٩	%٥٢	١٥٢٤	٦٤٧	٢٥٥	٣٩٢,٣	٧٥,٧	٢٠٦,٣	%٢٣	١٣٥	١٩٨١
%٣٠	%٤٧	%٩,٨	%٦٠	١٧١١	٧٢٢	٢٦٦	٤٥٦,٣	٦٤	٢١٨	%٢٠	١٦٢	١٩٨٢

المصدر : (١) دائرة الجمارك : بيانات غير منشورة
(٢) البنك المركزي النشرة الشهرية : اعداد مختلفة



ولا ريب في ان التلاقة بين نمو الايرادات الجمركية والنفقات الانمائية على درجة اكبر من الاهمية ذلك لان اي نمو في إيرادات الضرائب تسمح بتخصيص المزيد من الإيرادات لتمويل مشروعات الخطة الاقتصادية وقد بلغت نسبة الإيرادات الجمركية الى النفقات الانمائية ٥٩% .
يتضح لنا مما تقدم ضالة دور الإيرادات الجمركية في تمويل النفقات المتكررة الأمر الذي أضطر الحكومة الى إعادة النظر في حجم الإعفاءات الجمركية من ناحية والى ضغط الانفاق من ناحية أخرى (انظر الملحق رقم (١٠) .

وللاستدلال أيضا على أهمية الإيرادات الجمركية باعتبارها تشكل ما معدله ٤٦% من الإيرادات المحلية ، فقد تمت المقارنة ما بين الإيرادات الجمركية والنفقات العامة من ناحية والإيرادات الجمركية والنفقات المتكررة من ناحية أخرى مع حجم المساعدات الخارجية ، وتبين من ذلك ان الإيرادات الجمركية منسوبة الى حجم النفقات العامة قد شكلت ما معدله ١٨,٩% خلال فترة الدراسة ، بينما غطت ما معدله ٣٠% من حجم النفقات المتكررة (الجدول رقم ٣-١٤) في حين كان للمساعدات الاجنبية دور أكثر أهمية من الإيرادات الجمركية بحيث غطت ما نسبته ٣٦,٦% من حجم الانفاق الكلي و ٥٦,٥% من حجم الانفاق الحكومي (الجدول رقم ٥ - ١) .

ثانيا : مرونة الإيرادات الجمركية :

ان موضوع مرونة الإيرادات الجمركية يعتبر مؤشرا للمدى الذي تتجاوب فيه الإيرادات الجمركية من حيث الزيادة أو النقصان مع زيادة الناتج القومي الاجمالي ، وهذه المرونة يمكن تحديدها عن طريق اقامة العلاقة بين النسبة المئوية للتغير في إيرادات الجمارك سنويا وبين النسبة المئوية للتغير في الناتج القومي الاجمالي .

ويمكن حساب معامل المرونة حسب المعادلة التالية :

▲ الإيرادات الجمركية

الإيرادات الجمركية

▲ الناتج القومي الاجمالي

الناتج القومي الاجمالي

حيث ان : Δ الإيرادات الجمركية = الإيرادات الجمركية لسنة معينة - الإيرادات الجمركية للسنة التي تسبقها .
 Δ الناتج القومي الاجمالي = الناتج القومي الاجمالي لسنة معينة - الناتج القومي الاجمالي للسنة التي تسبقها .

وعلى الرغم من تخفيض الضرائب الجمركية على كثير من السلع التي حدثت على عام ١٩٧٦ (الجدول رقم ٣-١٦) ، إلا أن معامل مرونة الإيرادات الجمركية وضرائب الانتاج بقي ايجابيا كما يستدل على ذلك من الجدول رقم (٥-٢) ، وهذا يعني ان التخطيط لمستقبل مساهمة الإيرادات الجمركية في التمويل يمكن ان ينطلق من هذه النتيجة والتي تعني انه كلما زاد الناتج القومي الاجمالي كلما زادت حصيلة الإيرادات الجمركية ، وهذا صحيح اذا ما تذكرنا ان زيادة الناتج القومي الاجمالي تعني زيادة في حجم الاستيراد الذي يؤدي بالتالي الى زيادة حصيلة الإيرادات الجمركية .

٢٠٥ : السياسة الجمركية واثرها على الناتج القومي الاجمالي :

ان ابرز دور لعبته السياسة الجمركية في زيادة الناتج القومي الاجمالي يتمثل فسي الحوافز المتعددة التي جاءت على شكل اعفاءات جمركية كثيرة قدمت للقطاعات الاقتصادية المختلفة .

١٠٢٠٥ : اثر السياسة الجمركية على القطاع الصناعي :

منح القطاع الصناعي أولويات كثيرة ومتعددة كما اتخذت الحكومة عدة قرارات منها ما يتعلق بتسهيلات لروءس الاوال الاجنبية التي تستثمر في الاردن ورفع القيود على تحويلات العملة للخارج بقصد الاستيراد وتوقيع الاتفاقيات التجارية والاقتصادية مع الدول العربية ، وقد ساهمت السياسة الجمركية في دعم الصناعة بكافة الوسائل والاشكال وذلك عن طريق افاء المواد الأولية وبيع الانتاج من الضرائب الجمركية اضافة لرفع معدلات الضريبة على السلع المستوردة المماثلة للصناعة المحلية ، كما اشرنا الى ذلك عند الحديث عن الاهداف الاقتصادية للسياسة الجمركية .*

وعلى الرغم من عدم مقدرتنا على فصل الآثار الناجمة عن السياسة الجمركية من غيرها من الوسائل ، إلا أننا نستطيع القول ان للسياسة الجمركية دورا كبيرا في نمو الصناعة تمثل في زيادة عدد المصانع بحيث يشير الملحق رقم (١) الى أن عدد التراخيص التي

جدول رقم (٥ - ٢)

معدل معامل المرونة في الإيرادات الجمركية في الأردن للسنوات ١٩٧١ - ١٩٨٢

السنة	الإيرادات الجمركية بالمليون دينار	الزيادة السنوية	الناتج القومي بالمليون دينار	الزيادة السنوية	معامل المرونة
١٩٧٠	١٥١	-	١٨٧	-	-
١٩٧١	١٥٩	٥,٢%	١٩٩,٤	٦,٥%	٨%
١٩٧٢	١٨٨	١٨,٢%	٢٢١	١٠,٨%	١٦%
١٩٧٣	٢٢٢	١٨%	٢٤١,٠	٩%	٢%
١٩٧٤	٢٨٢	٢٧%	٢٧٩,٣	١٥,٩%	١٧%
١٩٧٥	٣٤٧	٢٣%	٣٨٥,٢	٣٨%	٦٠%
١٩٧٦	٥٣,٤	٥٣%	٥٧١,١	٤٨%	١١%
١٩٧٧	٧٣,٦	٣٨%	٦٧١	١٩%	٢١%
١٩٧٨	٧٩,٤	٨%	٧٩٣,٤	١٨%	٤%
١٩٧٩	٩٥,٣	٢٥%	٩٢٥,٥	١٨%	١١%
١٩٨٠	١٠٦	١٤%	١٢٠٤,٢	٢٩%	٤٨%
١٩٨١	١٣٥	٢٣%	١٥٢٤,٧	٢٦%	١٠%
١٩٨٢	١٦٢	٢٠%	١٧١١,٦	١٢%	٢٦%

المصدر: الجدول رقم (٣ - ١٣) والجدول رقم (٢ - ٣)

صدرت من عام ١٩٧٣ - ١٩٨٢ بلغت ١١٧٦ ترخيصاً كما أنشئت عدة مشاريع أعفي منها ما يزيد على ١٦٧ مشروعاً أعفاء كلياً من الضرائب الجمركية، بينما منح ٢٤٤ مشروعاً إعفاءات جزئية علاوة على إعفاءات قانون تشجيع الاستثمار الأخرى.

كما يمكن القول أيضاً ان الانتاج الصناعي زاد زيادة كبيرة خلال فترة الدراسة ، كما تنوعت عدد الصناعات وادخلت صناعات جديدة كصناعة البلاستيك والدهانات والمنظفات الكيماوية (انظر الملحق رقم ١٢) ، بحيث انعكس ذلك على زيادة حجم الصادرات وتنوعها (الجدول رقم ٥ - ٦) كل هذه الاثار الايجابية انعكست هي الاخرى على زيادة مساهمة قطاع الصناعة في مجمل الناتج المحلي الاجمالي بحيث يشير الجدول رقم (٥ - ٣) الى ارتفاع هذه النسبة من ١٠% عام ١٩٧٠ الى ١٩% عام ١٩٨١ .

ولبيان اثر السياسة الجمركية على نمو القطاع الصناعي فانه يمكن الاستدلال على ذلك كمياً من خلال دراسة ابعاد السياسة الجمركية على نمو الدخل من القطاع الصناعي . وفي هذا المجال فانه يمكن ان نعتبر ان حجم الدخل من القطاع الصناعي كتابع مستقل وهناك متغيرين *variables* اثين على الاقل يؤثران فيه : احدهما معدل الحماية الفعال *effective rate of protection* على المنتجات الصناعية المحلية ، وثانيهما حجم الاعفاءات الجمركية السنوية على المستوردات اللازمة للصناعة . الا انه ولعدم توفر معدل الحماية الفعال سنوياً فاننا قمنا باحتساب معامل الارتباط بين حجم الانتاج الصناعي من جهة وحجم الاعفاءات السنوية على الآلات والمعدات الاولية المستوردة للقطاع الصناعي * من جهة ثانية وقد بلغ معامل الارتباط ١٧% .

وعلى الرغم من ان مدلول معامل الارتباط الذي تم احتسابه لا يعطي بالضروة نتائج مؤكدة ، الا ان ما يمكن قوله ان زيادة الاعفاءات لغايات التصنيع تسهم الى حد بعيد في زيادة الناتج المحلي الاجمالي عن طريق التوسع في الاستثمار خصوصاً اذا وجه الى المشاريع الانتاجية .

٢٠٢٠٥ : اثر السياسة الجمركية على القطاعات الاخرى :

لقد كان للسياسة الجمركية دوراً هاماً في تطوير قطاع الزراعة وذلك عن طريق الاعفاءات الكبيرة للادوات والمعدات المستخدمة في هذا القطاع وكذلك العلاجات الزراعية والبيطريسة والاسمدة اضافة الى اجهزة الري بالتنقيط .
اما القطاع السياحي فقد تمثلت حوافز الاستثمار المقدمة له في منح الاعفاءات الجمركية

* لقد جمعة الاعفاءات الجمركية من الجدول رقم (٣-١٨) والجدول رقم (٣-١٩)
معادلة الارتباط : $R = \frac{n \sum XY - \sum X \sum Y}{\sqrt{[n \sum X^2 - (\sum X)^2][n \sum Y^2 - (\sum Y)^2]}}$

حيث R تمثل معامل الارتباط ، n الفترة الزمنية / عدد السنوات ، X المتغير المستقل Y المتغير التابع

عن طريق قوانين تشجيع الاستثمار لكافة المواد واللوازم الضرورية لبناء الفنادق من الدرجة الممتازة وكذلك الدرجات الأخرى المختلفة وذلك باعفاء كافة مستوردياتها من الأثاث والسجاد وأقمشة البرادى والتجهيزات الأخرى ، وقد سبقت الإشارة إلى حجم هذه الإعفاءات في الفصل الثالث من الدراسة .

وأخيراً يمكن القول إن الناتج القومي الإجمالي بالنتيجة قد حقق خلال فترة الدراسة زيادة في حجمة المطلق ومعدل نموه السنوى وما ساعد في ذلك بالإضافة إلى الحوافز التي سبق الإشارة إليها التحويلات التي تدفقت على الاقتصاد الأردني كحوالات الأردنيين العاملين في الخارج .

جدول رقم (٥-٣)
نسبة مساهمة الناتج من قطاع الصناعة إلى الناتج المحلي الإجمالي
١٩٧٠ - ١٩٨١

السنة	الناتج من قطاع الصناعة	الناتج المحلي الإجمالي	النسبة %	السنة	الناتج من قطاع الصناعة	الناتج المحلي الإجمالي	النسبة %
١٩٧٠	١٥٠٩	١٥٤	١٠%	١٩٧٦	٧٢٠٥	٣٥٨٠	٢٠%
١٩٧١	١٦٠٤	١٦٦	٩%	١٩٧٧	٧٧٠	٤٥١٠٩	١٧%
١٩٧٢	١٨٠٥	١٨٢٠٨	١٠%	١٩٧٨	٩٤٣	٥٦٣٠٩	١٧%
١٩٧٣	٢١٠٢	١٨٨٠٩	١١%	١٩٧٩	١٢١	٦٨٢	١٨%
١٩٧٤	٤٠٠٥	٢٤٠٠٤	١٦%	١٩٨٠	١٦٧٠١	٩٠٧٣	١٨%
١٩٧٥	٤٦٠٨	٢٦٩٠٤	١٧%	١٩٨١	٢٠٨٣	١٠٨٣٠١	١٩%

المصدر : البنك المركزي الأردني ، النشرة الشهرية ، أعداد مختلفة .
٣٠٥ : السياسة الجمركية والتجارة الخارجية :

السياسة الجمركية أداة من أدوات التجارة الخارجية ، وعلى الرغم من وجود عوامل كثيرة تؤثر في حركة التجارة الخارجية ، إلا أن للسياسة الجمركية آثاراً هامة يمكن أن تظهر بالأشكال التالية :

- (١) زيادة أو تخفيض حجم الاستيراد أو التصدير وكذلك العجز في الميزان التجاري .
- (٢) التغيير في التركيب السلعي للمستوربات وكذلك الصادرات .
- (٣) تخفيض أو زيادة عمليات التهريب غير المشروع تبعاً للسياسة المتبعة .

لقد تركت السياسة الجمركية في الأردن آثاراً واضحة في التجارة الخارجية كانت كما يلي :

- (١) السياسة الجمركية في الأردن وحجم الاستيراد : لم يظهر أثر السياسة الجمركية على حجم المستوربات بشكل عام (بقدر ما ظهر في تغيير التركيب السلعي للتجارة) فاحصائيات التجارة الخارجية

تشير الى ان حجم المستوردات قد زاد بحيث ارتفع من ٦٥٩ مليون دينار عام ١٩٧٠ الى ١١٤٢٥ مليون دينار عام ١٩٨٢ أى بمعدل زيادة سنوية بلغت ٢٣% ورافق ذلك زيادة في حجم الضرائب الجمركية على المستوردات بحيث ارتفعت من ٩٨ مليون دينار عام ١٩٧٠ الى ١٣٨ مليون دينار عام ١٩٨٢ أى بمعدل زيادة سنوية بلغت ٢٦% (الجدول رقم ٥ - ٤) .

كما يشير الجدول الى ان نسبة الضرائب الجمركية على المستوردات تراوحت بين ١٥% و ١٠% على حجم المستوردات في العام ، وبلغت في المعدل ١٢,٣% وهذه نسبة ليست بالمرتفعة في دولة نامية كالاردن وكان يمكن ان تكون اكبر من ذلك بكثير لولا حجم الاعفاءات وضخامة المستوردات من البضائع المعفاة من الضريبة .

ومن الجدير بالذكر في هذا المجال بيسان الحقائق التالية :

١) على الرغم من رفع الضرائب الجمركية على بعض السلع المستوردة المشابهة للانتاج المحلي بقصد الحد من استيرادها الا ان اثر ذلك غير واضح لعدم توفر المعلومات عن حجم المستورد من كثير من هذه السلع .

٥) (ب) لم يعجر اى تخفيض في معدلات الضرائب الجمركية لغايات زيادة

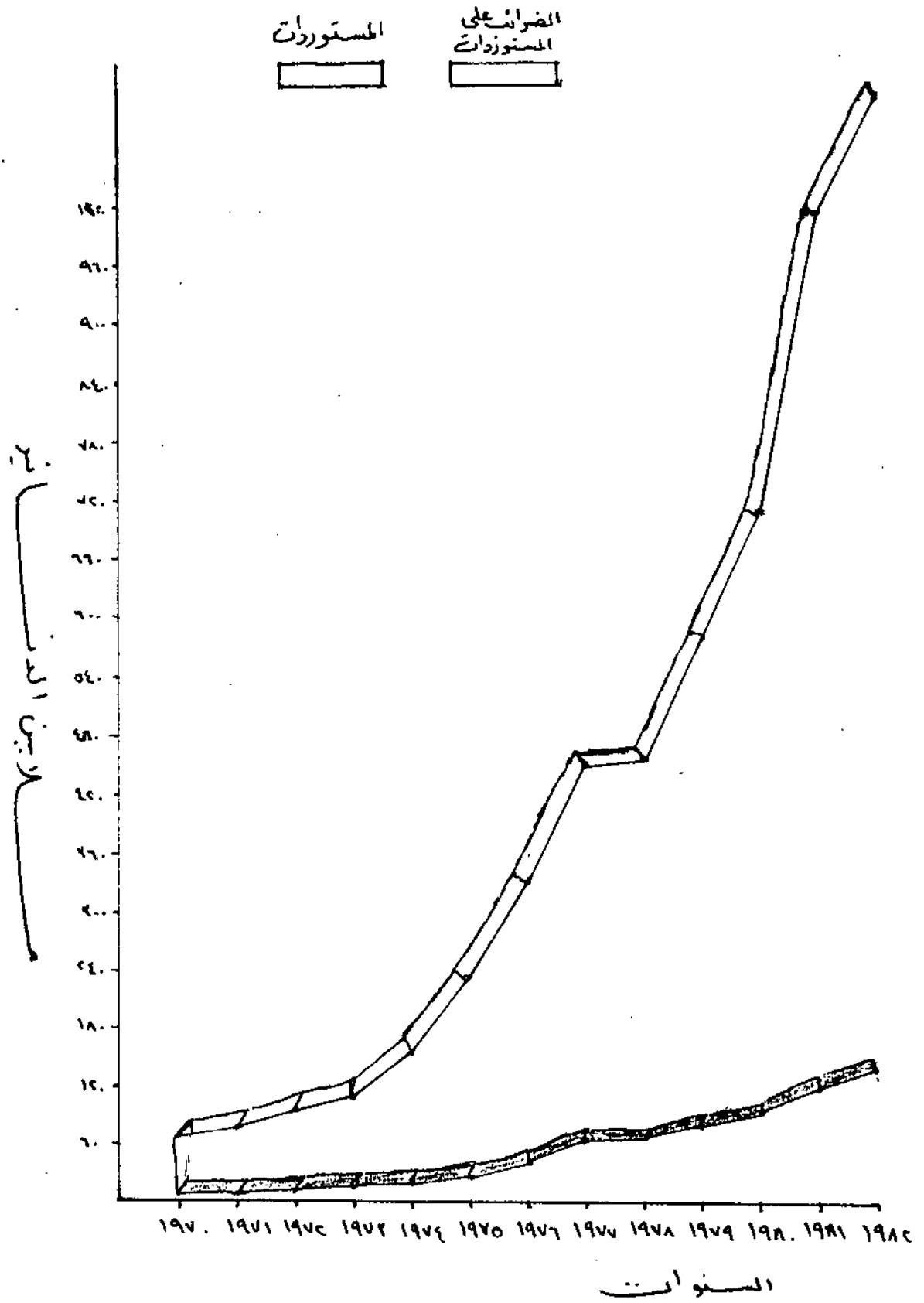
* لا تشمل ارقام الضرائب الجمركية هنا ضرائب الانتاج المحلي

جدول رقم (٥ - ٤)
الضرائب الجمركية على المستوردات واهميتها بالنسبة
لفترة ١٩٢٠ - ١٩٨٢

السنة	الضرائب الجمركية نسبة الزيادة على المستوردات السنوية	حجم المستوردات	نسبة الزيادة السنوية	نسبة الضرائب الى المستوردات
١٩٢٠	٩,٨	٦٥٩	-	%١٤
١٩٢١	٩	٧٦٦	%١٦	%١١
١٩٢٢	١١,٣	٩٥٣	%٢٤	%١١
١٩٢٣	١٤/٤	١٠٨٢	%١٣	%١٣
١٩٢٤	١٩,٥	١٥٦٦	%٤٤	%١٢
١٩٢٥	٢٤,٤	٢٣٤	%٥٠	%١٠
١٩٢٦	٤٤,٨	٣٣٩,٥	%٤٥	%١٣
١٩٢٧	٦٣,٦	٤٥٤,٥	%٣٤	%٤
١٩٢٨	٦٨,٤	٤٥٨,٩	%١	%١٥
١٩٢٩	٨١,٣	٥٨٥,٧	%٢٧	%١٤
١٩٨٠	٩٤	٧١٦	%٢٢	%١٥
١٩٨١	١١٨,٢	١٠١٧,٥	%٤٢	%١٢
١٩٨٢	١٣٨	١١٤٢,٥	%٢٧,٥	%١٢

المصدر : الجدول رقم (٣ - ١٣)

والجدول رقم (٥ - ٥)



حجم المستوردات وانما خفضت على المواد الاولية بقصد دعم الصناعات المحلية او اعادة تقييم معدلات الضرائب الجمركية بحيث لا تزيد عن مستوى معين وذلك عندما جرى تعديل التعريفات الجمركية الشامل عام ١٩٧٦ (*)

(ب) اتجهت الضرائب الجمركية للفترة الواقعة ما بين عام ١٩٧٠ - ١٩٨٢ نحو التخفيض عن بعض الاصناف المحددة كالسيارات والمشروبات الروحية التي رفعت الضريبة عليها: لاكثر من مرة خلال هذه الفترة وعلى الرغم من هذا فان الزيادة في حجم المستوردات لم تعز الى هذا التخفيض بقدر ما عزيت للأسباب التالية (١)

- (١) زيادة مستوردات المملكة من السلع الانتاجية التي فرضتها متطلبات تنفيذ مشاريع خطط التنمية الاقتصادية.
 - (٢) ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، وقصور الانتاج المحلي عن مجاراة ذلك الارتفاع.
 - (٣) ازدياد نشاط قطاع الابنية ومشاريع الاسكان وخاصة بعد عام ١٩٧٩.
 - (٤) زيادة مستوردات الحكومة.
 - (٥) ارتفاع اسعار السلع دولياً.
- اما اسباب انخفاض نسبة الزيادة في حجم المستوردات لبعض الاعوام الجسودول رقم (٥-٥) فقد عزى لاغلاق الحدود مع سوريا خاصة عام ١٩٧٣

٢٠٢ السياسة الجمركية وحجم الصادرات:

ظهرت آثار السياسة الجمركية في الاردن في مجال الصادرات على النحو التالي :

* وذلك كما جاء بمبررات التعديل التي تضمنتها المذكرة المرفقة بالتعديل
(١) البنك المركزي التقرير السنوي الثامن عشر ١٩٨١ وتقارير اخرى لمختلف السنوات واثرة
الابحاث والدراسات .

جدول رقم (٥ - ٥)

التجارة الخارجية في الاردن للاعوام من ١٩٨٢-١٩٧٠

السنة	المستوردات بالمليون دينار	الصادرات* بالمليون دينار	العجز	نسبة الزيادة	
				نسبة الزيادة في العجز	نسبة الزيادة في الصادرات
١٩٧٠	٦٥٨	١٢١	٥٣٧		
١٩٧١	٧٥٦	١١٤	٦٥٢	٢٢%	١٦,٤%
١٩٧٢	٩٥٣	١٧٠	٧٨٣	٢٠%	٤٩%
١٩٧٣	١٠٨٢	١٨٩	٨٩٣	٢٦%	١١%
١٩٧٤	١٥٦٥	٤٩٧	١٠٦٨	١٩%	١٦٢%
١٩٧٥	٢٣٤٠	٤٨٩	١٨٥١	٧٣%	١%
١٩٧٦	٣٣٩٥	٦٩٤	٢٧٠١	٤٥%	٤١%
١٩٧٧	٤٥٣١	٨٢١	٣٧١٠	٣٧%	١٨%
١٩٧٨	٤٥٨٩	٩٠٩	٣٦٨٠	٨٠%	١١%
١٩٧٩	٥٨٥٦	١٢٠٩	٤٦٤٧	٢٦%	٣٣%
١٩٨٠	٧١٦	١٧١٥	٦٤٤٥	٣٨%	٤١%
١٩٨١	١٠١٧٥	٢٤٢٦	٨٠٤٩	٢٤%	٤١%
١٩٨٢	١١٤٢٥	٢٦٤٥	٨٧٧٠	٩%	٩%

* الصادرات : الصادرات الوطنية + البضائع المعاد تصديرها .

المصدر : النشرة الاحصائية السنوية (دائرة الاحصاءات العامة)

أ • زيادة حجم الصادرات الاردنية والتي كانت نتيجة لقيام العديد من الصناعات المحلية وخاصة بعد عام ١٩٧٥ حيث بلغ متوسط معدل نموها للفترة من ١٩٧٦ ولعام ١٩٨١ ٣١% ، وقد فاقت هذه الزيادة نسبة الزيادة في حجم المستوردات لنفس الفترة •

ب • تنوع الاصناف المصدرة ، بحيث اضيف الى قائمة التصدير سلع كثيرة كأصناف الدهانات والپلاستيك ومساحيق التنظيف والاثاث ، والانايب وغيرها (الجدول رقم (٦-٥) •

٣ • اثر السياسة الجمركية في توجيه الاستيراد والتصدير :

من الاثار الهامة التي ابرزتها السياسة الجمركية في حركة الاستيراد والتصدير مسسا يتعلق بالتغيير في التركيب السلمي ، للصادرات والمستوردات •

ففي مجال التركيب السلمي للمستوردات تمثلت آثار السياسة الجمركية فسي :

أ • تقليل الاهمية النسبية لاستيراد السلع الاستهلاكية التي كانت تشكل النسبة العظمى من حجم المستوردات حتى عام ١٩٧٤ حيث كانت تشكل ما يزيد على ٤٤% منها ، الا ان هذه النسبة بدأت تقل حتى وصلت الى ٣١% فقط من حجم المستوردات لعام ١٩٨١ (الجدول رقم ٥ - ٧) •

ب • زيادة الاهمية النسبية لاستيراد السلع الانتاجية والمواد الخام الداخلة فسي الصناعات بحيث بدأت هذه النسبة في التزايد للسلع الانتاجية منذ عام ١٩٧٣ حيث كانت تشكل ١٨% فقط من حجم المستوردات تزايدت الى أن وصلت الى ٣٩% عام ١٩٨١ ، اما المواد الخام التي تدخل في الصناعة فقد زادت من ١٦% عام ١٩٧٤ الى ٢٩% عام ١٩٨١ ويعود السبب في ذلك الى اعفاء هذه السلع من الضرائب الجمركية والضرائب الاخرى •

اما في مجال التركيب السلمي للصادرات فقد برز ذلك واضحا في زيادة الاهمية النسبية لصادرات الصناعات الاردنية ، حيث قلست الاهمية النسبية لصادرات السلع الزراعية التي كانت تشكل ما يزيد على ٦٠% في بعض الاعوام كعامي ١٩٧٠ ، ١٩٧١ كما ظهر ذلك واضحا ايضا في تنويع اصناف السلع المصدرة الزراعية منها والصناعية الاخرى •

جدول رقم (٦٥) أهم الصادرات الوطنية

بالطنون دينار		أهم الصادرات الوطنية									
١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	
١٣٦	١٣	٥١	٤١	٣٥٦	٢٧٩	٢٤٧	٢٧٤	٧٨	٧	٤	١ صادرات وطنية
٥٤٨	٤٧٢	٢٦٢	١١٥	١٧٣	١٩٢	١٩٦	١٩٥	٢٤	٢٤	٣٥	فوسفات
٧	٢٥	٣٥	٣٤	٢٨	-	٢٥	١٧	٥٥	٤	٤	مصنوعات تجارة معدة الإلبييه
٢٥	١٥	١٥	١٢	٣١	٢٨	٢٥	٢٥	٥٥	٤	٤	سجائر
٢٥	٢٨	٣	٢٣	١٥	١٥	٢٥	٢٥	٥٥	٤	٤	ادويجوتحضرات طبيه
٢٤	٢٣	٥١	٥١	٧١	١٥	٢٥	٢٥	١٥	٤	٤	وريش
١٥	١٥	١٥	١٥	٢٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	احواض
١٥	١٥	١٥	١٥	٢٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	بلاستيك
١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	صابون ومسحوق الصابون
١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	اشات
١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	انايب
١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	بطاريات
١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	جلبود
١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	ورق
٣٤	٢٤	٢١	١٧	٢١	١١	١٦	٣٤	٣٤	١١	٤	اسمنت
٣	٢٤	١٦	٥٤	٢٦	١١	٧٤	٢١	٧٤	٢٦	٢٦	٢ صادرات زراعية
١٦٦	١٢٥	٨٢	٦٤	٦٥	٤١	٤٥	٣٩	١٤	١٢٦	٤٨	٣ صادرات اخرى
											مجموع الصادرات

المصدر : بنك الانماء الصناعي - التقرير السنوي اعداد مختلفة .

التركيب السلمي للمصادر والمستوردات للاعوام ١٩٧٠-١٩٨١ بالطنون دينار واهيتها السنوية

١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	
١٦٩	١٢٠	٨٢	٦٤	٦٠	٤٩	٤٠	٣٩	١٤	١٢	٨	٩٣	١٠٠
٧٦٧	٥٤٢	٤٢٠	٣٢٣	٣٢٢	٢٥٤	١٦	١٣	٦	٦	٥	٠	١٠٠
٧٦٧	٥١٢	٢٩٧	٢٣٦	٢٠٦	٢٢٠	٢٢	٢٠	٥	٣	٢	٢	١٠٠
١٥٦	١٥٧	١٠١	٨٢	٧٥	٢	٢	٤	١	٢	٠	٠	١٠٠
١١١	٧١	٥٨	٤٥	٤٣	٣٩	٢٣	١٥	١٠	٩	٧	٦	١٠٠
٣٢٥	٢٤٢	١٥٠	١٧٥	١٤٦	١٣٣	٩٠	٦٦	٥٠	٤٦	٣٤	٣٣	١٠٠
٣٠٥	٢٢٣	١٧٩	١١٧	١٠٨	٩٠	٥٧	٣٠	٢٢	١٨	١٣	١٥	١٠٠
٤١٥	٢٤٦	١٩٣	١٦١	١٤٣	١٤٦	٨٢	٤١	٢٠	١٨	١٧	١٣	١٠٠
٢	٢	١	٤	١	١	٣	١	١٥	١١	١٢	٤٣	١٠٠
%٤٥	%٤٥	%٥١	%٥٠	%٥٣	%٥١	%٤٠	%٣٥	%٤٨	%٤٦	%٦٢	%٦٤	نسبة ١:٢
%٤٥	%٤٢	%٣٦	%٣٦	%٣٣	%٤٤	%٥٥	%٥٢	%٣٧	%٣٠	%٢٧	%٢٨	نسبة ١:٣
%١٠	%١٣	%١٤	%١٤	%١٤	%٥	%٥	%١٣	%١٥	%٢١	%١١	%٨	نسبة ١:٤
%٣١	%٣٣	%٣٦	%٣٨	%٣٢	%٣٩	%٣٨	%٤٤	%٤٦	%٤٨	%٤٤	%٥٠	نسبة ٥:٦
%٢٩	%٣١	%٣٠	%٢٥	%٢٦	%٢٦	%٢٤	%١٩	%٢٠	%٢٠	%١٧	%٣٠	نسبة ٥:٧
%٣٩	%٣٤	%٣٣	%٣٥	%٤٠	%٣٣	%٣٥	%٢٦	%١٨	%١٩	%٢٣	%٥٠	نسبة ٥:٨
%١	%٢	%٢	%٢	%٢	%٢	%٣	%١١	%١٦	%١٣	%١٥	%٧	نسبة ٥:٩

المصدر : البنك المركزي الاردنسي التقرير السنوي من عام ١٩٧٠ - ١٩٨٢

٥٤ أثر السياسة الجمركية على التهريب :

تؤدي السياسة الجمركية المتشددة الى ظهور التهريب سواء كان التشدد على شكل منع أو تقييد الاستيراد أو حصوه بجهات معينة أو رفع الضرائب الجمركية الى نسب مرتفعة بحيث تشجع على التهريب من دفع الضريبة الجمركية وللتهريب في الاردن اسباب تتمثل فيما يلي :

أ٠ ارتفاع معدلات الضرائب الجمركية على بعض السلع وخاصة الاجهزة الكهربية بائيسة والمطوور٠

ب٠ انخفاض معدلات الضرائب الجمركية على السلع في الدول المجاورة

ج٠ منع استيراد بعض السلع٠

د٠ عدم توفر الرقابة الكافية والمستمرة على البضائع التي تستورد تحت أوضاع وقف

التحصيل الضريبي، كالادخال الموقت، والترانزيت٠٠٠ الخ٠

لهذه الاسباب جميعها وجد التهريب في الاردن واتخذ اشكالا مختلفة تمثلت

فيما يلي :

(١) تهريب المنوعات٠

(٢) تهريب السلع التي تتميز بارتفاع معدلات الضرائب الجمركية عليها خاصة مع

وجود حدود صحراوية طويلة من الجهة الشرقية والجنوبية للاردن

(٣) التهريب من دفع الضرائب الجمركية بتقديم وثائق غير حذيقية فيما يتعلق

بقيمة البضاعة الخاضعة للضريبة

(٤) التصرف بالبضائع لغير الغايات التي استوردت من اجلها٠

وسمع وجود كافة هذه الانواع الا ان النوعين الثالث والرابع منها هما الاكثر شيوعا في

الاردن وخاصة مع تطور وسهولة الاتصالات الدولية وحرية التنقل التي تساعد في كثير

من الاحيان على اصدار وثائق غير حقيقية٠

والجدول التالي يبين حجم الغرامات التي استوفتها دائرة الجمارك على السلع المهربة

التي اكتشفتها خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٢٠

جدول رقم (٥ - ٨)

الغرامات الجمركية ونسبها من الايرادات الجمركية

(بالمليون دينار)

السنه	١	٢	نسبة ١ : ٢
١٩٧٠	٥٠٧	١٥٠١	%٤
١٩٧١	٥٠٥	١٥٠٩	%٣
١٩٧٢	٥٠٣	١٨٠٨	%٢
١٩٧٣	٥٠٥	٢٢٠٢	%٢
١٩٧٤	٥٠٧	٢٨٠٢	%٢,٤
١٩٧٥	٥٠٨	٢٤٠٧	%٢,٣
١٩٧٦	٥٠٦	٥٣٠٤	%١,١
١٩٧٧	١٠١	٧٣٠٦	%١,٤
١٩٧٨	١٠٣	٧٩٠٤	%١,٧
١٩٧٩	١٠٦	١٥٠٣	%١,٧
١٩٨٠	١٠٦	١٠٠٩	%١,٥
١٩٨١	٢٠٠	١٣٠٥	%١,٥
١٩٨٢	٢٠٨	١٦٠٢	%٢

المصدر : وزارة المالية/ الجمارك - بيانات غير منشورة

يبين الجدول رقم ٥-٨ أن الغرامات التي استوفتها دائرة الجمارك زادت بين عامي ١٩٧٠-٨٢ من ٥٠٧ مليون دينار الى ٢٠٨ مليون دينار أي ما نسبته من ١٠١% - ٤% من حصيلة الضرائب الجمركية ولهذه الارقام مدلولات هامة اذا ما تذكرنا ان الغرامة التي استوفيت على هذه المخالفات (عدا تهريب المنوعات) لا تعادل اكثر من ١٥-٢٠% من قيمة البضاعة وعليه فان قيمة البضاعة المهربة (او القيمة التي اخفيست للتهريب من دفع الضريبة) تعادل ٤ مليون دينار لعام ١٩٨٢ ويتربى عليها ضرائب جمركية تعادل ٧ ملايين دينار تقريبا .

هذا مع الإشارة الى ان هذه الارقام لا تمثل الرقم الحقيقي لقيمة البضائع المهبرسة بقدر ما تمثل قيمة البضائع التي تم اكتشافها من قبل دائرة الجمارك .

وقد اثبتت حالات كثيرة أن ما يزيد على ٥٠% من الحالات التي اجري فيها تدقيق لاحق على المستوردين ، تمت ادانتها بتهمة تخفيض القيمة الحقيقية للبضائع للاستفادة من فرق الضريبة الجمركية ، او التصرف بالبضائع لغير الغاية التي استوردت من اجلها ، وهذه بوادر خطيئة استرعت اهتمام المسؤولين بحيث رفعت الغرامات القانونية من ٢٥% من القيمة الى ما يتراوح ما بين مثلي وأربعة امثال الضريبة الجمركية (*)

٤٠٥ : أثر الإيرادات الجمركية في توزيع الدخل :

سعت اكثر الدول الى استخدام الضرائب لمعالجة التفاوت الكبير وتحقيق التقارب من دخول الافراد واصبح نجاح بريطانيا في اعادة توزيع دخلها القومي اثناء فترة الحرب العالمية الثانية مثالا يحتذى في السياسات المالية (١)

كما أخذ الاردن بجد تصاعد الضريبة على نحو يسمح بالقول بأنه يسهم الى حد ما في اقلال التفاوت بين الدخول ، ولعل ذلك يظهر واضحا في ضريبة الدخل اكثر منه فسي الضرائب الجمركية كما ان الضرائب الجمركية تساهم هي الاخرى في الاقلال من تفاوت الدخول وذلك من خلال فرض معدلات ضريبة مرتفعة نسبيا على سلع الاستهلاك الكالية والترفيهية ومعدلات ضريبة منخفضة نسبيا على سلع الاستهلاك الضرورية ويرتبط تأثير هذا التميز فسي المعاملات الضريبة بعدة اعتبارات اخرى تتعلق بنوع السلعة ومرونة الطلب عليها وكذلك مجموع الإيرادات الجمركية وسياسة حماية الانتاج المحلي ودرجة التهرب الضريبي (٢)

ويمكن قياس عبء الضريبة الجمركية بالمعادلة التالية

مجا الحاصلات الجمركية في السنة
الناتج القومي الاجمالي لتلك السنة

ويبين الجدول رقم (٥-٩) ان عبء الضريبة قد زاد بشكل مطلق من ١٠٠ دينار عام ١٩٢٠ الى ٦٢٥ دينار عام ١٩٨٢ .

* فرضت الفقرة ب من المادة ٢٣٥ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٨٣ الغرامات على الشكل التالي :

- (١) من ثلاثة امثال القيمة الى ستة امثالها عن البضائع المنوعة المعينة .
- (٢) مثلي القيمة والرسوم الى ثلاثة امثال القيمة والرسوم معا عن البضائع المنوعة المحصورة .
- (٣) مثلي الرسوم الى اربعة امثالها عن البضائع الخاضعة للرسوم اذا لم تكن منوعة او محصورة .

(١) حامد عبد الجواد دراز - مبادئ الاقتصاد العام (بيروت : دار النهضة العربية بمصر للطباعة والنشر ١٩٧٩) ص ٢١٧

(٢) فيصل مرار عدنان الهندي - مبادئ الادارة المالية للعالم واقتصادياتها (عمان : المطبعة الاردنية ١٩٨٠) ص ١٢٥

جدول رقم (٥-٩)

عبء الضريبة الجمركية في الاردن

١٩٨٢	١٩٧٩	١٩٧٦	١٩٧٣	١٩٧٠	
١٦٢	٩٥,٣	٥٣,٤	٢٢,٢	١٥,١	(١) إيراد الضريبة الجمركية وضرائب الانتاج بالمليون دينار
٧٢,٣	٤٦ -	٢٤ -	١٠ -	٤	(٢) الانفاق على التعليم والخدمات الاجتماعية والصحية بالمليون دينار
٢,٤	٢,١	١,٩	١,٧	١,٥	(٣) السكان (بالمليون نسمة)
٦٧,٥	٤٥,٤	٢٨,١	١٣,١	١٠,١	(٤) عبء الضريبة لكل فرد بالدينار
٣٠,١	٢١,٩	١٢,٦	٥,٨	٢,٦	(٥) حصة كل فرد من الانفاق على الخدمات والتعليم والخدمات الاخرى (بالدينار)
٣٧,٤	٢٣,٥	١٥,٥	٧,٣	٧,٥	(٦) الفرق بين عبء الضريبة وحصة كل فرد من الانفاق
٧٠,٩	٤٤٥	٣٠٠	١٤١	١٢٤	(٧) الدخل الفردي بالدينار
٦٤١,٥	٣٩٩,٦	٢٧١,٩	١٢٧,٩	١١٣,٩	(٨) الدخل الفردي بعد اقتطاع عبء الضريبة بالدينار

(١) البنك المركزي ، النشرة الاحصائية الشهرية ، اعداد مختلفة

مصدر الجدول :

(٢) دائرة الاحصاءات العامة ، النشرة الاحصائية السنوية عام ١٩٨٢ .

وباستخدام المعادلة السابقة فقد تبين ان العبء الضريبي في الاردن قد بلغ ٩% الجدول (٥-١٠) ومقارنته مع بعض الدول النامية تبين ان هذا العبء كان كبيرا فسي الاردن وتونس ، بينما تسراوح بين ٣% - ٦% في كل من غواتيمالا ، نيبال ، سوريا ، جمايكا ، هندوراس ، حيث بلغ ٣% ، ٣,٥% ، ٣,٤% ، ٢,٦% ، ٦% على التوالي .

الا ان ما يدفعه الفرد من عبء ضريبي يمثل نسبة ٥% تقريبا (الجدول رقم (٥ - ١٠) من النتائج القومي الاجمالي بعد اقتطاع نفقات التعليم والخدمات الاجتماعية، في حين تعادل هذه النسبة ٨,٨% قبل الاقتطاع اي ان ما معدله ٤% قد تم استخدامه في الانفاق على التعليم والخدمات الاجتماعية.

ويفترض في هذه النسبة ٥% ان تنطوي اكبر قدر من النفقات العامة المتكررة ، لكنها في الحقيقة لا تكفي لذلك ويستكمل العجز عن طريق المساعدات الخارجية والاقتراض الخارجي .

جدول رقم (٥ - ١٠)

الضريبة الجمركية ونسبتها الى الناتج القومي الاجمالي

السنة	١ ايراد الضرائب الجمركية بالملايين	٢ ايراد الضرائب بعد اقتطاع الخدمات الاجتماعية	٣ الناتج القومي الاجمالي	٣:٢	٣:١
١٩٢٠	١٥١	١١١	١٨٢	%٦	%٨
١٩٢٤	٢٢٢	١٢٢	٢٤١	%٥	%٩
١٩٢٦	٥٣٤	٢٩٤	٥٧١	%٥	%٩
١٩٢٩	٩٥	٤٩	٩٣٥	%٥,١	%١٠
١٩٢٢	١٦٢	٨٩	١٢١١	%٥	%٩

المصدر : البنك المركزي - نشرة الشهرية ، اعداد مختلفة

دائرة الاحصاءات العامة - النشرة الاحصائية السنوية ١٩٨٢

أثر السياسة الجمركية على الاسعار :

اجتاحت العالم خلال السنوات القليلة الماضية موجة من التضخم تأثرت بها البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء مع ان حدة هذه الموجة كانت اشد على الدول النامية المستهلكة والمستوردة ، وقد كان الاردن من بين الدول التي عانت من هذه المشكلة لكونه يعتمد فسي تغطية الجزء الاكبر من استهلاكه على الاستيراد (١) .

وعلى الرغم من تعدد اسباب هذا التضخم فقد اجمعت الآراء على أن هناك اسبابا محلية منها عدم مرونة هيكل الانتاج المحلي وبالمغة التجاري في الارباع (٢) اضافة الى الاسباب الخارجية التي اسهمت في زيادة هذه المعدلات المرتفعة للتضخم .

كما ان اعتماد الاردن بصفة رئيسية على الاستيراد لتغطية حاجته من النفط باسعاره المرتفعة والعديد من السلع الاستهلاكية ادى بصورة مباشرة الى رفع معدل التضخم .

ومع ان فرض الضرائب ومنها الضرائب الجمركية ينعكس في ارتفاع اسعار السلع تبعا لمرونة الطلب الا انه يمكن القول في هذا المجال ان معدلات التعريفات الجمركية في الاردن لم تساهم في زيادة التضخم بقدر ما يجب ان تؤدى في تخفيض معدلات هذا التضخم خاصة اذا تذكرنا ان معدلات التعريفات لاغلب السلع مالت الى الانخفاض اكثر منها الى الارتفاع وخاصة مع بداية عام ١٩٧٦ .

الا انه يمكن القول ان ارتفاع معدلات الضريبة الجمركية يؤدى حتما الى ارتفاع اسعار السلعة التي زادت الضريبة المفروضة عليها ويبقى ارتفاع الاسعار خاضعا لمرونة العرض والطلب التي قد تجعل هذا الارتفاع مساويا لارتفاع الضريبة او اقل أو اكثر من ذلك فقد ارتفعت اسعار المدافئ النفطية بعد رفع الضريبة عليها بنفس المعدل تقريبا .

(١) جليل فريد البديوى - قروض الاردن الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية

(رسالة ماجستير في الاقتصاد - الجامعة الاردنية ١٩٨٣) ص ٩٦ .

(٢) البنك المركزي الاردني - التقرير السنوي الثالث عشر ١٩٧٦ ص ٢ .

وبالإضافة إلى تأثير السياسة الجمركية على المتغيرات السابقة كالموازنة العامة والناتج القومي والأسعار وغيرها مما تعرضنا له فإن للسياسة الجمركية آثاراً أخرى تنعكس على الاستهلاك والادخار والاستثمار بالإضافة إلى تأثيرها على التوظيف والعمالة ، وسبب تداخل التأثيرات المختلفة على المتغيرات المذكورة من ناحية وعدم توفر البيانات من ناحية أخرى فإنه يصعب تحديد أثر السياسة الجمركية على هذه المتغيرات . . .

خلاصة البحث والنتائج

- ١ • عرفت الضرائب الجمركية مع ظهور التجارة الخارجية ، ورغم اختلاف اهدافها ما بين الحصن والاخر الا أن الهدف المالي ، وهدف حماية الصناعات المحلية بقيا من الاهداف الرئيسية لها على مر العصور . والسياسة الجمركية عبارة عن مجموعة من الاجراءات التي تتعلق بحركة السلع المستوردة والمصدرة وكذلك المنتجة محليا وقد تمثلت في فرض الضرائب وتحصيلها ، كما تمثلت ايضا باجراءات السماح بادخال البضائع لغايات الادخال المؤقت او الترانزيت علاوة على اجراءات الاشراف والمراقبة على حركة هذه السلع فسي نطاق حدود الدولة الجغرافية .
- ٢ • نظرا لاهمية هذه الاجراءات فقد بنيت في اغلبها على اسس ودولية سواء ما يتعلق منها بتطبيق التعريف الجمركية وتحديد معدل الضريبة او ما يتعلق منها بوضع الاسس العلمية للتقدير لغايات فرض الضريبة او الاسس السلمية المتعلقة بالاوضاع الجمركية الاخرى .
- ٣ • برز دور الضرائب الجمركية في الدول النامية بصورة اكبر من دورها في الدول المتقدمة بحيث اعتمدت هذه الضرائب كوسيلة لتحقيق موارد مالية للدولة في حين كان اعتماد الدول المتقدمة على ضريبة الدخل بصورة اكبر ، وقد زاد من اهميتها ، ان الكثير من الدول النامية غالبا ما تسعى الى تحقيق اهداف متعارضة في آن واحد (كهدف الحماية وتشجيع الاستثمار والهدف المالي) .
- ٤ • احتلت السياسة الجمركية في الاردن اهمية خاصة في ضوء الخصائص التي تغلب عليها كارتفاع الميل الحدي للاستيراد واعتماده على المساعدات والقروض الخارجية وضعف الانتاج مماكان له اثر كبير في تحديد اهداف هذه السياسة التي تمثلت بالاهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية خاصة بعد ان اخذ الاردن بتتفيذ خطته الاقتصادية والاجتماعية .
- ٥ • بينت الدراسة ان اسس السياسة الجمركية في الاردن واجراءاتها قد بنيت على قواعد وانظمة دولية سواء في ذلك جدول التعريف او الاجراءات القانونية والنظم الخاصة التابعة لها الا انها وضعت بشكل تتلائم مع خصائص الاقتصاد الاردني وراعت في ذلك

تحقيق الهدف المالي كما اعفت الكثير من السلع لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية من خلال دعم الصداقة وتشجيع التصدير وتسهيل التبادل التجاري علاوة على توفير السلع الضرورية للغايات الاجتماعية .

٦ • بينت الدراسة ان تحقيق اهداف السياسة الجمركية اقتضى فرض الضرائب الجمركية بموجب قانون الجمارك وعلى ضوء جداول التعريفات الجمركية وفرض ضرائب اخرى كثيرة بموجب قوانين وانظمة اخرى كقانون الضريبة الاضافية وقانون الضرائب الاضافية الموحد وقانون الرسوم على المنتجات المحلية وانظمة الانتاج المحلي . الامر الذي اوجد تعدداً في الضرائب والتسميات وتفاوتها في النسب والمعدلات على مستوى الضريبة الواحدة فسي جداول التعريفات دون اي مبرر لهذا التفاوت وخاصة لاصناف بعض السلع المتقاربة علاوة على وجود بعض الاستثناءات من فرض الضريبة على اصناف سلع اخرى .

٧ • تقوم دائرة الجمارك باستيفاء الفرق في رسوم الاستيراد التي تعود حصيلتها الى مديرية التجارة علاوة على تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية ما بين الاردن والدول العربية واتفاقيات السوق العربية المشتركة بحيث أصبح من الضروري للمكلف بحساب الضريبة ان يكون ملماً بكافة القوانين والانظمة والتعليمات التي تطبقها دائرة الجمارك مع ملاحظة التعدلات الكثيرة الجارية عليها بالاضافة الى المام بكل الاتفاقيات الاقتصادية المعقودة بين الاردن من جهة وبغية الدول العربية والاجنبية من جهة اخرى .

وتبدو صعوبة هذا الامر اذا ما تذكرنا حجم الارصاليات المستوردة وتعقيداتها من ناحية وما يلجأ اليه البعض للاستفادة من تخفيض الضرائب الجمركية بشتى الوسائل من ناحية اخرى ، مما اقتضى زيادة الاجراءات الجمركية وتنوعها والتشدد في تطبيقها وبكل ما يترتب عليه من عرقلة للعمل الجمركي ولحركة التجارة الخارجية على حد سواء .

٨ • بالرغم من تعدد الضرائب والاجراءات وتفاوت النسب والمعدلات فلقد اثبتت الدراسة تصور السياسة الجمركية عن تحقيق الهدف المالي المتمثل في تغطية الجزء الاكبر من النفقات المتكررة للحكومة المركزية كما اثبتت ايضا تراجع ضريبة الانتاج في تادية دورها المالي

وخاصة بعد عام ١٩٢٥ وانخفاض نسبتها الى حجم الإيرادات الجمركية عما كانت عليه
في بداية السبعينات بالرغم من تزايد عدد المؤسسات الصناعية .

٩٠ ان عدم تحقيق الهدف المالي جاء من رغبة الحكومة في تحقيق الاهداف الاقتصادية
والاجتماعية الذي ادى الى اتخاذ اجراءات كثيرة ومتعددة كان من اهمها منح الإعفاءات
السخية لحماية الصناعات المحلية وتشجيع الاستثمار والتصدير وذلك من خلال جسد اول
التعريف الجمركية ومن خلال القوانين والانظمة وخاصة القانون الجمركي الذي اوجد
انظمة خاصة لتشجيع التصدير كأنظمة الادخال المؤقت ونظام رد الرسوم والضرائب الذي
احدث مؤخرًا ، ولم تقف هذه الاجراءات عند هذا الحد بل اشتملت على رفع معدلات
الضريبة الجمركية على كافة السلع المستوردة والمساهمة للانتاج المحلي علاوة على تطبيق
نظام الحصص الذي يظهر فيما يتعلق باستيراد المواسير والكروتون واعفاءات قوانين تشجيع
الاستثمار .

١٠ كما بينت الدراسة ان للسياسة الجمركية في الاردن دورا هاما في تحقيق الاهداف الاجتماعية
تتمثل في اعفاء كافة السلع الضرورية من ناحية ورفع معدلات الضريبة الجمركية على السلع
الكمالية من ناحية اخرى بحيث اعفيت المواد الغذائية والحبوب كما اعفي زيت النفط ورفعت
الضريبة على الاجهزة الكهربائية والسيارات والمشروبات الكحولية .

١١ ادت الاعفاءات الكثيرة والتي زادت عن المستوى المرغوب فيه الى تضاول نسبة الإيرادات
الجمركية الى حجم المستوردة كما ادى تعدد الجهات الممنوحة لها الى صعوبة ضبطها
ومراقبتها والتأكد من استعمالها للغايات التي منحت من اجلها .

١٢ من ناحية اخرى ادى زيادة الضرائب بمعدلات عالية ومنع استيراد بعض السلع الى ظهور
حركة التهريب بكافة اشكاله بما في ذلك تخفيض قيمة فواتير البضائع المستوردة الامر الذي
يقتضي توافر جهاز وظيفي متكامل من حيث العدد والكفاءة بكل ما يتطلبه ذلك من تأهيل
وتدريب لاستيعاب كل ما هو مستجد من اجراءات جمركية وفي ضوء واقع هذا
الجهاز يستطيع التأكيد على النقص الواضح الذي يعانيه فحجم العمل الواجب انجازه
من الجهاز الجمركي اكثر بكثير من طاقة موظفيه ، كما انه يفتقر الى دوائر فنية غير المختبر

- الجمركي ، كمد يرية للدراسات والكهبيوتر الذي يتولى جمع وتخزين المعلومات •
- ١٣ اثبتت دراسة آثار السياسة الجمركية مرونة الايرادات الجمركية الى الناتج القومي الاجمالي بحيث يمكن الاعتماد على هذه النتيجة لزيادة الايرادات الجمركية في المستقبل •
- ١٤ حققت السياسة الجمركية في مجال تشجيع الصناعات المحلية زيادة في الانتاج المحلي وفي عدد المؤسسات الصناعية وكذلك زيادة في عدد المستخدمين في القطاعات الانتاجية علاوة على تنوع الانتاج الذي ادى بدوره الى تنوع الصادرات وزيادتها بنسبة فاقت في بعض السنوات نسبة زيادة المستوردات •
- ١٥ كان للسياسة الجمركية آثار اقتصادية هامة اخرى تمثلت في تغيير التركيب السلعي للمستوردات بحيث تلت الاهمية النسبية للمستوردات من السلع الاستهلاكية لصالح زيادة الاهمية النسبية لمستوردات السلع الانتاجية والمواد الخام •

في ضوء النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة ولتحقيق اهداف السياسة الجمركية المتمثلة في زيادة حجم الايرادات الجمركية وتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية الاخرى نورد فيما يلي التوصيات التالية .

اولا : ضرورة زيادة عدد موظفي الجمارك الى الحد الذي يكفي تغطية كافة الاجراءات الجمركية وتأهيلهم وتدريبهم قبل البدء في ممارسة اعمالهم الفعلية ومن ثم توزيعهم على المراكز الجمركية والاقسام حسب اختصاصاتهم واستعداداتهم ، وذلك لضمان سير العمل وفق الاسس الصحيحة والقانونية وبالسرعة التي تكفي لاقناع المستوردين بدقة العمل وسهولة انجازه ، وهذا يتطلب انشاء مديرية للدراسات والتطوير تقوم باعداد المواضيع والابحاث الجديدة بالدراسة وطرحها على الموظفين طرعا مطلقيا ومتسلسلا تحت اشراف مجموعة من ذوي الخبرة والاختصاص تكون نواة لمعهد جمركي يقوم بممارسة اعمال التدريب والتطوير في المستقبل مع اصدار نشرة جمركية دورية تعنى بالشؤون الجمركية .

ثانيا : اعادة النظر بجداول التعريفات الجمركية ودراستها دراسة وافية ودقيقة من قبل لجنة فنية مختصة بحيث يجرى فيها مسح شامل لكل بنود التعريفات ووضع فئات محددة لمعدلاتها وتوحيد الفئات المتقاربة التي تثير في كثير من الاحيان اشكالات كثيرة في التطبيق تؤدي الى عرقلة حركة التجارة الخارجية ، علاوة على التقليل ما امكن من التجزئات غير الضرورية كذلك التي تتضمنها الفصول ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٩ على سبيل المثال ويقتضي الامر كذلك اعادة النظر في التمييز بين السلع الكمالية والضرورية لغايات فرض المعدلات الضريبية المناسبة لها ، مع اعادة النظر في معدلات التعريفات الجمركية المفروضة على المستوردات الغذائية التي تتعارض مع سياسة تشجيع الانتاج المحلي من الحبوب والشعير ، واللحوم والبطاطا والخضار المعلبة بحيث تزيد من الحوافز لدى المزارع الاردني لانتاج وتصنيع هذه المنتجات من جهة وتخفيض الضغط على موارده المحلية من جهة اخرى .

ثالثا : توحيد كافة الضرائب التي تستوفيها دائرة الجمارك وخاصة الامانات الموحدة والضريبة الاضافية وضريبة الاستيراد ودمجها في ضريبة التعريفات الجمركية بحيث تعادل في مجموعها كافة هذه الضرائب على ان يسبق هذا الاجراء توحيد الاعفاءات من هذه الضرائب مع اعفاءات التعريفات الجمركية

وذلك تجنباً للملايسات التي قد تحدث عند استيفاء الضريبة ، الامر الذي يسهل اجراءات التصنيف بعملية حسابية واحدة بالإضافة الى اختصار الوقت .

رابعاً : وضع اغفاءات الاتفاقيات الثنائية والاشارة اليها في جداول التعريفات الجمركية بحيث يضاف عموداً آخرًا لاعادة التعريفات الجمركية خاصا بالمعاملات التفصيلية الناجمة عن اتفاقيات المملكة مع غيرها من الدول العربية ، لتكون متوفرة لدى كافة الموظفين وتسهل عليهم اجراءات التطبيق خاصة وان جداول التعريفات هي المعتمدة عند وضع اى اتفاق اقتصادى يربط الاردن بغيره من الدول .

خامساً : نظرا لاعتماد القيمة لغايات تقدير الضرائب الجمركية وما يستتبع ذلك من اشكالات فسي التعرف على القيمة الحقيقية للسلعة المستوردة تعانى منها دائرة الجمارك ارى ان تؤخذ بقيمة البضاعة كما هي في الفواتير المقدمة واستيفاء الضريبة عليها شريطة ان يتم تقدير اسعار البيع على اساسها ومراقبة تنفيذ ذلك من قبل الجهات المعنية (كوزارة التموين مثلا) وتشديد العقوبة على من لا يمثل للقوانين والانظمة الجمركية

سادساً : وضع تحديد دقيق للهدف المقصود من اتباع اى اجراء جمركي (وخاصة عند تعديل التعريفات الجمركية) بحيث لا يتم ذلك الا بعد دراسة علمية ومفصلة لكافة الاحتمالات على ضوء الاهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية لهذا الاجراء او ذاك ، وقد يتطلب ذلك تدبير دراسة مفصلة للجدوى الاقتصادية لاي مشروع يطلب حماية منتجاته المحلية بحيث يكون من المشاريع الناجحة من جهة والمشاريع التي تقوى على الاستمرار من جهة اخرى وخاصة بعد رفع الحماية عنها .

كما تجدر الاشارة في هذا المجال الى رفع الحماية عن الصناعات المحلية الناجحة وعسدم الاستمرار باغنائها حيث اشار الكثير من الاقتصاديين الى ضرورة رفعها بعد مدة معينة بحيث تكون موقوته وليست مستمرة ، لما يودي استمرارها الى تقليل حجم الايرادات من ناحية والسى قتل روح المنافسة لديها وتحسين منتجاتها من ناحية اخرى .

سابعاً : توسيع الوعاء الضريبة الانتاج المحلي بحيث تغرض على منتجات المصانع الاخرى حيث ان هذه الضريبة لا تزال تغرض على سلع معينة رغم التوسع الكبير في التصنيع واعتماد القيمة

لغايات استيفائها وذلك لتطوير إيراداتها مع ارتفاع الاسعار ودراسته امكانية الاستغناء عن وجود مكاتب جمركية في داخل المصانع والاعتماد على سجلات محاسبية تحت اشراف دائرة الجمارك كما هو متبع في الدول الاوروبية .

ثامنا : التقليل ما امكن من حجم الاعفاءات الجمركية وعدم منحها الا بعد التأكد من سلامة استعمالها في الاتجاه الصحيح الذي يعود بالفائدة على الاقتصاد القومي واعادة النظر في اعفاءات قانون تشجيع الاستثمار ووضع القيود والرقابة الكفيلة بعدم تسرب هذه المواد المعفاة الى الاسواق المحلية بما يتطلبه ذلك تطوير لجهاز التفتيش والتدقيق في دائرة الجمارك وتزويده بالكادر الكافي المتبع بخبرات متميزة مع الاجهزة والادوات الضرورية التي تما عده على ممارسة عمله بنجاح .

تاسعا : توحيد كافة القوانين والانظمة الخاصة بالمواد المنتجة محليا في قانون او نظام واحد يضم الى قانون الجمارك في مجلد واحد يسهل الرجوع اليهما بحيث يوفر على موظفي الجمارك الجهد والوقت كما يحدد معدلات الضرائب بشكل واضح ودقيق مع توحيد جميع هذه الضرائب

عاشرا : توصيات اخرى :

- ضرورة تغيير البيانات الجمركية بحيث تصبح اقل حجما مع وضعها داخل غلاف مقوى لسهولة حفظها ومنعها من التلف .
- الغاء الفرامات الخاصة بالوثائق التي تستوفي كأمينات لما يترتب على استيفائها واستردادها من اجراءات كثيرة تتطلب اعدادا من الموظفين وتساعد على ذلك اُحصيلتها ليست كبيره الى الحد الذي لا يمكن معه الاستغناء عنها .
- ضرورة استيفاء ضريبة الاستيراد على متن المعاملة الجمركية وابقاء صلاحية مديرية التجارة بمنح الرخصة او عدم منحها فقط .
- الغاء بعض المراكز الجمركية لعدم ضرورتها كجمرك السلط ، وجمرك المكر
- التقليل ما امكن من تنقلات الموظفين بين المراكز الجمركية وذلك لتوفير الراحة النفسية

لهم والتي تنعكس في الاتجاه الايجابي على العمل الجمركي .
- استبدال كلمة ,, الرسوم ,, الجمركية بكلمة ,, الضرائب الجمركية لتلافي هذا الخطأ الشائع
الذي يتكرر في القوانين والانظمة الجمركية .

تم بحمد الله

ملحق رقم (١)
 الإيرادات المحلية والخارجية ونسبتها من الإيرادات العامة ، والنفقات العسكرية الانشائية
 ونسبتها من النفقات العامة للأعوام ١٩٦١ - ١٩٨٢

	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	١٩٦١
١- الإيرادات المحلية	١٨٨٠	١٧٨١	١٧٨٠	١٧٧٩	١٧٧٨	١٧٧٧	١٧٧٦	١٧٧٥	١٧٧٤	١٧٧٣	١٧٧٢	١٧٧١	١٧٧٠	١٧٦٩	١٧٦٨	١٧٦٧	١٧٦٦	١٧٦٥	١٧٦٤	١٧٦٣	١٧٦٢	١٧٦١
نسبة الإيرادات المحلية من الإيرادات الكلية	٣٠٩	٣٠٩	٣٠٩	٣٠٩	٣٠٩	٣٠٩	٣٠٩	٣٠٩	٣٠٩	٣٠٩	٣٠٩	٣٠٩	٣٠٩	٣٠٩	٣٠٩	٣٠٩	٣٠٩	٣٠٩	٣٠٩	٣٠٩	٣٠٩	٣٠٩
٢- الإيرادات الأخرى	٣٥٢	٣٥٢	٣٥٢	٣٥٢	٣٥٢	٣٥٢	٣٥٢	٣٥٢	٣٥٢	٣٥٢	٣٥٢	٣٥٢	٣٥٢	٣٥٢	٣٥٢	٣٥٢	٣٥٢	٣٥٢	٣٥٢	٣٥٢	٣٥٢	٣٥٢
نسبة الإيرادات الأخرى من الإيرادات الكلية	٤٨٠	٤٨٠	٤٨٠	٤٨٠	٤٨٠	٤٨٠	٤٨٠	٤٨٠	٤٨٠	٤٨٠	٤٨٠	٤٨٠	٤٨٠	٤٨٠	٤٨٠	٤٨٠	٤٨٠	٤٨٠	٤٨٠	٤٨٠	٤٨٠	٤٨٠
الإجمالي	٥٤٨	٥٤٨	٥٤٨	٥٤٨	٥٤٨	٥٤٨	٥٤٨	٥٤٨	٥٤٨	٥٤٨	٥٤٨	٥٤٨	٥٤٨	٥٤٨	٥٤٨	٥٤٨	٥٤٨	٥٤٨	٥٤٨	٥٤٨	٥٤٨	٥٤٨
١- النفقات العسكرية	٤٥٥	٤٥٥	٤٥٥	٤٥٥	٤٥٥	٤٥٥	٤٥٥	٤٥٥	٤٥٥	٤٥٥	٤٥٥	٤٥٥	٤٥٥	٤٥٥	٤٥٥	٤٥٥	٤٥٥	٤٥٥	٤٥٥	٤٥٥	٤٥٥	٤٥٥
نسبة النفقات العسكرية من النفقات الكلية	٤٥٥	٤٥٥	٤٥٥	٤٥٥	٤٥٥	٤٥٥	٤٥٥	٤٥٥	٤٥٥	٤٥٥	٤٥٥	٤٥٥	٤٥٥	٤٥٥	٤٥٥	٤٥٥	٤٥٥	٤٥٥	٤٥٥	٤٥٥	٤٥٥	٤٥٥
٢- النفقات الانشائية	٤٤٣	٤٤٣	٤٤٣	٤٤٣	٤٤٣	٤٤٣	٤٤٣	٤٤٣	٤٤٣	٤٤٣	٤٤٣	٤٤٣	٤٤٣	٤٤٣	٤٤٣	٤٤٣	٤٤٣	٤٤٣	٤٤٣	٤٤٣	٤٤٣	٤٤٣
نسبة النفقات الانشائية من النفقات الكلية	٤٤٣	٤٤٣	٤٤٣	٤٤٣	٤٤٣	٤٤٣	٤٤٣	٤٤٣	٤٤٣	٤٤٣	٤٤٣	٤٤٣	٤٤٣	٤٤٣	٤٤٣	٤٤٣	٤٤٣	٤٤٣	٤٤٣	٤٤٣	٤٤٣	٤٤٣
الإجمالي	٨٩٨	٨٩٨	٨٩٨	٨٩٨	٨٩٨	٨٩٨	٨٩٨	٨٩٨	٨٩٨	٨٩٨	٨٩٨	٨٩٨	٨٩٨	٨٩٨	٨٩٨	٨٩٨	٨٩٨	٨٩٨	٨٩٨	٨٩٨	٨٩٨	٨٩٨

المصدر : التقارير السنوية للبنك المركزي

الجهات أو البضائع التي كانت تعفى سند لقرارات صادرة استناداً
للمادة ١٠٤ من قانون الجمارك رقم (١) لسنة ١٩٦٢

- ٠١ قرار باعفاء اللوازم التي يستوردها الطلاب الذين يتلقون دروساً بالمراسلة في هندسة
الميكانيك وهندسة التلفزيون والاجهزة الالكترونية لاستعمالها في دراستهم (منشور بالعدد
١٦٢٢ لسنة ١٩٦٢ صفحة ٨١٦)
- ٠٢ قرار اعفاء السيارات المجهزة خصيصاً كسيارات مبردة لنقل المواد الغذائية القابلة للتلف
والمكونة من جسم واحد، والمقطورات المبردة والمجهزة خصيصاً لنقل المواد الغذائية
القابلة للتلف دون محركاتها التي لا تولف معها جسماً واحداً غير قابل للفصل .
منشور بالعدد ١٦٣١ لسنة ١٩٦٢ صفحة ٨٩٩ .
منشور بالعدد ٢١٦٦ لسنة ١٩٦٨ صفحة ٩٢٢ .
- ٠٣ قرار باعفاء البيض المستورد لأغراض التفريخ في مزارع الدواجن .
منشور بالعدد ١٦٣١ لسنة ١٩٦٢ صفحة ٩٠٠ .
- ٠٤ قرار باعفاء الطبوعات والادوات المكتبية والنماذج والعينات والهدايا غير المخصصة للبيع
الواردة لشركات الطيران والملاحة البحرية الاجنبية من المراكز الرئيسية لتلك الشركات او من
احد فروعها في الخارج .
منشور بالعدد ٢٢١١ لسنة ١٩٦٩ صفحة ١٣٤٤ .
- ٠٥ قرار باعفاء المواد والاجهزة والمعدات التي تستورد بقصد انشاء مستودعات للتبريد
منشور بالعدد ٢٢٥٣ لسنة ١٩٧٠ صفحة ١٠٨٨ .
- ٠٦ قرار باعفاء الشحوم الحيوانية للشركة الصناعية التجارية الزراعية (الانتاج) وذلك لصناعة
صابون الزينة .
منشور بالعدد ١٨٥٤ لسنة ١٩٦٥ .
- ٠٧ قرار باعفاء الزيوت النباتية السائلة والمجمدة أو المهدرجة غير المضاف إليها المواد
الملونة منشور بالعدد ١٩٤٢ لسنة ١٩٦٦ صفحة ١٢٧٦ .

- ٨٠ قرار باعفاء ما تستورده شركات ومصانع العلاجات البشرية والبيطرية من الانواع التالية من الرسوم الجمركية وكافة الرسوم والضرائب الاخرى باستثناء ضريبة الجامعة وذلك بالكميات والمواصفات التي تحدد ها بتوصية مسبقة من وزارتي الصناعة والتجارة ووزارة الصحة او وزارة الصناعة والتجارة ووزارة الزراعة وضمن الشروط والتسحفظات التي تقرها السلطة الجمركية .
- أ٠ المواد الكيماوية الاولية التي تدخل في صناعة العلاجات .
ب٠ الآلات والمآكنات الثابتة لصنع العلاجات وتعبئتها .
ج٠ مواد التغليف المعدة خصيصا لتعبئة منتجاتها وحفظها .
- قرار مجلس الوزراء المبلغ بكتاب الرئاسة رقم ١٢ / ١٤ / ٩٠ / ١٠٠١ تاريخ ١٦ / ١٠ / ١٩٧٩ .
- ٩٠ قرار باعفاء البضائع اللازمة لانشاء مقر للجمعية العلمية الملكية الاردنية او للاستعمال في اغراض الجمعية المذكورة .
قرار مجلس الوزراء المبلغ بكتاب دلسة رئيس الوزراء رقم ٢١ / ٤١٤ / ٧٩٩٦ تاريخ ٢٢ / ٨ / ١٩٢٠ .
- ١٠ قرار باعفاء ما تستورده شركات صنع الدخان والتبعاك من التبعاك الاجنبي بقصد الصنع واعادة التصدير .
منشور بالعدد ١٥٢٢ لسنة ١٩٦٠ صفحة ١٣٢٢ .
- ١١ قرار باعفاء مصانع النسيج عن الخيوط النسجية .
منشور بالعدد ١٥٢٢ لسنة ١٩٦٠ صفحة ١٣٢٢ .
- ١٢ قرار باعفاء معامل الرخام والمرمر عن :
أ) احجار جلي
ب) ستوك
ج) اكسيد اكزوليك
د) حجر حفسان
هـ) بودرة تلميع
و) آلات وعدد خاصة بالانتاج .
منشور بالعدد ١٥٢٢ لسنة ١٩٦٠ صفحة ١٣٢٢ .

- ١٣ قرار باعفاء مصانع الكبريت عن الخشب والورق والمواد الكيماوية
منشور بالعدد ١٥٢٢ لسنة ١٩٦٠ صفحة ١٣٢٢ •
- ١٤ قرار باعفاء البلدات عن المحركات والادوات واللوازم لاستعمالها في مشاريع الكهرباء
وانارة الشوارع •
منشور بالعدد ١٥٢٢ لسنة ١٩٦٠ صفحة ١٣٢٢ •
- ١٥ قرار باعفاء مواد الوقود والزيوت التي تزود بها الطائرات الاجنبية في المطارات الاردنية •
منشور بالعدد ١٥٢٢ لسنة ١٩٦٠ صفحة ١٣٢٢ •
- ١٦ قرار باعفاء ما تستورده شركة الدباغة الاردنية من المواد الخام والمواد الكيماوية اللازمة من
اجل الانتاج على ان يتم ذلك بتوصية من وزارة الاقتصاد وموافقة وزارة المالية/الجمارك
ضمن الشروط والترتيبات التي تقرها لجنة ١٩٦٠ •
- ١٧ قرار باعفاء الموازل والاعلفة التي تستوردها راسا شركة بطاريات بترا •
منشور بالعدد ١٨٠٢ لسنة ١٩٦٤ •
عدل اسم الشركة باسم شركة الصناعات المتحدة بدلا من شركة البترا •
- ١٨ قرار الاعفاء الخاص بالرقائق والانابيب الخزانات من المطاط الطبيعي لنقل وتجميع المياه
وتخزين الانتاج الصناعي •

قائمة بالجهات والهضاع التي كانت معفاة بقانون الجمارك

رقم (١) لسنة ١٩٦٢

- ٠١ المواد الواردة باسم جلالة الملك المعظم (المادة ٧٧) .
- ٠٢ الاعفاة المنوحة بموجب الاتفاقيات (المادة ٧٨) .
- ٠٣ اعفاة السلك السياسي والقنصلي (المادة ٧٩-٨١) .
- ٠٤ اعفاة مستوردات الحكومة والجيش (المادة ٨٢) .
- ٠٥ اعفاة الهيئات والمؤسسات العلمية والفنية والدينية والخيرية .
- ٠٦ اعفاة الآلات والأدوات الزراعية (المادة ٨٤) .
- ٠٧ اعفاة شركات الطيران الاردنية (المادة ٨٥) .
- ٠٨ اعفاة البلدسات (المادة ٨٦) .
- ٠٩ اعفاة شركة الفوسفات وشركة الاسمنت (المادة ٨٧) .
- ١٠ اعفاة افلام وماكينات الدعاية (المادة ٨٩) .
- ١١ اعفاة المعينات الطبية (المادة ٩٠) .
- ١٢ اعفاة شركة الهوتاس (المادة ٩١) .
- ١٣ اعفاة دكان الجندي (المادة ٩٢) .
- ١٤ اعفاة امتعة المسافرين والاثاث والادوات المنزلية (المادة ٩٧-٩٨) .
- ١٥ اعفاة الجيش والشرطة والدرك والامن والمخابرات (المادة ١٠١) .

قائمة بالجهات التي كانت تعفى بموجب قوانين خاصة

- ٠١ • مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية
المادة ٢١ من قانون مؤسسة عالية رقم ١٠ لسنة ١٩٦٩ •
- ٠٢ • البنك المركزي الاردني
المادة ٣/ج من قانون البنك المركزي رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ •
- ٠٣ • بنك الاسكان
بموجب قانون بنك الاسكان رقم ٤ لسنة ١٩٧٤ •
- ٠٤ • بنك الانماء الصناعي
بموجب قانون بنك الانماء الصناعي رقم ٥ لسنة ١٩٧٢ •
- ٠٥ • مؤسسة المدن الصناعية
بموجب القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٠ •
منشورة بالجريدة الرسمية رقم ٢٩٧٤ لسنة ١٩٨٠ •
- ٠٦ • مؤسسة رعاية الشباب
بموجب قانون مؤسسة رعاية الشباب رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ المنشور بالعدد ٢٠٧٦
لسنة ١٩٦٨ •
- ٠٧ • المنظمة التعاونية الاردنية
استنادا للمادة ٦/ج من قانون التعاون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ •
- ٠٨ • اتحاد المزارعين في وادي الاردن
قانون مؤقت رقم ١٩ لسنة ١٩٧٤ •
- ٠٩ • وزارة الاوقاف
بموجب المادة الثالثة من قانون الاوقاف الخيرية رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٣ •
- ١٠ • الجامعة الاردنية • بموجب المادة ٢٩ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٢ •

- ١١ جامعة اليرموك •
بموجب المادة ٤٣ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٦ •
- ١٢ جامعة مؤتسه •
بموجب المادة (١٩) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٨١ •
- ١٣ المكاتب الاقليمية / الشركات الاجنبية •
بموجب قانون مؤقت رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٥ والمسنور بالجريدة الرسمية عدد ٢٥٩٠ لسنة ١٩٧٥ •
- ١٥ صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي التطوعي •
بموجب المادة ١٦ من القانون المؤقت ٦ لسنة ١٩٧٩ المسنور بالجريدة الرسمية
عدد ٢٨٣٦ لسنة ١٩٧٩ •

قائمة بالجهات التي تعفى بموجب قرارات خاصة من رئاسة الوزراء
غير القرارات الصادرة بموجب المادة (١٠٤) من قانون الجمارك
رقم (١) لسنة ١٩٦٢

- ٠١ اللجنة الدولية للصليب الاحمر
- ٠٢ كتاب رئاسة الوزراء رقم ٢٠١٤/٥٦/١٤/١٢ تاريخ ١٩٧٢/٢/١٥ وتوصية من الخارجية
مؤسسة النقل العام
- ٠٣ كتاب رئاسة الوزراء رقم ٨٧٧٨/٩٠/١٤/١٢ تاريخ ١٩٨٠/٧/٣٠
شركة الاجواخ الاردنية
- ٠٤ قرار رئاسة الوزراء رقم ٨٧٧٨ تاريخ ١٩٧٦/٧/٢٥ والمعمم بالبلاغ رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٦
وزارة التموين (لحوم، اسماك)
- ٠٥ كتاب رئاسة الوزراء المعمم بالبلاغ رقم ١٣ تاريخ ١٩٧٩/٤/١٤
المركز الجغرافي الاردني
- ٠٦ كتاب رئاسة الوزراء رقم ١٢٨٦٩/٥/٤٩/٤ تاريخ ١٩٧٨/١١/٤
المركز الثقافي الملكي
- ٠٧ الجمعية العلمية الملكية
كتاب رئاسة الوزراء رقم ٧٩٩٦ تاريخ ١٩٧٠/٨/٢٢
كتاب رئاسة الوزراء رقم ١١٠٣٥ تاريخ ١٩٧١/٧/١٣
- ٠٨ نادي القصور الملكي
كتاب رئاسة الوزراء رقم ٤٦٨٤/٤/١١/١٢ تاريخ ١٩٨٢/٥/٣
- ٠٩ الجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية (مؤسسة آل البيت)
كتاب رئاسة الوزراء رقم ٣٧٣٠٦/٤/١١/١٢ تاريخ ١٩٨٢/٤/٥

- ١٠ شركة النقل البري العراقية الاردنية •
كتاب رئاسة الوزراء رقم ٦٨٨/٣٠/١٢ تاريخ ١٤/٥/١٩٨٠ •
- ١١ الشركة العربية الدولية للنقل البري •
كتاب رئاسة الوزراء رقم ١/١٢/١٣/٤٢٩١ تاريخ ٢١/٤/١٩٨٢ •
- ١٢ مشروع المستشفى الاسلامي •
قرار رئاسة الوزراء رقم ١٠/١٧/٥/٦٠٢٨ تاريخ ١٢/٤/١٩٧١ •

نوع الانتاج واوصافه	نوع الصناعفة
نلاغات البطاريات	١- البطاريات المائفة
بطاريات لجميع انواع السيارات والامبات	٢- الورق والكرتون
الورق من انواع تشيب بورد ومانيلا وغولت	٣- الخذف
الكرتون (مصنع الصناديق) المضلع	٤- الاجواخ
البلاط الصيني للجدران ١٥/١٥ سم	٥- رب البنفسج
ادوات صحية من الخذف	٦- الغسالات
ادوات صحية من الرخام	٧- العرم الصناعي والرخام الطبيعي
اقمشة عسكرية بجميع انواعها	٨- علب تنك فارغة
اقمشة صوفية ومدني	٩- المعكرونة والشعيرية
اقمشة تركيبية	١٠- علب كرتون مطبوع
غسالات من سعة ١ - ٢ كغم	والورق المطبوع
للارضيات والجدران	١١- الحديد والمصائب
الرخام الطبيعي الابيض والبيج	١٢- العظفات الكيماوية
طباعة علب كرتونية للمحارم والادوية	١٣- اسرار اجزات التدفئة المركزية
ومساحيق الخسيل والحلويات	الصناعات
حديد التسليم والزوايا من ٦- ٣٢ ملم	
اسلاك التبريد	
مظفات كيماوية مسابقي وسوائل	
رادياترات التدفئة المركزية من الصناعات	

المصنوع فتلح برسوم عجمية من مسجيات النورين
المصنوعة

ادوات منزلية بلاستيكية وعجوات

انابيب معدنية من ١/٢ الى ٢ ١/٢ انش

انابيب باقطار مختلف

مواسير باقطار

من ١٢ ملم - ١٥ ملم

الاسمن النباتي

السخانات

الدهان الاملشن والزيات

الكورين

صودا كاوية

ابواب خشبية

تواليات

القائمة

نحت التفصيل

اباجورات بلاستيكية

اباجورات خشبية

كبريت العائلة وكبريت المشط

١٤- السجادة

١٥- العطور و مواد التجميل والشابو
ومعاجين الحلاقة وتلذيف الاسنان

١٦- مصنوعات بلاستيكية
والعلام

والاسفنج الصناعي
بروفيلات بلاستيكية

١٧- الانابيب المعدنية العادية

١٨- انابيب الري بالتنقيط

١٩- المواسير البلاستيكية

ومواسير للمتديدات الكهربائية

٢٠- الخمر

٢١- الاثاث الخشبي والخزائن

الحديدية والعادية وطاولات

المكاتب العادية

٢٢- بروفيلات العنبر

٢٣- البسكوت السادة

٢٤- الزيوت النباتية

٢٥- السخانات الشمسية

٢٦- الدهانات

٢٧- الكورين والصودا

الكاوية

٢٨- اقلام الحبر الجفاف

٢٩- الابواب

٣٠- الصابون

٣١- المياه المعدنية

٣٢- الاباجورات

٣٣- الكبريت

٣٤- الكبريت

تحت التثقيب	الاسمنت الابيض	٢٥-
	الورق الصحي	٢٦-
	والقوطة الصحية	
	المناجر	٢٧-
	والبيوت الجاهزة	
اربعه اشكال	عربات الالاف	٢٨-
سلالم من ٢ - ٧ درجات	السلالم المعدنيّة	٢٩-
	سلك الجالي	٤٠-
	الادوية البشر	٤١-

The Hashemite Kingdom of Jordan
Ministry of Finance - Customs

IMPORT DECLARATION

يان وارو

وزارة المالية - الجمارك
مملكة الأردنش الهاشمية

معلومات الطرود	معلومات البضاعة	رقم البضاعة	الوزن بالكيلو غرام	التعبئة	القيمة الاجمالية
معلومات الطرود	معلومات البضاعة	رقم البضاعة	الوزن بالكيلو غرام	التعبئة	القيمة الاجمالية
معلومات الطرود	معلومات البضاعة	رقم البضاعة	الوزن بالكيلو غرام	التعبئة	القيمة الاجمالية
معلومات الطرود	معلومات البضاعة	رقم البضاعة	الوزن بالكيلو غرام	التعبئة	القيمة الاجمالية
معلومات الطرود	معلومات البضاعة	رقم البضاعة	الوزن بالكيلو غرام	التعبئة	القيمة الاجمالية

الرجوع
هذه حيا...
الرجوع القائم على...
الرجوع الصافي على...
عدد الطرود على...
١- اصبح تحت طائلة العقوبة بان جاء في هذا البيان عدم سرور وفقاً لاحكام الاده (٢٧)
من قانون الجمارك والكوس وان جاء به من الرضف المحتوي البضاعة المستوردة.
٢- في حالة عدم اذنه وثيقة من الوثائق الصادرة عليها في الاده (٣١) من قانون
الجمارك والكوس فان اقبل تخمين الجمارك بصورة قطعية.
التاريخ - ٨/٨/٨٧ توقيع صاحب البضاعة او الشخص اذ الكوس
رقم الترخيص

ملاحظات أمور الترخيص	اسم المبرور والتوقيت	رقم البضاعة	النشا	الوزن بالكيلو	العدد	القيمة	نسبة الرسوم	اسم المصنف والتوقيت	التاريخ
ملاحظات أمور الترخيص	اسم المبرور والتوقيت	رقم البضاعة	النشا	الوزن بالكيلو	العدد	القيمة	نسبة الرسوم	اسم المصنف والتوقيت	التاريخ
ملاحظات أمور الترخيص	اسم المبرور والتوقيت	رقم البضاعة	النشا	الوزن بالكيلو	العدد	القيمة	نسبة الرسوم	اسم المصنف والتوقيت	التاريخ
ملاحظات أمور الترخيص	اسم المبرور والتوقيت	رقم البضاعة	النشا	الوزن بالكيلو	العدد	القيمة	نسبة الرسوم	اسم المصنف والتوقيت	التاريخ
ملاحظات أمور الترخيص	اسم المبرور والتوقيت	رقم البضاعة	النشا	الوزن بالكيلو	العدد	القيمة	نسبة الرسوم	اسم المصنف والتوقيت	التاريخ

ملاحظات أمور الترخيص
ملاحظات المصنف والتوقيت
ملاحظات رئيس المركز
١- اوافق على تسليم البضاعة ان لم يكن هناك مانع قانوني
٢- على مأمور الترخيص استيفاء رسوم الترخيص من تاريخ
تسليم البضاعة

ملاحظات الترخيص
ملاحظات المصنف والتوقيت
ملاحظات رئيس المركز
١- اوافق على تسليم البضاعة ان لم يكن هناك مانع قانوني
٢- على مأمور الترخيص استيفاء رسوم الترخيص من تاريخ
تسليم البضاعة

بنك الأردن الإسلامي

الشركة الأردنية لشؤون الصناعة والتجارة

رقم ٥٨٠٢٧

رقم الترخيص: ٥٨٠٢٧
تاريخ: ١٩٨٤
ملاحظات: استيراد

يتمحور بمقتضى هذه الرخصة الى شركة كبريت

بواسطة الوكيل أو الوسيط التجاري

رقم التسجيل

استيراد البضاعة التالية خلال المدة المنتهية في ١٩٨٤ الى شركة كبريت

صنف البضاعة كبريت

وزنها وقيمتها ١٠٠٠

قيمتها ١٠٠٠

النشأ بديوي

مركز الشحن بدمشق

التاريخ ١٩٨٤

مركز التخليص البحرية

رقم الملف	ملاحظات:	دينار	فلس	الرسوم
كاتب الرخصة				
المدقق		التاريخ	الرقم	الوصول المالي

مركز الصناعة والتجارة

التجديد والتعديل

Jordan Islamic Bank

Ammann Branch

Value J.O.D. 1000

Expatmit No. 58027

Signature

بسم الله الرحمن الرحيم
 شركة تجارة البضائع
 البنك الإسلامي الأردني
 عمان - الأردن

١٩٨٤/٤/٢٠

1984

حضرة مدير شركة تجارة البضائع المحترمة
عمان - الأردن

تحية واحتراماً

توفق اليك في طيه بولصة الشحن رقم 36 تاريخ 1984/1/26
 الخاصة بالاعتقاد / السحب رقم 84/22 بقيمة 129500 شريف بلويك
 والعائدة لإرساله
 الواردة من بلويك
 على البنك السعودي

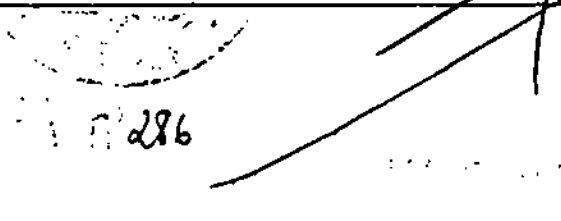
راجين عمل اللازم لتسليمها لصاحبها
وترفق ايضاً الوثائق التالية :

- (١) مواكيد تجاريت عدد 242
- (٢) بونصية شخصية عدد 242
- (٣) شهادات باخره كرد الا
- (٤) شهادات مصحح ورد الا
- ٩٠ عماله

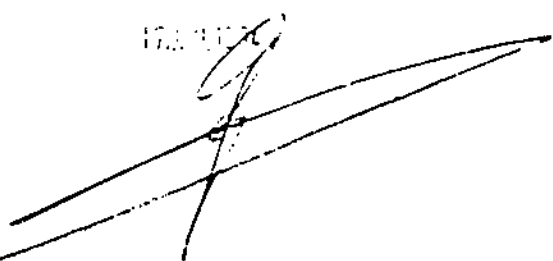
البنك الإسلامي الأردني

نسخة لمدير الجمارك
نسخة للاميل
نسخة للاخباره

توقيع المستلم

1 Afzender-Expéditeur-Absender-Consignor-Speditore	A 0156363	ORIGINEEL
N.V. DETAELLENÄERE-LOOSVELT Leopold III laan, 41-43 8790 WAREGEM	- 000286	
2 Geadresseerde-Destinataire-Emplänger- Consigné-Destinatario	EUROPESE GEMEENSCHAP - COMMUNAUTÉ EUROPÉENNE - EUROPÄISCHE GEMEINSCHAFT - EUROPEAN COMMUNITY - COMUNITÀ EUROPEA CERTIFICAAT VAN OORSPRONG - CERTIFICAT D'ORIGINE - URSPRUNGSZEUGNIS - CERTIFICATE OF ORIGIN - CERTIFICATO DI ORIGINE	
ALUMINIUM TRADING CO. AMMAN JORDAN		
4 Gegevens in verband met het vervoer (facultatief) Informations relatives au transport (mention facultative)	3 Land van oorsprong-Pays d'origine-Ursprungsland-Country of Origin-Paese d'origine	EEG BELGIUM
MS SAUDI AL JUBAIL	5 Opmerkingen-Remarques-Bemerkungen-Remarks- Osservazioni	
6 Volgnummer, merken, nummers, aantal en aard van colli; omschrijving van de goederen	7 Hoeveelheid	
SILICONE SEALANT PARASILICO E in 310 ml cartridges 1500 cartridges (1200 clear colour, 300 bronze colour)	600 kilos	
<p>We certify that the goods mentioned in this certificate of origin are manufactured by N.V. DETAELLENÄERE-LOOSVELT, Leopold III laan 41 in 8790 WAREGEM (BELGIUM) and that they are of belgian origin at 100%. Consequently these goods are neither of Israeli origin, nor linked to an Israeli-german repair agreement. These goods do not contain materials imported from Israel, and have not been exported on a vessel appearing on the black list of the Saudi Arabian Government.</p>		
 <p>17 JUN 1984</p>		

2 ONDERGETEKENDE AUTORITEIT VERKLAART DAT DE HIERBOVEN VERMELDE GOEDEREN VAN OORSPRONG ZIJN UIT HET IN VAK 3 GENOMME LAND. L'AUTORITÉ SOUSSIGNÉE CERTIFIE QUE LES MARCHANDISES DÉSIGNÉES CI-DESSUS SONT ORIGINAIRES DU PAYS FIGURANT DANS LA CASE N°3. DIE UNTERZEICHNENDE STELLE BESCHÉINIGT DASS DIE OBEN BEZEICHNETEN WAREN IHREN URSPRUNG IN DEM IN FELD 3 GENANNTEN LAND HABEN. THE UNDERSIGNED AUTHORITY CERTIFIES THAT THE GOODS DESCRIBED ABOVE ORIGINATE IN THE COUNTRY SHOWN IN BOX 3. LA SOTTOSCRITTA AUTORITY CERTIFICA CHE LE MERCI SOPRA ELENCATE SONO ORIGINARIE DEL PAESE MENZIONATO NEL RIGUADRO 3



Shipper
UNAMAR N.V.
ANTWERPEN

LINER BILL OF LADING
 AS AMENDED

B/L No. **59**
 Reference No. **800/01035**

Consignee
TO ORDER OF
JORDAN ISLAMIC BANK
MAIN BRANCH
AMMAN



Notify address
ALUMINIUM TRADING CO.
AMMAN
JORDAN

SAUDI-EUROPE LINE
SAUDI ARABIA

Pre-carriage by* Place of receipt by pre-carrier*

Vessel Port of loading
SAUDI AL JUBAIL **ANTWERPEN**

Port of discharge Place of delivery by on-carrier*
AQABA

ANY DISPUTE ARISING UNDER THIS CONTRACT SHALL BE BROUGHT BEFORE THE COURTS OF SAUDI ARABIA AND THE LAW OF THAT COUNTRY SHALL APPLY TO THE EXCLUSION OF ANY OTHER. NO OTHER COURT SHALL HAVE JURISDICTION WITH REGARD TO ANY ACTION BROUGHT UNDER THIS CONTRACT

Marks and Nos.	Number and kind of packages; description of goods	Gross weight	Measurement
ALUMINIUM TRADING CO. AMMAN VIA AQABA MADE IN BELGIUM	1 Pallet s.t.c. 1500 Cartridges SILICONE SEALANT PARASILICO E in 310 ml cartridges	600 KG	

FREIGHT PREPAID

PACKAGE OVER 5000 KG WEIGHT LIFTING IN SHIPS EXPENSES BUT AT SHIPPERS RISK
 LIFTING OUT AT VESSELS EXPENSES BUT AT CONSIGNEES RISK

Particulars furnished by the Merchant

<p>Freight details, charges etc.</p> <p>Daily demurrage rate (additional Clause A)</p>	<p>SHIPPED on board in apparent good order and condition, weight, measure, marks, numbers, quality, contents and value unknown, for carriage to the Port of Discharge or so near thereunto as the Vessel may safely get and lie always afloat, to be delivered in the like good order and condition at the aforesaid Port unto Consignees or their Assigns, they paying freight as indicated to the left plus other charges incurred in accordance with the provisions contained in this Bill of Lading. In accepting this Bill of Lading the Merchant expressly accepts and agrees to all its stipulations on both pages, whether written, printed, stamped or otherwise incorporated, as fully as if they were all signed by the Merchant. One original Bill of Lading must be surrendered duly endorsed in exchange for the goods or delivery order. IN WITNESS whereof the Master of the said Vessel has signed the number of original Bills of Lading stated below, all of this tenor and date, one of which being accomplished, the others to stand void.</p>
---	--

* Applicable only when document used as a Through Bill of Lading

Freight payable at ANTWERPEN	Place and date of issue ANTWERP :
Number of original Bs L 3 / THREE	Signature

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

N.V. DETAELLENAERE-LOJSVELT

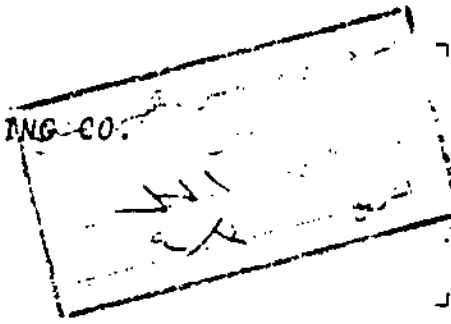
Leopold III Laan 41-43,
P.O.B. 24
B - 8790 WAREGEM

TEL (056) 600242 (31)
ADR. TELEGR.: LITALWORKS
P.C.R. 000-0406635-11 C.C.P.
M.R.K. 97.407 R.C.K.
Kredietbank 468-2107291-32
G.B.M. 285-0399033-04 C.G.B.
B.B.L. 385-0361143-75 B.B.L.

B.T.W. 420.051.570 T.V.A.
Telex 86208



ALUMINIUM TRADING CO.
AMMAN
JORDAN



the 16th January 1984

FINAL INVOICE N°

<p>16.01</p>	<p>- Shipment of following products :</p> <p><u>SILICONE SEALANT PARASILICO E in 310 ml cartridges :</u> 80 x 15 = 1200 cartridges CLEAR colour 20 x 15 = <u>300</u> cartridges BRONZE COLOUR 1500 cartridges x 93 B.F./cartridge 139.500, 20 applicators free of charge PRICE C and F AQABA in BELGIAN FRANCS Shipment : Per MS SAUDI AL of the 27 January 1984 by N.V. TUBAIL JUBAIL by N.V. BEST & OSTERRIETH, Franklin Roosevelt- plaats 12, 2008 ANTWERP (BELGIUM) The above mentionned steamer is not Israeli owned and is not calling at any Israeli port and is not prohibited from calling at any Arab port for any reason. Packing : On 1 pallet (110 cm x 80 cm x 140 cm) Gross weight : 600 kilos Nett weight : 494 kilos Marks on the pallet : ALUMINIUM TRADING CO. AMMAN VIA AQABA MADE IN BELGIUM BTN number : 3901CV1 Country of origin : BELGIUM Payment : CASH AGAINST DOCUMENTS through JORDAN ISLAMIC BANK MAIN BRANCH AMMAN. Manufacturers of the goods : N.V. DETAELLENAERE-LOOSVELT Leopold III laan, 41-43 8790 WAREGEM (BELGIUM) We hereby declare that the mentionned merchandise is be exported for our own account. The goods are neither of raeli origin nor do they contain Israeli materials nor they being exported from Israel. This invoice amounting to B.F. 139.500.- is authentic. is the only invoice issued by us for the goods therein de scribed. It shows their exact value without deduction of any discount.</p>	<p>=====</p>
--------------	---	--------------

276

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit



- 14 -

شركة التاجدية للتجارة - عمان
 ALUMINIUM TRADING CO.
 AMMAN
 JORDAN
 التاريخ: ١٤/٥/٧٥

N.V. DETAELLENAERE-LOOSVELT

LEOPOLD III-LAAN, 41-43

B-8790 WAREGEM (Belgium)

Telegr. Looiworks
 TEL. (056) 60.02.42
 H.R.-R.C. 97.407
 B.T.W.-T.V.A. 420.051.570
 TELEX 86208 DARO

P A C K I N G L I S T

XXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXX

Shipment per MS SAUDI AL JUBAIL of 1 pallet containing :

80 boxes x 15 = 1200 cartridges silicone sealant Parasilico clear colour

20 boxes x 15 = 300 cartridges silicone sealant Parasilico bronze colour

Totally 1500 cartridges of each 110 ml

1 pallet measuring : 110 X 80 X 140 cm

Gross weight : 600 kilos

Nett weight : 494 kilos

Marks on the pallet : ALUMINIUM TRADING CO.
 AMMAN VIA AQABA
 MADE IN BELGIUM

XXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXX

M. C. C.

**FACTORY OF
 SILICONE SEALANTS, SEALING
 COMPOUNDS AND GLAZERS PUTTIES**

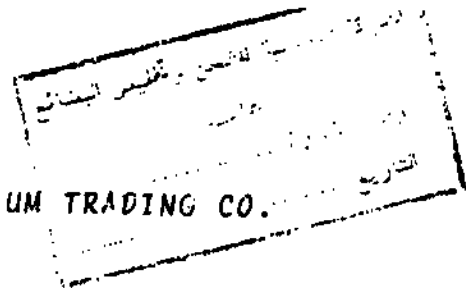


**EXPORTATION OF
 QUALITY PRODUCTS
 ALL OVER THE WORLD**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit



- 111 -



ALUMINIUM TRADING CO.
AMMAN
JORDAN

N.V. DETAELLENAEERE-LOOSVELT

LEOPOLD III-LAAN, 41-43

B-8790 WAREGEM (Belgium)

Telegr. Litatworks
TEL. (0561) 60 02.42
M.R.-R.C. 97 407
B.T.W.-T.V.A. 420.651 570
TELEX 86208 DAPQ

C E R T I F I C A T E

We, N.V. DETAELLENAEERE-LOOSVELT Leopold III laan 41-43 8790 WAREGEM (BELGIUM) herewith certify that the goods mentioned in the final invoice of the 16 th January 84, namely silicone sealant Parasilico E, are of BELGIAN origin at 100 %.

The manufacturors of these goods are :

N.V. DETAELLENAEERE-LOOSVELT
Leopold III laan, 41-43
8790 WAREGEM (BELGIUM)

These goods are exported for our own account.

111 111 111

**FACTORY OF
SILICONE SEALANTS, SEALING
COMPOUNDS AND GLAZERS PUTTIES**



**EXPORTATION OF
QUALITY PRODUCTS
ALL OVER THE WORLD**

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit



united antwerp maritime agencies n.v.

unamar

Tel. (09) 234 83 11 (20 L)
 Telex : 72911 Unmar Antw.
 Telegr. : Unamarag Antwerpen
 Bank van Parijs en de Nederlanden
 550-3208500-24
 Benelux Bank : 814-0857501-42
 H. R. Antw. 181.384
 BTW Nr 406.865.807
 Vergunning van vervoercommissie
 Nr 0689.001

الشركة الاردنية للشحن والتخليص
 عمان
 رقم الامارة
 التاريخ

2000 Antwerpen (Belgium).
 Kipdorp 45 - 47



C E R T I F I C A T E

M/V "SAUDI AL JUBAIL"
 DESTINATION : AQABA
 SAILED FROM ANTWERP : 26/1/84
 B/L N°

The undersigned UNITED ANTWERP MARITIME AGENCIES S.A. "UNAMAR" as agents for Messrs. SAUDI EUROPE LINE hereby certify that the goods are not shipped on an Israeli steamer neither on a steamer calling at any Israeli port nor on a steamer prohibited from calling on any arab port for any reason.

Yours faithfully,

Handwritten signature

Handwritten signature

Head Office
 Abdally Sharaf Bldg.
 Tel : 23191 - 33654
 Telex : 21462 JERCO JO
 Cables : Jerinsurance
 P.O. Box 20094
 Amman — Jordan



شركة القدس للتأمين البحري
 شركة التأمين البحرية المحدودة

Jerusalem Insurance Co. Ltd.

المكتب الرئيسي
 المبني - عمارة شراف
 عمان - 23191 : تليفون
 21462 : تيلكس
 عمارة شراف : جسر
 عمان - الاردن
 شركة التأمين البحرية
 المحدودة
 عمان - الاردن

Open Policy No. **M/OP/25-83** Certificate No. **2326/254** Date **21.2.84**

We hereby Certify that **M/S ALUMINIUM TRADING CO., AMMAN**

have made a declaration as under to the extent of
JD. 1013/- (Jordan Dinars **ONE THOUSAND & THIRTEEN ONLY**)

under the above mentioned open policy Issued by this Company

Conveyance	Sailing Date	Description of Goods	Valued at
STEAMER VIA AQABA	T.B.D.	SILCON SEALANT IN SEAWORTHY PACKING AS PER INVOICE NO.6110	BFRI139500/ 10% C&F+10% BFR18=JD.

From : **BELGIUM** To : **AMMAN** Marine rate : **5.625%** Overage rate : War rate : **0.275%**

Risks Covered : **INSTITUTE CARGO CLAUSES (A) + WAR & SRCC**

IMPORTANT

- It is hereby understood and agreed that this certificate is issued subject to the terms and conditions of the original stamped open policy and forms part of the said policy .
- In the event of loss or damage to the interest insured hereunder which may result in a claim, immediate notice of such loss or damage should be given to the Company and survey Certificate obtained from : **The Company's office**

Claims, (if any) Payable at: **Amman**

I/H For **JERUSALEM INSURANCE CO.**

	JORDAN DINARS	FILE
Amount Insured	1013	-
Marine Premium	5	700
War Premium	-	280
Overage Premium		
Extension Premium		
Total Premium	5	980
Commission Fees	-	500
Grand Total	6	480

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposits

دائرة الجمارك

موظفي دائرة الجمارك كما هم لعام ١٩٨١

المركز الرئيسي :

١	٠١	المدبر العام
١	٠٢	المستشار القانوني
٨	٠٣	الحكمة الجمركية
	٠٤	مديرية القضايا
١١	(أ	المكتب الرئيسي
٦١	(ب	مكافحة التهريب
٥٦	٠٥	مديرية الادارة
٠٣	٠٦	مقاطعة اسرائيل
٢٤	٠٧	مديرية المراقبة
١٠	٠٨	الانتاج والكوس
٠٧	٠٩	الواردات
٢٤	١٠	الديوان والطباعة
٠٤	١١	مديرية التفهيم والتحرير
١٠	١٢	الادخال المؤقت
١٠	١٣	مديرية الرسوم الجمركية

المراكز الجمركية :

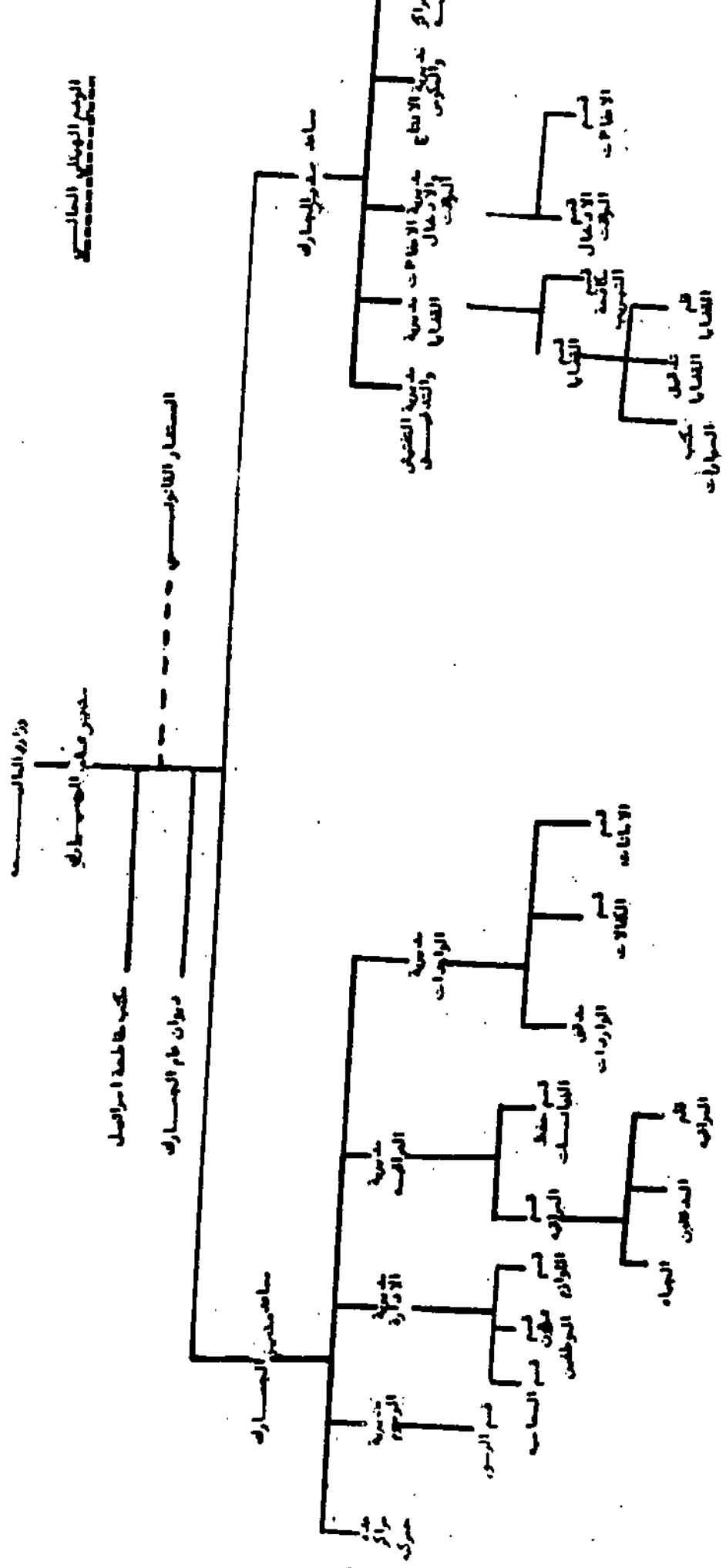
١١٥	جمرك عمان
٠٥١	جمرك مطار عمان / الركاب
٠٤٣	جمرك مطار عمان / التخليص
١٢٣	جمرك العقبة
١٠٨	جمرك الرمثا
٢٦١	اخرى
٠٠٩	العقبة
٠٨٣	معامل الانتاج
٣٧	الضفة الغربية

المجموع العام (١٠٦٠)

دائرة الجمارك

عدد موظفي المراكز الجمركية

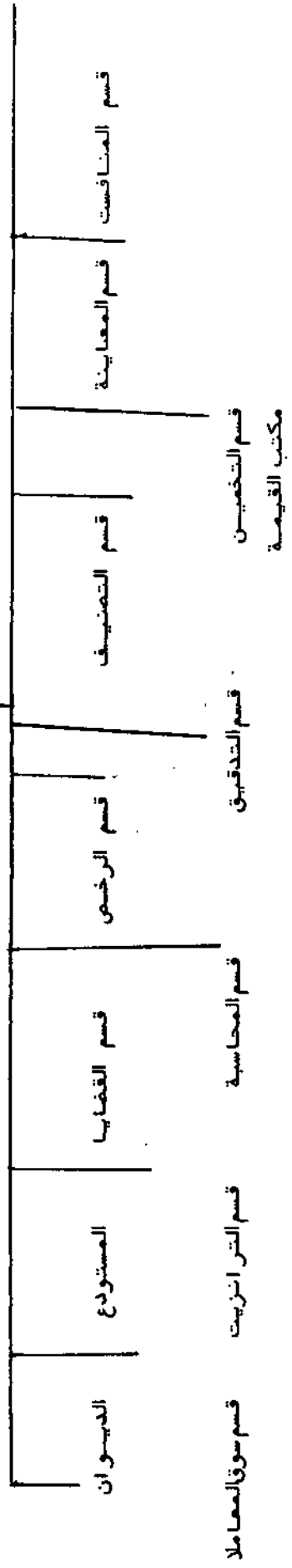
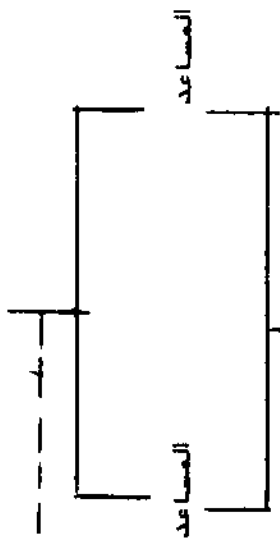
١١٥	جمرك عمان
١٢٣	جمرك العقبة
١٠٨	جمرك الرمثا
٤٦	جمرك الاجلفور
١٩	جمرك بريد عمان
٩٤	جمرك مطار عمان الركاب/ التخليص
١٥	جمرك أربيد
٠٦	جمرك الزرقاء
١١	جمرك الفسرق
٤٧	جمرك المسدورة
٠٥	جمرك السلط
٠٥	جمرك معان
٥١	جمرك العمري
٠٤	جمرك الكرك
٢٢	جمرك بوند المحطة
١٨	جمرك بوند القويمه
١٢	جمرك الجسر



التنظيم الهيكلي لجمرك عمان

ترخيص السيارات
موظفي السيطرة
الزراعة
الصحة
دائرة المواصفات والمقاييس

مدير المركز



قسم سوق المعاملات قسم الترانزيت قسم المحاسبة قسم التدقيق قسم الترخمين مكتب القيمة

- ١- قرار اعفاء اللوازم التي يستوردها الطلاب الذين يتلقون دروسا بالمراسلة في هندسة الميكانيك وهندسة التفتيزيون والاجهزة الالكترونية لاستعمالها في دراستهم .
- ٢- قرار اعفاء السيارات والمقطورات المبردة لنقل الخضار والفواكه والمواد القابلة للتلف .
- ٣- قرار اعفاء المطبوعات والادوات المكتبية والنماذج والعينات والهدايا غير المخصصة للبيع الواردة لشركات الطيران والملاحة البحرية الاجنبية .
- ٤- قرار اعفاء المواد والاجهزة والمعدات التي تستورد بقصد انشاء مستودعات للتبريد علاوة على مستودعات التبريد التي استوردت معفاة في ظل قرار الاعفاء فقد انشأت مؤسسة المناطق الحرة ووزارة التموين مستودعات تبريد تغطي حاجة المملكة هذا بالاضافة الى مستودعات التبريد الموجودة في المستودعات العامة .
- ٥- قرار اعفاء ما تستورده الصانع الاردنية من مادة الشحوم الحيوانية لصناعة صابون الزينة .
- ٦- قرار اعفاء المحركات والادوات واللوازم التي تستوردها البلديات لاستعمالها فسي شاريع الكهرباء والشوارع .
- ٧- قرار اعفاء مواد الوقود والزيوت التي تتزود بها الطائرات الاجنبية في المطارات الاردنية .
- ٨- قرار اعفاء المواد التي تستورد من قبل معامل الرخام والمرمر .
- ٩- قرار اعفاء الصفائح والرقائق والانايبب والخزانات من المطاط الصناعي لنقل وتجميع المياه وتخزين الانتاج الزراعي .

ملحق رقم (١١)
جدول يبين عدد التراخيص للمشاريع الصناعية واستثماراتها
والمشاريع التي اُعفيت من الرسوم الجمركية وكذلك موجوداتها
الثابتة المعفاة بموجب قانون تجشيع الاستثمار .

السنة	١٩٧٥ - ٧٣	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
عدد التراخيص	١٨٤	٢٠٣	١٢٩	١١٠	١١٧	١٠٦	١٧١	١٥٦
مجموع الاستثمارات بالمليون دينار	٢٦	١٦	٢٣	٣٥	١٥٢	٨	٤٠	٢٢
عدد المشاريع التي اُعفيت كلياً	٢٠	٥٧	١٧	١٤	١٧	١٠	١٢	٢٠
عدد المشاريع التي اُعفيت بشكل جزئي	٣	٨٥	٢٨	٣٨	٤٦	٣	١٨	٢٨
الموجودات الثابتة بالمليون دينار	١٣	٨	٨,٣	١٢	١٥,٨	١٥	٧,٤	٣,٢

المصدر : تقارير بنك الانماء الصناعي ١٩٧٤ - ١٩٨٢

ملحق رقم (١٢)
الانتاج الصناعي للصناعات الرئيسية من عام ١٩٧١ - ١٩٨١

العام	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	الانتاج الوحدة	المنتجات
٤٣٤٣	٣٩١١	٢٨٢٨	٢٣٢٢	١٧٦١	١٧٠١	١٣٥٣	١٦٢٥	١٠٨١	٧٠٩	٦٤٠	الفطن	القميحات
٩٦٤	٩١٢	٦٢٢	٥٥٣	٥٣٨	٥٨٢	٥٩٨	٦١٥	٦١٧	٦٦١	٤١٩	=	الاسفنت
٢١٢٦	١٧٦٠	١٦١٢	١٣٦٦	١١٤٥	١١٤٥	٨٢٨	٧٤٨	٦٢٥	٦٢٥	٥٥٧	=	منتجات البترول
١١٨	١٠٣	١١١	١١٧	٣٤٥	١٦٢	٥٣١	٥٥٦	٣٧٠	٨٦٢	٣٩٧	طن	الدباغة
٢١٠٧	٢٥٠٢	٢٤٤٨	٢٨٠٧	٢٥٢٦	٢٢١٦	٢٢٣١	٢٦٤٨	٣٧٥١	٢١٧٥	١٨٨٨	الف م	جلد نعل وصوف
٨٣٠٩	١٥٢٦٤	١٠٥٦٧	٧٠٤٧	٦٠٢٦	٥٠٢٦	٤٢٠٣	٢٩٧٣	٢٧٣٦	٢٥٢٨	٢٥٩٢	طن	جلد علوي
٥٧	٦٦	٦٣	٤٤	٥١	٤٧	٤٥	٤٧	٤٠	٣٦	٤٠	الف بطارية	المنظفات
٥٣٨٥	٨٧٧٤	٧١٢٣	٤٦٢٠	٥٢٢٨	٥٣٦١	٤١٤٧	٣٥٣٦	٣٠٧٢	٢٧٤٩	٢١٠٩	طن	البطاريات السائلة
١٣٤	٨٦	٨١	٦٥	٦٤	٦٢	٣٢	٢٥	٢٨	٣٠	٩	الف طن	الورق ومنتجاته
١٣٠٨	١٦٤١	١٤١٦	١١٤٠	٨٦١	٩١٥	٩٥٣	٧٢٢	٧٠٣	٧٤٤	٨٤٨	الف يارو	الحديد
٥٥	٤٨	٥٢	٥٢	٤٢	٥١	٤٢	٣٣	٤٢	٤٤	٣٤	الف طن	الاجواح
١٤٢٢	١٢١٦	٦٠٧	٤٩٦	٤٨٥	٤٤٠	٣٥٩	٢٦٢	١٩٣	١١٠	١٥٤	الف لتر	الاعلاف
١٥٥	٢١٥	١٥٨	١٤٢	١٢٥	٩٩٧	١١٣	٦٨	٧٢	٦٠	٤٠	طن	منتجات صيد له:
												سوازل
												مهاجين

المصدر :
للسنوات حتى ١٩٧٥ ، هاشم الدباسر ، سياسة الاردن الصناعية ص ٣٤ .
للسنوات ١٩٧٦ حتى ١٩٨٠ ،
بنك الانماء الصناعي ، التقرير السنوي ، اعداد مختلفة .

قائمة المراجع

اولا : الكتب العربية :

- ٠١ الاحمد ،احمد القاسم
اثر قانون تشجيع الاستثمار علي الاقتصاد
 الاردني ، عمان : الجمعية العلمية الملكية
 الدائرة الاقتصادية ١٩٨٠
- ٠٢ الواسطي ،فاضل شاكر
اقتصاديات المالية العامة ، طبعة اولي
 بغداد : مطبعة المعارف ١٩٧٣
- ٠٣ بكرى ،هاشم
الاردن
 بغداد : مكتب التضامن ١٩٦٤
- ٠٤ بركات ،عبد الكريم صادق
دراسة في الاقتصاد الدولي ،
 بيروت : دار النهضة للطباعة والنشر
 ١٩٧٥ .
- ٠٥ حجير ،محمد مبارك
ضرائب وتطوير اقتصاديات الدول العربية
 القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية
 ١٩٦٦ .
- ٠٦ حسني ،هاشم
تاريخ التجارة
 بيروت : مكتبة الحياة ب ت
- ٠٧ حشيشه ،عادل
اصول الثمن المالي للاقتصاد المعاصر
 الاسكندرية : دار المطبوعات الجامعية ١٩٧٧
- ٠٨
اقتصاديات المالية العامة
- ٠٩ جلال ، توفيق مصطفى
 الاسكندرية ، مؤسسة التضامن الجامعية ١٩٨٣
الضرائب الجبركية
- ١٠ الخطيب ،عبد الكريم
 طبعة اولي ، القاهرة : مطبعة الجمارك ١٩٧٠
السياسة المالية في الاسلام
 القاهرة : دار الفكر العربي ١٩٦١ .

- ١١ الدباسي هاشم
سياحة الاردن الصناعية
عمان : مطبعة وزارة السياحة والآثار
- ١٢ الدجاني عطسي
محاضرات في اقتصاديات الاردن
القاهرة : معهد الدراسات العربية العالمية
الجامعة العربية ١٩٥٤
- ١٣ دراز حامد عبد المجيد
مبادئ الاقتصاد العام
بيروت : دار النهضة العربية للطباعة ١٩٧٩
- ١٤ دهمان فهد
الوجيز في الاقتصاد السياسي
دمشق : مطبعة العربية بت
- ١٥ زكي محمد عباس
وخليل محمد الحسيني
سياحة الاستيراد والجمارك بالجمهورية العربية
المتحدة
القاهرة : عالم الكتب ١٩٦٥
- ١٦ سلام امين عبد الفتاح
السياسة الضريبية للدول المتخلفة
القاهرة : دار النهضة العربية ١٩٧٠
- ١٧ سليمان سلوى علي
السياسة الاقتصادية
طبعة اولى ، الكويت : وكالة المطبوعات ١٩٧٣
- ١٨ السيد محمد المولوي
المالية العامة
القاهرة : دار الفكر العربي ١٩٧٥
- ١٩ شلبي احمد
السياسة الاقتصادية في التفكير الاسلامي
طبعة ثانية ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية
١٩٧٤
- ٢٠ الصكبان عبد المال
مقدمة في علم المالية العامة
جزء اول . جامعة الموصل : دار الكتب للطباعة
والنشر ١٩٧٦
- ٢١ الصلح فريد
السياسة الاقتصادية
طبعة اولى ، بيروت : ١٩٦٤

- ٢٢ عجمية ، محمد عبد العزيز
القتصاد الدولي
- ٢٣ هانز باخمان
الاسكندرية : دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٨
ترجمة مصطفى عبد الباسط
- ٢٤ عوضه ، حسن
العلاقات الاقتصادية للدول النامية
القاهرة : الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٧ .
المالية العامة / دراسة مقارنة
بيروت : دار النهضة المصرية للطباعة والنشر
١٩٧٨
الانظمة الجديدة للجمارك
- ٢٥ الغرياني ، يوسف
الاسكندرية : هيئة البحوث والمراجع الجمركية
١٩٦٨ .
- ٢٦ غزلان ، محمد ابراهيم
موجز في العلاقات الاقتصادية الدولية
الاسكندرية : دار الجامعات المصرية ١٩٧٥ .
- ٢٧ فوزي ، عبد المنعم
المالية العامة والسياسة المالية
بيروت : دار النهضة العربية للطباعة والنشر
١٩٧١
- ٢٨ قلادة ، نجيب
التعريف الجمركي كاداة للسياسة الاقتصادية
الاسكندرية : المعارف ١٩٦٥
- ٢٩ مالكي ، عبد الله ، عبد المجيد
استراتيجية تشجيع الاستثمارات الخاصة في الادارة
طبعة اولى عمان : المطبعة الاردنية ١٩٧٤
- ٣٠ محافظة ، علي
تاريخ الاردن المعاصر (عهد الامارة)
طبعة اولى عمان ١٩٧٣ .
- ٣١ نامق ، صلاح الدين
التجارة الخارجية
- ٣٢ مرارة ، فيصل ، وهندي عدنان
طبعة ثانية ، القاهرة ، دار المعارف بمصر ١٩٦٧
الادارة المالية العامة واقتصادياتها
الجزء الاول عمان : المطبعة الاردنية ١٩٨٠

- ٢٣ ثوريي، محمود
المالية العامة
حلب، منشورات جامعة حلب ١٩٧٣
- ٢٤ محجوب، رفعت
المالية العامة
طبعة رابعة، بيروت: دار النهضة للطباعة
والنشر، ١٩٧٨.
- ٢٥ مجلة الجمارك
دراسة مقارنة في الاجراءات الجمركية
القاهرة، مطبعة الجمارك ب ت
- ثانياً: المنشورات الرسمية:
(١) البنك المركزي
- ٣٦ الاحصاءات المتعلقة ببعض جوانب الاقتصاد الاردني. دائرة الابحاث
والدراسات ١٩٧٤.
- ٣٧ التقرير السنوي للاعوام ١٩٦٠ - ١٩٨٢
دائرة الابحاث والدراسات
- ٣٨ النشرة الاحصائية الشهرية
للسنوات ٧٠ - ١٩٨٢
دائرة الابحاث والدراسات

٥٠	<u>بنك الانماء الصناعي :</u>
٤٢	التقرير السنوي للاعوام ١٩٧٣ ، ٨٣
٥٠	<u>دائرة الاحصاءات العامة :</u>
٣٩	الحسابات القومية في الاردن ١٩٦٧ - ١٩٧٧
٤٠	الحسابات القومية في الاردن ١٩٥٢ - ١٩٧٦
٤١	الحسابات القومية في الاردن ١٩٧٥ - ١٩٨١
٤٢	الحسابات القومية في الاردن ١٩٧٨ - ١٩٨٢
٤٣	النشرة الاحصائية السنوية ١٩٨٠ عدد ٣١
٤٤	النشرة الاحصائية السنوية ١٩٨٢ عدد ٣٣
٤٥	احصائيات التجارة الخارجية للاعوام ١٩٧٠ - ١٩٨١
٥٠	<u>دائرة الجمارك :</u>
٤٦	مجموعة القوانين والانظمة المطبقة في دائرة الجمارك
٤٧	المملكة الاردنية الهاشمية اتفاقية تنظيم العبور ، الترانزيت معان المطبعة الاردنية ب ت
٤٨	المملكة الاردنية الهاشمية دليل العمل الجمركي
٥٥	<u>المجلس القومي للتخطيط</u>
٤٩	برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية ٦٤ - ١٩٧٠
٥٠	خطة التنمية الثلاثة ٧٣ - ١٩٧٥
٥١	خطة التنمية الخمسية ٧٦ - ١٩٨٠
٥٢	خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨١ - ٨٥
٥٠	<u>الوزارات</u>
٥٣	المملكة الاردنية الهاشمية قانون الضريبة الاضافية الموحدة رقم ٨ لسنة ١٩٦٦

الاردن / عمان	٥٤	المملكة الاردنية الهاشمية
المديرية العامة للمطبوعات والنشر ١٩٦٣		
قانون الضريبة الاضافية لعام ١٩٦٩ :الجريدة الرسمية	٥٥	المملكة الاردنية الهاشمية
عدد ٢١٩٥ حزيران ١٩٦٩		
قانون الضريبة الاضافية الموحد / الجريدة الرسمية	٥٦	المملكة الاردنية الهاشمية
عدد ١٣٤٤٠١٦٦٦		
قرار اجور العمل الاضافي	٥٧	المملكة الاردنية الهاشمية
الجريدة الرسمية عدد ١٨٨٦ تاريخ ١٦/١١/٦٥		
قانون الرسوم عن المنتجات المحلية الجريدة الرسمية	٥٨	المملكة الاردنية الهاشمية
العدد ١٦٨٤٠١٦٦٣		
نظام ورسوم الانتاج المحلي ،الجريدة الرسمية عدد	٥٩	المملكة الاردنية الهاشمية
٢٢٩٨ عام ١٩٨١		
نظام معدل لنظام رسوم الانتاج المحلي على الاسمنت	٦٠	المملكة الاردنية الهاشمية
عدد ٢٢٨٥ لعام ١٩٧١		
نظام رسوم الانتاج المحلي على المنتجات النفطية	٦١	المملكة الاردنية الهاشمية
الجريدة الرسمية عدد ٢٧٠٦ لعام ١٩٧٧		
قانون مراقبة الاشرطة السينمائية رقم ٨ لسنة ١٩٣٧	٦٢	المملكة الاردنية الهاشمية
الجريدة الرسمية العدد ٥٦٠ تاريخ ١/٣/١٩٣٧		
نظام عائدات تعدين الفوسفات الجريدة الرسمية	٦٣	المملكة الاردنية الهاشمية
٣٤٨٨ تاريخ ١/٥/١٩٧٤		
نظام الاستيراد رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٨ الجريدة الرسمية	٦٤	المملكة الاردنية الهاشمية
عدد ٣١٠٣ تاريخ ١٩٦٨		
نظام الاستيراد رقم ٨١ لسنة ١٩٧١ الجريدة الرسمية	٦٥	المملكة الاردنية الهاشمية
عدد ٢٣٢٢ لعام ١٩٧١		
نظام الاستيراد رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٦ الجريدة	٦٦	المملكة الاردنية الهاشمية
الرسمية عدد ٢٦٥٢ تاريخ ١٩٧٦		

تعديل التعريف الجمركية / الجريدة الرسمية عدد ١٩٧٦/٧/١٠ تاريخ ٢٦٣٩	٦٧	المملكة الاردنية الهاشمية
مجموعة الاتفاقيات الاقتصادية الدولية التي ترتبط بها المملكة الاردنية الهاشمية عمان / مطبعة القوات المسلحة	٦٨	المملكة الاردنية الهاشمية
نظام الاستيراد رقم ١٩٧٦/٢٨ عمان / مديرية التجارة ، وزارة الصناعة والتجارة	٦٩	المملكة الاردنية الهاشمية
قانون الجمارك والمكوس بجريدة رسمية عدد ١٥٩١ تاريخ ١٩٦٢/١/٢٥	٧٠	المملكة الاردنية الهاشمية
قانون الجمارك والمكوس رقم ١٦ لسنة ١٩٨٣ ، الجريدة الرسمية عدد ٣١٦١ تاريخ ١٩٨٣/٧/٢	٧١	المملكة الاردنية الهاشمية
قانون التبغ والتباك والسعوط ، الجريدة الرسمية ١١١٠ تاريخ ١٩٥٢	٧٢	المملكة الاردنية الهاشمية
قانون المسكرات والكحول والمطور ، الجريدة الرسمية ١١٣٠ تاريخ ١٩٥٣	٧٣	المملكة الاردنية الهاشمية
قانون ونظام الملح الجريدة الرسمية ١٠١٥ تاريخ ١٩٥٠	٧٤	المملكة الاردنية الهاشمية
قانون المنتجات المحلية ، الجريدة الرسمية ١٦٨٤ تاريخ ١٩٦٣	٧٥	المملكة الاردنية الهاشمية
قانون ونظام وتعليمات ورسم المكوس والمنتجات النفطية الجريدة الرسمية ١٥٢٦ تاريخ ١٩٦٠	٧٦	المملكة الاردنية الهاشمية
قانون وانظمة وتعليمات البند رول الجريدة الرسمية ١٩٢٨ عام ١٩٢٦	٧٧	المملكة الاردنية الهاشمية
نظام بدلات التجريم والعتالة ، الجريدة الرسمية ١٤٢٥ لعام ١٩٥٩	٧٨	المملكة الاردنية الهاشمية

<u>المواد غير المنشورة:</u>	
<u>قروض الاردن الخارجية</u>	٧٩ الهد يوىء جليل
اطروحة ماجستير الجامعة الأردنية ١٩٨٣	
<u>السياسة الجمركية في ألمانيا الاتحادية</u>	٨٠ العبد الله ءنظمي
وزارة المالية / دائرة الجمارك	
<u>الحماية ودعم الصادرات ضمن اطار السياسة</u>	٨١ علاويين عبد الهادي
<u>الصناعية</u>	
صندوق التقاعد / عمان ١٩٨٤	
<u>الهيكل الضريبي في المملكة الاردنية الهاشمية</u>	٨٢ مجلس الوحدة الاقتصادية
عمان ١٩٨١	
<u>سياسة احوال المستوردات الصناعية</u>	٨٣ المحتجب ء بثينة
اطروحة ماجستير الجامعة الاردنية ١٩٨٢	
<u>الهيكل الاداري لدائرة الجمارك</u>	٨٤ معهد الادارة العامة
عمان : ١٩٨٤	
<u>الدراسة القطرية للصناعة في المملكة الاردنية</u>	٨٥ ملكاوى ءاحمد
<u>الهاشمية ، المنظمة العربية للتنمية الصناعية ،</u>	
١٩٨٢	

BOOKS:

- 1- Balassa , Bela.
Trade, Policies In Developing Countries. World Bank Reprint Series 1971 .
- 2- Bhagwati, Jagdish .
Trade, Tariff & Growth
London: C.Tinling & CO.Ltd .
1969 .
- 3- Bird, Richard. & Oldman, Oliver .
Reading On Taxation In Developing Countries. Baltimore :
The John Hopkins Press 1964 .
- 4- Caves, E. Richard.& Jones W, Ronald
An Introduction To World Trade & Payments 3rd. ED.
Canada: Little Brown & Company
1977 .
- 5- Chacholiades, Miltrades .
International Trade.
Theory & Policy McGraw Hill
Kogarakusha Ltd 1978.

- 6- Clarkeith. J. Ellsowrth . P
The International Economy.
New York: Macmillian Publishing
CO. Inc 1975 .

- 7- Due F.John . Government Finance, And
Economic Analysis. 3rd ED. Urbam
Illionis : Richard D.Irwin Inc .
1983 .

- 8- Due F.John. Indirect Taxation In
Developing Economics.
Baltinore & London : John Hopkins
Press. 1970 .

- 9- Fredrich, Klaus.
International Economics Concepts
& Issues. McGrcow :Hill Book
Company 1984 .

- 10- Freeman, A.Myrick
"International Trade" An Introd-
uction To Method & Theory.
New York: John Hopkins Press
Bublishess 1971 .

- 11- Heller. H. Roberts.
International Trade Theory &
Empirical Evedence .
New Jersey: Hall Englewood,Cliff
1968 .

- 12- Horn V. Pawl S. Gozer Henry.
International Trade Principles
& Practices ,4th ED.
New Jersey: Prentice Hall INC .
1959 .
- 13- Johnson G. Hary .
Aspects Of The Theory Of Tariffs,
Combridge Masecharlk, Harvard
University Press 1972 .
- 14- Katrak H.
International Trade & The Balance
Of Payments, Richard Clay,
(The Chawcar Press) 1971.
- 15- Ohlin, Birtil.
Interregional & International
Trade, Revised ED,
Combridge :Harvard University .
Press 1966 .
- 16- Rom, Michael :
The role of Tariff Quotas In
Commercial Policy.
London: The Macmillian Press Ltd.
1979 .
- 17- Root, R. Franklin .
International Trade & Investment
3rd. RD.
Cincinnati : South-Western Publishing
CO. 1973 .

18- Takayama Akira.

International Trade, An Approach
To The Theory.

New York: Holt Rine Hart & Winston
Inc. 1972 .

19- Yeats J. Alexander .

Trade Barriers Facing Developing
Countries .

London: The Macmillian Press Ltd.
1979 .

UNPUBLISHED MATERIALS :

- 1- Dar-Alhandasah Consultants (For National Council).

Tariff & Non Tariff Protection Task-
1-18. Unpublished Final Draft Report
1981 .

REPORTS & MISCELLANEOUS PUBLICATION :

- 1- UNCTAD

International Trade Center. Guide to
The World .

Forein Trade Statistics (Geneva)
C.C. Co. Report. / Tariff Committee
1972 OZT. Brussels.

- 2- International Monetary Fund :

International Financial
Statistics 1982. Washington D.C.
1983 .

- 3- International Monetary Fund :

Governments Statistics Year Book
Volume VI 1982 .

The University of Jordan
Faculty of Economics and Administrative Sciences
Department of Economics and Statistics

Customs Policy in Jordan
"Purposes, Instruments, and
its economic effects ".

by
Nazmi A. Al- Abdalla

Supervisor
Dr. A.K. Malkawi

"This thesis has been submitted in partial fulfillment
of the requirements for degree of Master of Science in
Economics, Faculty of Economics and Administrative
Sciences, University of Jordan ".

٢٧٣١٥٤

SUMMARY

Tariff policy is considered to be one of the important and crucial economic policies. However, variation of its purposes from one country to another is typical according to the country's degree of development. This policy depends primarily on imposing various kinds of taxes. Since these taxes are of great importance, the international community has adopted certain procedures and regulations with respect to commodity classification and valuation basis.

The purpose of this research is the study of customs policy in Jordan: its target, tools and economic impact. The first chapter reviews the theoretical background of the customs policy such as its instruments, purposes and procedures, special emphasis was also placed in this chapter on customs policy application in developing economies.

The second chapter discusses the characteristics of the Jordanian economy which had helped in identifying the targets of the customs policy. The two main characteristics of the Jordanian economy are: the dependance of Jordan on foreign aid in covering part of its expenditures, and the increase of imports due to the fact that local production does not cover the needs of the Jordanian market.

The third chapter, however, discusses the targets of the customs policy, which are grouped as follows:

- a. Financial target; customs duties are looked upon as a public revenue which is collected through imposing different types of taxes on imports (such as customs duties, additional duties, and excise duties.

- b. Economic target; It aims at encouraging local industries by giving it incentives such as exemption from customs duties on imported raw materials and intermediary products used in the manufacturing industry.
- c. Social target; which entails making available basic consumer products in the markets at reasonable prices by the exemption from duties of such items, while imposing high rates of duties on luxury goods, alcohol...etc. as a contribution to the distribution of wealth.

Chapter four investigates the tools of customs policy in Jordan which includes tariff duties and the laws regulating the imposition of other taxes and duties. The chapter also includes description of clearance procedures as well as a look at the administrative structure of the Customs Department.

Chapter five presents the conclusions of the study, which showed that while the customs policy failed to achieve its financial target due to the increasing number of exemptions given as an incentive, it has positively affected the economic target and accordingly has increased the GNP.

The customs policy has also affected the commodity structure of foreign trade by increasing the relative importance of the imports of raw materials and intermediary products used in local manufacturing, while the imports of consumer products went down.